الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة:علوم مالية ومحاسبية التخصص: تدقيق المحاسبي ومراقبة التسيير

المراجعة الداخلية ودورها في زيادة مصداقية المعلومات المحاسبية

دراسة حالة البنك الوطني الجزائري–وكالة غليزان–

مقدمة من طرف الطالب: تحت إشراف الأستاذة:

بن سالم بلال أحسن جميلة

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الإسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	مكاوي أمين	أستاذ مساعد .أ.	جامعة مستغانم
مقررا	أحسن جميلة	أستاذة محاضرة .ب.	جامعة مستغانم
مناقشا	يسعد عبد الرحمان	أستاذ محاضر .أ.	جامعة مستغانم

السنة الجامعية:2017/2016

تمهيد:

تعتبر المراجعة عملية منتظمة للحصول على القرائن الدالة على الأحداث الإقتصادية التي قامت بها المؤسسة، بإتباع أسلوب منهجي وإستخدام أدوات كفيلة للوصول إلى رأي فني محايد حول مدى دلالة القوائم المالية الختامية للمؤسسة للمركز المالي الحقيقي لها، حيث إن هذا المبتغى جاء نتيجة التطور الذي عرفته المراجعة فضلا عن الحاجة إليها في مد الأطراف المختلفة بالآراء التي تعتبر مدخلا أساسيا للقرارات المراد إتخاذها. ونظرا لدور المراجعة المهم أصبح من الضروري التأسيس لمعالم الحدود النظرية والتطبيقية لتفادي التأويلات المؤدية إلى عدم الكفاية في الإستخدام، لهذا عمدت جل المنظمات المهنية والحكومية إلى محاولة التأسيس للإطار النظري للمراجعة الذي يرقى بها إلى التنظير العلمي فضلا عن دراسة أوجه التكامل بين أنواع المراجعة من أجل إختصار الوقت والجهد وضمان جودتها في ظل تزايد المشاكل المرتبطة بالمراحل العملية لها، لذا قسمنا هذا الفصل الذي هو بعنوان الإطار النظري لمراجعة الحسابات إلى ثلاث مباحث:

*المبحث الأول هو عبارة عن مدخل لمراجعة الحسابات عن طريق توضيح تطورها التاريخي وأنواعها وكذا معايير مراجعة الحسابات؛

*المبحث الثاني نتكلم فيه عن أساسيات المراجعة الداخلية للحسابات ؛

*المبحث الثالث خصصناه حول مراحل المراجعة الداخلية ومسؤوليات المراجع الداخلي؛

المبحث الأول :مدخل إلى مراجعة الحسابات.

تستمد مهنة المراجعة نشأتها من حاجة الإنسان إلى التأكد من صحة المعلومات والبيانات المحاسبية، التي تعتمد عليها في إتخاذ القرارات، وبالتالي الوصول إلى التسيير الأمثل للمنشأة ومن هنا فمراجعة الحسابات ظهرت منذ القدم وتطورت مع تطور المحاسبة إلى أن أصبحت بالصورة التي عليها الآن.

المطلب الأول :تعريف مراجعة الحسابات وتطورها.

إن دراسة عملية المراجعة يتطلب في بداية الأمر الوقوف على مفهومها وتطورها عبر التاريخ .

أولا :مفهوم مراجعة الحسابات

حيث سنتطرق لأهم التعاريف المذكورة من طرف الخبراء والمهتمين بمراجعة الحسابات، وذلك للوصول إلى تعريف عام وشامل يوضح أهم عناصر مراجعة الحسابات.

1–"المراجعة عملية منظمة لتجميع الأدلة والقرائن الكافية والمقنعة وتقييمها بطريقة موضوعية، بواسطة شخص مؤهل ومستقل لإبداء رأيه الفني المحايد عن مدى تمثيل وتطابق المعلومات المتعلقة بوحدة اقتصادية للواقع بدرجة معقولة، في ضوء المعايير المحددة وتبليغ هذا الرأي للمهتمين بشؤون الوحدة الاقتصادية لمساعدتهم في إتخاذ القرارات[1]"؛

2–"المراجعة هي فحص القوائم المالية يجتمع على بحث وتقييم تحليلي للسجلات ونواحي الرقابة المحاسبية للمشروع، مع تحليل إنتقادي للأدلة المستخدمة في تلخيص العمليات المختلفة والتقرير عنها في القوائم المالية، وينتهي الفحص الذي يقوم به المراجع بتقرير مكتوب يوضع تحت تصرف الجهات التي تعتمد على القوائم المالية، والتي يعطي المراجع رأيه الفني فيها[2] "؛

3–"المراجعة هي عملية جمع وتقييم الأدلة عن المعلومات للتحديد والتقرير عن مدى التوافق بين هذه المعلومات ومعايير تموضعها على نحو مسبق، وهي فحص ناقد يسمح بالتأكد من أن المعلومات التي تنتجها المؤسسة صحيحة وواقعية، فالمراجعة تتضمن كل عمليات فحص المراجع الخارجي المستقل بهدف الإدلاء برأيه الفني المحايد، عن مدى سلامة ومصداقية القوائم المالية السنوية[3]"؛

4–ومن أشمل تعاريف مراجعة الحسابات ماذكرته إحدى لجان جمعية المحاسبة الأمريكية بأن المراجعة " عملية منتظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الإقتصادية، وتقييمها بطريقة موضوعية لغرض التأكد من درجة مسايرة هذه العناصر للمعايير الموضوعة، ثم توصيل نتائج ذلك إلى الأطراف المعنية[4]".

---

[1] منصور أحمد البدوي وشحاتة السيد شحاتة، **دراسات في الإتجاهات الحديثة في المراجعة**، الدار الجامعية، الإسكندرية،2006،ص13.

[2] أحمد نور، **مراجعة الحسابات من الناحيتين النظرية والعملية**، تجاه جامعة بيروت العربية، بيروت، لبنان،1996،ص6.

[3] محمد سمير الصبان، **نظرية المراجعة وآليات التطبيق**، دار نشر الثقافة، الإسكندرية، مصر،2003/2002،ص7.

[4] محمد سمير الصبان، **الأصول العلمية للمراجعة بين النظرية والممارسة**، منشأة الكتب الجامعية، الإسكندرية، مصر،1993 ،ص17 .

يتضمن هذا التعريف عدة نقاط ذات أهمية وهي:

أ-المراجعة عملية منتظمة :يعني ذلك أن إختيارات مراقب الحسابات تعتمد على تخطيط مسبق عن طريق برنامج موضوع لعملية المراجعة؛

ب-ضرورة الحصول على القرائن وتقييمها بطريقة موضوعية :يمثل ذلك لب عملية المراجعة نظرا لكثرة القرائن، وتنوع المعايير المستخدمة لتقييمها[1]؛

ت-مدى مسايرة العناصر محل الدراسة للمعايير الموضوعة:ومن هذا يتضح أن المراجعة تشتمل على إبداء رأي أو إصدار حكم، ومن ثم فمن الضروري وضع معايير تنظم عملية المراجعة وقد بذلت عدة محاولات لوضع مجموعة نمطية من هذه المعايير، مثل مبادئ المحاسبة المتعارف عليها وبالتالي إعتماد المراجعة على المبادئ المحاسبية وإستخدامها كمعيار للحكم على مدى سلامة البيانات محل الدراسة[2]؛

ث-المراجعة وسيلة من وسائل الإتصال :عن طريق إيصال نتائج الفحص والدراسة إلى الأطراف المعنية، وذلك بعد إعداد تقرير من طرف مراقب الحسابات يتضمن رأيه الفني المحايد وإيصاله إلى من يهمه الأمر[3].

ثانيا: التطور التاريخي للمراجعة

وهنا سنتطرق إلى التطور التاريخي لمراجعة الحسابات في العالم والجزائر.

1-تطور مراجعة الحسابات في العالم :إن تطور مراجعة الحسابات هو ناتج عن التطور الإقتصادي والتجاري والذي ظهر جليا في النهضة التجارية بإيطاليا بين القرنين 15و16 م، الذي تبعه تطور المنشآت والمؤسسات، فلم تكن الحاجة إلى مراجعة الحسابات قوية في المؤسسات الفردية الصغيرة إذ كان الملك مالكا ومسيرا في نفس الوقت، غير أن ظهور الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر، أدى إلى ظهور الحاجة إلى رؤوس أموال كبيرة، الأمر الذي إستدعى ظهور شركات الأموال وهذا أدى بدوره إلى إنفصال الملكية عن التسيير تدريجيا .

يعد إنفصال ملكية رؤوس الأموال عن إدارتها كان سبب رئيسي لظهور المراجعة، التي يقوم بها شخص محترف، محايد ومستقل من أجل الحد من التلاعب وعمليات الغش، وإعطاء رأي محايد مدعوم بأدلة إثبات عن مدى شرعية وصدق الحسابات مما يكسب المعلومات المحاسبية قوتها القانونية [4].

يبين التطور التاريخي لمهنة مراجعة الحسابات أن أول جمعية للمحاسبين أنشأت في فينسيا شمال إيطاليا سنة1581م وكان على من يرغب مزاولة مهنتي المحاسبة والمراجعة أن ينظم إلى هذه الجمعية، وقد أصبحت عضوية هذه الكلية

---

[1] محمد سمير الصبان، **الأصول العلمية للمراجعة بين النظرية والممارسة**، مرجع سابق ،ص17-18

[2] عبد الفتاح الصحن وآخرون،**أصول المراجعة الداخلية والخارجية**،دار الثقافة،الإسكندرية،مصر،1999،ص6.

[3] محمد سمير الصبان، **نظرية المراجعة وآليات التطبيق** ،مرجع سابق، ص7.

[4] محمد بوتين، **المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق**، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 2003 ص8-9.

في عام1960م شرطا من شروط مزاولة مهنة المراجعة[1].

وهذا الجدول يوضح تطور مراجعة الحسابات عبر التاريخ.

الجدول رقم(1:1):التطور التاريخي لمراجعة الحسابات وأهدافها

الفترة	الآمر بالمراجعة	المراجع	أهداف المراجعة
1-من2000سنة قبل الميلاد إلى سنة 1700م	الملك,الامبراطور؛ الكنيسة ,الحكومة.	رجل الدين أو الكاتب.	معاقبة مختلسي الأموال وحماية الممتلكات
2-من سنة 1700م إلى 1850م	الحكومة؛ المحاكم التجارية و المهنيين.	المحاسب.	منع الغش ومعاقبة المختلسين وحماية الممتلكات.
3-من سنة1850مإلى1900م	الحكومة والمساهمين	شخص خبير مهنيا أو قانونيا.	تجنب الغش والتأكد من مصداقية الميزانية.
4-من سنة 1900 م إلى1970م	الحكومة؛ البنك والمساهمين.	شخص خبير مهنيا في المحاسبة والمراجعة والاستشارة.	الشهادة على مصداقية وعدالة القوائم المالية التاريخية.
5-من سنة 1970 م إلى 1990م	الحكومة؛ المنظمات والمساهمين.	شخص خبير مهنيا في المحاسبة والمراجعة والاستشارة.	الشهادة على نوعية الرقابة الداخلية وإحترام معايير المراجعة والمحاسبة.
6- بعد سنة 1990م	الحكومة؛ المنظمات والمساهمين.	شخص خبير مهنيا في المراجعة والإستشارة.	الشهادة على الصورة الصاقة للحسابات ونوعية نظام الرقابة الداخلية ضد الغش العالمي

المصدر: طواهر محمد التهامي ومسعود صديقي، **المراجعة وتدقيق الحسابات – الإطار النظري والممارسة التطبيقية–**، ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية بن عكنون ،2002/2003،ص7-8.

[1] المنتديات العامة للعلومات المالية والمحاسبية، في2017/03/22؛**المراجعة (التعريف – الأهداف – الأنواع – المعايير)**، . http://www.acc4arab.com/acc/showthread.php?t=1815#.UUyooDfBl18

2-تطور مراجعة الحسابات في الجزائر: إتسمت مهنة المراجعة في الجزائر بنوع من الفراغ واللاتنظيم في الفترة الممتدة من 1962 إلى غاية الثمانينات بسبب إحتكار الدولة للنشاط الإقتصادي وإعطاء مجلس المحاسبة دورا كبيرا وصلاحيات كثيرة للرقابة على المؤسسات العمومية، إلى غاية صدور القانون رقم 88-01 المتعلق بالقانون التوجيهي للمؤسسات الإقتصادية، والذي أخضعها للقانون التجاري لتصبح معرضة للإفلاس، وهذا ما جعل مراجعة حساباتها والمصادقة عليها أمر ضروري من قبل المراجعين، وبخوض الجزائر لبعض الإصلاحات المحاسبية كتبني النظام المحاسبي المالي إنطلاقا من القانون رقم 07-11 المؤرخ في 2007/11/25، إستوجب إعادة النظر في كل ما له صلة بالجانب المحاسبي والمالي كالتدقيق والمراجعة ليأتي القانون رقم 10-01 المؤرخ في 2010/06/29، والذي جاء بتنظيم جديد لمهنة المراجعة كما أعاد الكثير من الصلاحيات لوزارة المالية.

ثالثا: عناصر المراجعة

هناك ثلاث عناصر اساسية ترتكز عليها عملية المراجعة هي :

1-الفحصExamination:التأكد من صحة قياس المعلومات التي تم تسجيلها وتحليلها وتبويبها (فحص القياس المحاسبي).

2-التحققVérification:إمكانية الحكم على صلاحية القوائم المالية كتعبير سليم لنتائج الأعمال خلال فترة معينة .

3-الإبلاغReporting:بلورة نتائج الفحص والتحقيق وإثباتها بتقرير مكتوب يقدم لمستخدمي القوائم المالية والمراجع الذي يتولى مراجعة الحسابات هو محاسب ذو خبرة ومرخص ويجب تمتعه بمتطلبات أساسية لضمان نجاحه كمراجع أهمها:

- فهم لطبيعة وأهمية المحاسبة، وتقييم القيود المفروضة عليها وأوجه القصور فيها.
- توفير الرغبة عنده في إمتهان المراجعة.
- معرفة أساليب التحقيق الأساسية لعناصر الموجودات والمطلوبات.

المطلب الثاني: إرتباطات المراجعة

وتشتمل إرتباطات المراجعة على:

أولاً :أنواع المراجعة

لا يمكن التطرق إلى المراجعة دون معرفة أنواعها، مع مراعاة إمكانية إستخدام أكثر من أساس لتصنيفها، ورغم تعدد أنواع المراجعة فهذا لا يؤثر على جوهرها والمهمة المخولة لها، وتصنف المراجعة حسب وجهات النظر المختلفة إلى ما يلي:

1-من حيث نطاق عملية المراجعة: وتنقسم إلى[1] :

أ-المراجعة الكاملة :وهنا يقوم المراجع بفحص القيود والمستندات والسجلات بقصد التوصل إلى رأي فني محايد حول صحة القوائم المالية ككل، وقد كانت المراجعة الكاملة تفصيلية، حيث يقوم المراجع بفحص القيود كاملة، وهذا عندما كانت المؤسسات ذات حجم صغير، أما الآن وبتوسع الأعمال ونشوء الصناعات الكبيرة وشركات المساهمة وعدم قدرة المراجع بالقيام بمراجعة جميع العمليات وكافة المستندات والسجلات فقد أصبحت المراجعة كاملة اختبارية.

ب- المراجعة الجزئية: تتم عملية المراجعة هنا على بعض العمليات المعنية أو هي بمثابة ذلك التنوع من المراجعة التي توضع فيها القيود على نطاق فحص المراجع بأي صورة من الصور، ولا يكون المراجع مسؤولا عن أية أضرار تنشأ عن تهاونه في عمله. وتحدد الجهة التي يتعين المراجع تلك العمليات.

2-من حيث درجة الإلزام لعملية المراجعة: تنقسم المراجعة من حيث الإلزام القانوني إلى نوعين[2]:

أ -المراجعة الإلزامية:هي المراجعة التي تفرضها التشريعات القانونية التي تلزم المشروعات بضرورة إستخدام مدققي الحسابات لتدقيق حساباتها لضمان الحفاظ على حقوق الجهات المتعددة التي لها علاقة بالبيانات المحاسبية الخاصة بالمشروع.

ب -المراجعة الإختيارية :هذه المراجعة تتم بإرادة أصحاب المشروع وإختيارهم دون وجود إلزام قانوني يفرض عليهم تعيين مدقق حسابات لمشروعاتهم.

3- :من حيث الوقت الذي تتم فيه عملية المراجعة : وتنقسم إلى[3]:

أ-المراجعة المستمرة :يقوم المراجع في هذا النوع من المراجعة بفحص وإجراء الإختبارات الضرورية على المفردات المحاسبية على مدار السنة المالية للمؤسسة.

ب -المراجعة النهائية :يستعمل هذا النوع عادة في نهاية السنة المالية، إذ يعين المراجع في ظل هذا النوع بعد الإنتهاء من التسويات وتحضير الحسابات الختامية وقائمة المركز المالي.

4-من حيث حجم الإختبارات :تنقسم إلى4:

أ -المراجعة الشاملة :تعتبر المراجعة الشاملة نوعاً تفصيلياً، إذ يقوم المراجع في ظلها بفحص جميع القيود والدفاتر والسجلات والمستندات والبيانات المحاسبية.

---

[1] خالد أمين عبد الله، **علم تدقيق الحسابات من الناحية النظرية والعملية**، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان ،2007،ص2.

[2]نواف محمد عباس الرماحي، **مراجعة المعاملات المالية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009 ،ص27 .

[3]فرحات التهامي طواهر، مسعود صديقي،مرجع سابق،ص.24.

4نواف محمد عباس الرماحي، مراجع سابق، ص28-29.

ب –المراجعة الإختبارية:يستند هذا النوع على الإختبار لجزء من المفردات من الكل مع تعميم نتائج الفحص للمفردات المختارة(العينة) على كل أو مجموع مفردات(المجتمع).

5–من حيث القائم بالمراجعة: وتنقسم إلى:

أ –المراجعة الخارجية :هي المراجعة التي تتم بواسطة طرق من خارج المؤسسة بغية فحص البيانات والسجلات المحاسبية والوقوف على تقييم نظام الرقابة الداخلية من أجل إبداء رأي فني محايد حول صحة وصدق المعلومات المحاسبية الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبية المولد لها، وذلك لإعطائها المصداقية حتى تنال القبول والرضا لدى مستعملي هذه المعلومات من الأطراف الخارجية خاصة(المساهمين،المستثمرين،البنوك.).

ب –المراجعة الداخلية :تكون داخل المؤسسة وظيفة مستقلة للتقييم الدوري للعمليات لصالح المديرية العامة.

ثانياً :فروض المراجعة.

تقوم المراجعة على جملة من الفروض يتخذ كلٌ منها إطار نظري يمكن الرجوع إليها في عمليات المراجعة المختلفة[1].

ويمكن تعريف الفروض بصفة عامة على أنها معتقدات ومتطلبات أساسية سابقة تعتمد عليها الأفكار والمقترحات والتوصيات والقواعد الأخرى[2]. وتتمثل هذه الفروض في:

1–قابلية البيانات للفحص :تتمحور المراجعة على فحص البينات والمستندات المحاسبية بغية الحكم على المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المولد لها ويتبع هذا الفرض من المعايير المستخدمة لتقييم البيانات المحاسبية من جهة ومصداقية المعلومات المقدمة من جهة أخرى، تتمثل هذه المعايير في العناصر التالية:

- ملائمة المعلومات.
- قابلية الفحص.
- عدم التحيز في التسجيل
- قابلية القياس الكمي[3].

2–عدم وجود تعارض حتمي بين مصلحة المراقب ومصلحة إدارة المشروع :هذا الفرض يعني عدم وجود تعارض حتمي، يعني إستحالته، فقد يكون هناك أحيانا بعض التعارض في الفترة القصيرة بين مصلحة كل منهما، فإدارة المشروع قد ترى أن من مصلحتها العاجلة أو من مصلحة المشروع أن تخفي بعض البيانات عن المراقب، وفي هذه الحالة يجب أن يكون المراقب متيقظا لهذا الإحتمال.

---

[1] محمد التهامي، طواهر مسعود صديقي،مرجع سابق،ص12 .

[2] محمد السيد سريا،**أصول وقواعد المراجعة والتدقيق**، دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية،2002،ص3.

[3] محمد التهامي، طواهر مسعود صديقي،مرجع سابق،ص12 .

3-خلو القوائم المالية وأية معلومات أخرى تقدم للفحص من أية أخطاء غير عادية أو تواطئية:

يبرز هذا الفرض نقطة هامة، وهي مسؤولية المراقب في إكتشاف الأخطاء، فوجود هذا الفرض سوف لا يساعده على إكتشاف الأخطاء غير العادية أو التواطئية[1].

4-فرض وجود نظام سليم للرقابة الداخلية :إن وجود نظام سليم للرقابة الداخلية للمؤسسة يؤدي إلى الإبتعاد عن إحتمال حدوث الخطأ.

ثالثا:مبادئ نظرية المراجعة

إن إستكمال بناء نظرية المراجعة يتوقف على تحديد المبادئ الأساسية التي ترتكز عليها هذه النظرية في تأطير عملية الفحص والتحقيق وإبداء الرأي ومن ثمة تبليغ وتوصيل نتائج عملية المراجعة إلى الأطراف المستخدمة لها من أجل إتخاذ القرارات . هذه المبادئ هي:

1-مبدأ الأهمية النسبية

إن قيام المراجع بفحص عناصر القوائم المالية يتركه أحيانا أمام تساؤل يكمن في مدى ومجال الأخطاء المقبولة في البند، لإمكانية السماح بها في ظل عدم الضرر بمستعملي آراء المراجع. يمكن أن نحدد الأسس المستخدمة في الحكم على الأهمية النسبية للخطأ في البند من خلال الآتي[2] :

- الحجم المطلق؛
- الحجم النسبي؛
- طبيعة البند؛
- الظروف المحيطة بالبند؛
- التأثيرات المتجمعة؛

أ-الحجم المطلق: يعتبر مبلغ الخطأ أحيانا مؤشرا كافيا لتفسير جسامته وأهميته، فالخطأ في 5 وحدات نقدية قد لا يكون مهما، بينما الخطأ في مليون وحدة نقدية في البند فهو مهم جدا بصرف النظر على أي إعتبار آخر، بمعنى أن المبلغ مؤشر كافي لتحديد الأهمية النسبية للخطأ.

ب-الحجم النسبي : ينص هذا العنصر على قبول الأخطاء في حدود النسب المعينة-فعلى سبيل المثال 5% تعتبر مقبولة، بينما إذا تعدت ذلك تصبح غير مقبولة-، إذ تستمد هذه النسب من مقارنة ما توصل إليه المراجع مع ما ينبغي أن يتوصل إليها غيره.

---

[1] عبد الفتاح صحف، محمد سمير الصبان، **أسس المراجعة (الأسس العلمية والعملية)**، الدار الجامعية، مصر،2004 ،ص28.

[2] محمد محمود وآخرون، **المفاهيم العلمية والأساليب الفنية الحديثة في المراجعة النظرية والتطبيق** ،الدار الجامعية، مصر، 2002ص ص9-11.

ت–طبيعة البند: تعتبر أهمية البند مرشدا أساسيا في تحديد الأهمية النسبية له، إذ أن القيام بدفع مبالغ غير قانونية يعتبر مهما جدا، لأن هذا الإجراء منافي تماما للعرف والقانون الإداري، أما الخطأ في تسجيل بعض البنود يعد أقل في الأهمية النسبية لتوقع حدوث ذلك[1].

ج–الظروف المحيطة بالبند: إن الظروف الإقتصادية والبيئية المحيطة بالمؤسسة تحدد بشكل غير مباشر الأهمية النسبية للبند ومن ثم الخطأ فيه، ففي شركات الأسهم تكون الأهمية النسبية كبيرة مقارنة بالمؤسسة الفردية وكذا تختلف في المؤسسة المسعرة في البورصة، لإرتباط نتائج عملية المراجعة بقرارات تتخذ على مستويات أخرى.

د–التأثيرات المتجمعة: تسعى المحاسبة إلى توليد معلومات تفصيلية على الأحداث الإقتصادية التي تقوم بها المؤسسة، ففي ظل ذلك لابد أن تتقيد المحاسبة بالحسابات الفرعية المنطوية تحت الحساب الأساسي الواحد، فالخطأ النسبي قليل الأهمية في الحسابات الفرعية سوف يكون عالي الأهمية عند تجميع هذه الحسابات[2].

2–مبدأ تحليل البيانات

إن إعتماد هذا المبدأ في المراجعة من شأنه أن يضفي عليها المصداقية من خلال الرفع من مستويات الأداء للمراجع عبر خطواتها، فإذا تقرر البدء في خطوة التخطيط لابد أن تشبع الخطة المعدة بكل المعلومات الكفيلة برسم المسار السليم لعملية الفحص، نأخذ بعين الإعتبار الآتي:

- الدراسة العميقة للجوانب القانونية للمؤسسة من ناحية شكلها القانوني، عدد أسهمها وطبيعتها، مالكي الأسهم،كميات تداول الأسهم، طبيعة العقود المبرمة بين المؤسسة وباقي الأطراف والقابلة للتنفيذ.
- تحليل طبيعة نشاط المؤسسة من خلال طبيعة المنتجات، التكنولوجيا المستعملة، خصائص المدخلات الإنتاج، حجم النشاط.
- تحليل الجوانب الإجرائية من خلال دراسة المسار الورقي للعمليات،كتناول الخطوات الإجرائية بغية إصدار شيك أو الخطوات الإجرائية بهدف تسير المواد والمنتجات ومقارنة هذا المسار مع المعتمد في السابق.
- مقارنة البيانات المالية للسنة الحالية مع نفس البيانات للسنة الماضية، لتحديد مدى أهمية البنود ودرجة حركية كل بند.
- تحليل تقرير المراجعة السابقة لمعرفة طبيعة النقاط المشار إليها ومدى العمل على حذفها أو التقليل منها من قبل المؤسسة .تعتبر النقاط السابقة أساسية في بناء الخطة التي سوف يقوم بتنفيذها المراجع في المراحل القادمة لعدة أسباب :

---

[1] خالد أمين عبد الله، مرجع سابق، ص 2.

[2] صديقي مسعود، **نحو إطار كامل للمراجعة المالية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص49.

- حجم الوقت المراد تخصيصه من قبل المراجع للبند؛
- التركيز على البند إنطلاقا من دراسة أهميته؛
- تكلفة فحص البند؛
- إدراك الإختلالات الواردة في البيانات إنطلاقا من المقارنات التي قام بها المراجع[1].

3-مبدأ التحفظات

يعتبر الحكم على القوائم المالية الختامية للمؤسسة كوحدة واحدة من قبل المراجع في رأيه الفني المحايد صعب للغاية، وترجع هذه الصعوبة لأسباب عدة ، من أهمها:

- الحكم يتعلق بالقوائم المالية الختامية للمؤسسة كوحدة واحدة، في حين تتشكل هذه القوائم من عدد كبير من الحسابات؛
- الحكم يتعلق بتقييم نظام الرقابة الداخلية؛
- الحكم يتعلق بالسياسات والطرق والإجراءات المحاسبية المطبقة؛
- الحكم يتعلق بتعبير عناصر القوائم المالية الختامية للواقع الفعلي للمؤسسة.

إن القراءة المالية للعناصر السابقة توحي بأن درجة أهمية كل عنصر من عناصر القوائم المالية الختامية في إبداء الرأي تختلف من عنصر لآخر، وكذا تختلف بإختلاف نسبة الأخطاء المقبولة،كما أن الحكم على السياسات والطرق والإجراءات وعلى درجة متانة وقوة نظام الرقابة الداخلية في رأي واحد، يشكل صعوبة كبيرة للمراجع.

لهذا ظهر مبدأ التحفظات ليجيب على العناصر الماضية ويعطي للمراجع الحق في إصدار تقرير متحفظ بشرط أن لا تضلل هذه التحفظات قارئ القوائم المالية في إستخلاص المركز المالي للمؤسسة، أما إن كانت قراءة هذه القوائم لا تفي بذلك فإنه ينبغي أن يتم الإمتناع عن إبداء الرأي[2] .

يعتبر الإتصال الحلقة الأساسية بين المراجع والأطراف المستخدمة لرأيه، بإعتبار أن هؤلاء الأطرافهم الذين يترجمون ما وصل إليه المراجع في تقريره إلى قرارات تؤثر على البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة موضوع المراجعة، لهذا ينبغي أن يكون الإتصال محكم بأدوات تؤطر كيف يكون ؟ ومتى يكون؟ ومع من يكون؟ وأين يكون؟ هذا وقد أطرت لجنة المفاهيم الأساسية للمراجعة التابعة للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين مبدأ الإتصال في

---

[1] صديقي مسعود، **نحو إطار متكامل للمراجعة المالية في الجزائر**، مرجع سابق،ص50.

[2] جلال الشافعي، **دراسات في المراجعة الحديثة**، مصر،2000،ص50.

العناصر التالية[1]:

- إستخدام المصطلحات المفهومة وتجنب المصطلحات الغامضة،حتى يمكن للغير فهم مقصود المراجع؛
- أن يراعي المراجع في تقريره الصراحة والوضوح وعدم التحيز مع الإلتزام بالأمانة والصدق؛
- إعداد التقرير يشمل المعلومات الهامة طبقا لوجهة نظر مستخدميه؛
- توضيح المعايير المستخدمة من قبل المراجع لتمكين الغير من تحديد درجة الإعتماد على ما هو معروض في التقرير، خاصة في ظل عدم إعتماد بعض المعايير أو عدم التمادي في تطبيق البعض منها؛
- بيان الخطوات المتخذة في مراجعة البنود الهامة والنتائج المتحصل عليها وكذا إعداد التقرير في الوقت المناسب حتى يحقق هدفه وحتى يكون موضوع التقرير يتماشى مع المبادئ المحاسبية.

4-مبدأ الإلتزام القانوني

إن تطور الحياة الإقتصادية والمالية أجبر المراجع على الإلتزام أمام أطراف أخرى كالمستثمرين المحتملين، البنوك، إدارة الضرائب وآخرون، حتى يزودهم بآراء فنية تعكس مدى تعبير القوائم المالية الختامية للمركز المالي للمؤسسة. إن هذا الإلتزام أصبح مقننا والإخلال به يعرض المراجع إلى عقوبات مختلفة قد تكون جزائية أحيانا، لذا ينبغي على المراجع أن يراعي جملة من العناصر لكي يثبت من خلالها قيامه بواجباته المهنية تجاه من أبرموا معه الإلتزام. هذه العناصر هي:

- الإلتزام ببنود العقد والنصوص التشريعية في عملية المراجعة؛
- الإلتزام بمعايير وإجراءات المراجعة؛
- إستخدام أوراق العمل؛
- الوصول إلى حالة التأكد المطلق من الرأي المراد الإعلان عنه؛

إذا رجعنا إلى تاريخ مهنة المراجعة لوجدنا جليا أن مبدأ الإلتزام القانوني ظهر منذ السنيين الأولى لها، بحيث أن المراجع كان يعين من الملك (الحكومة أو المساهمين)،كوكيل عليهم لمراجعة نتائج النشاط لمن ينفذون الأعمال.

---

[1]THE COMMIEE ON BASIC AUDITING CONCEPT¸AICPA : the accounting review ¸suppcement amercain accounting association ;new york1972;p p : 58-68.

المطلب الثالث: معايير وفعالية المراجعة

من أجل الوصول لدرجة الفعالية ينبغي للمراجعة أن تقوم على مجموعة من المعايير .

أولا : المراجعة بين المعايير المتعارف عليها والمعايير الدولية

تعدُ المعايير في المراجعة بمثابة جزء هام من الإطار الفكري للمراجعة كأحد العلوم الإجتماعية، مما يساهم في تطوير هذا الإطار الفكري بإستمرار[1].

1-معايير المراجعة المتعارف عليها: لقد كان المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين أول من إجتهد لوضع مستويات للأداء المهني لعملية تدقيق الحسابات، وقد إنتهت هذه المجهودات بكتيب صدر في عام1954 بعنوان "معايير التدقيق المتعارف عليها" وقد تضمن هذا الكتيب المستويات التالية مبوبة إلى ثلاثة مجموعات رئيسية وهي:

أ-معايير عامة.

ب-معايير العمل الميداني.

ت-معايير إعداد التقرير.

أ-معايير عامة: وهي معايير تخص شخص المدقق بتمهيله ونوعية عمله، وتتضمن المعايير التالية[2] :

-معيار الكفاية في التأهيل العلمي والعملي :يجب أن تتم عملية الفحص والتدقيق بواسطة شخص أو أشخاص يتوافر لديهم قدر كاف من التأهيل العلمي بالإضافة إلى التدريب كتوفر خبرة عملية تمكن المدقق من القيام بوظيفته خير قيام، وتختلف القوانين أو التشريعات الحكومية في ما بينها حول تحديد الحد الأدنى للتأهيل العلمي حول مدقق الحسابات.

-معيار الحياد والإستقلال :يقضي هذا المعيار بأن يحتفظ المدقق بالإستقلال التام حتى تكون نتائجه حكمة على الأمور، وكذلك توصياته موضوعية وغير متحيزة.

-معيار العناية المهنية اللازمة :وهو أن يبذل مدقق الحسابات العناية الواجبة في عملية التدقيق وعند إعداد التقرير النهائي والهدف من ذلك هو الحكم على درجة جودة أداء المدقق أثناء القيام بعمله، والعناية المهنية تتطلب الإلزام بمستوى أداء معين وفقا لما تنص عليه المعايير والتشريعات المختلفة وكذلك تتطلب ممن يعمل في مكتب تدقيق الحسابات الإلتزام بمعايير العمل الميداني ومعايير إعداد التقارير

ب-معايير العمل الميداني :تتمثل في مجموعة المعايير المختلفة بإجراءات التدقيق الميداني، وتتضمن المعايير التالية:

-معيار دقة تخطيط العمل ودقة الإشراف على المساعدين : يجب على مدقق الحسابات أن يضع برنامجاً دقيقاً لمراجعة العمليات المختلفة، ليتمكن من مراجعة هذا البرنامج وتحديثه للتأكد من أن خطوات التدقيق

---

[1] حامد طلبة، محمد أبو هيبة، **أصول المراجعة**، عمان، الأردن،2011 ، ص 156.

[2] هادي التميمي، **مدخل إلى التدقيق (من الناحية النظرية والعلمية)** ،دار وائل للنشر،عمان، الأردن،2004 ، ص30.

الضرورية قد تم تحديدها وتم إستيعابها من قبل المساعدين، ويجب قبل وضع خطة التدقيق التعرف على المنشأة التي سيتم تدقيق حساباتها والحصول على المعلومات الضرورية التي تساعد في وضع خطة العمل[1].

-معيار دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية :يتعلق هذا المعيار بدراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية للزبون، ويتوجب على المراجع الحصول على معلومات عامة حول الزبون، ثم تقييم نظام الرقابة الداخلية وتتمثل أهمية هذه العملية في كونها تساعد المراجع على تحديد طبيعة وتوقيت إختبارات المراجعة لأرصدة القوائم المالية.

-معيار كفاية وصلاحية أدلة الإثبات :يتمثل هذا المعيار في ضرورة قيام مدقق الحسابات بتجميع أكبر قدر ممكن من أدلة الإثبات التي تؤدي إلى إقناعه،بحيث يمكنه من إبداء رأيه الفني في المواضيع الخاضعة لعملية التدقيق.

ت-معيار إعداد التقرير(إبداء الرأي):وهي معايير تتعلق بتحديد كيفية إعداد التقرير النهائي لعملية التدقيق وتتضمن المعايير التالية:

-معيار القواعد المحاسبية المتعارف عليها:يجب أن يبين التقرير ما إذا كانت القوائم المالية قد أعدت طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ولذا تشترط العديد من التشريعات أن يفصح تقرير مدقق الحسابات عما إذا كانت القوائم المالية قد تم إعدادها في ضوء المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وكذلك ورد في التقارير النموذجية التي وضعتها بعض جمعيات المحاسبين والمدققين فقرة حول رأي المدقق فيما إذا كانت إدارة المشروع قد أعدت قوائم نتيجة الأعمال مراعية المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

-معيار ثبات تطبيق المبادئ المحاسبية : ويقضي هذا المعيار بأن يبين مراقب الحسابات في تقرير ما إذا كانت المبادئ التي طبقت في الفترة الجارية تتميز بالثبات إذا ما قورنت بالفترات السابقة . وذلك لتحقق ما يلي [2]:

- ضمان قابلية القوائم المالية للمقارنة خلال الفترات المختلفة وضمان عدم تأثر هذه المقارنة بالتغيرات في القواعد المحاسبية المطبقة.
- بيان طبيعة التغيرات وأثرها على القوائم المالية إذا تعرضت للمبادئ المحاسبية للغير.

-معيار الإفصاح التام :و ينص هذا المعيار على إعداد التقارير على أن يتحقق المراجع من أن الإفصاح في القوائم المالية كافي وملائم، ولا يقوم المراجع بالإشارة في ذلك التقرير إلا في حالة كون الإفصاح غير كاف بدرجة معقولة ولا يقصد بالإفصاح الكافي فقط نوع المعلومات في القوائم المالية وإنما يتضمن كذلك أسلوب عرض هذه المعلومات وتبويبها وتصنيفها في القوائم المالية،كذلك المصطلحات المستخدمة للتعبير عن العناصر الموجودة بالقوائم المالية.

---

[1] شدري محمد سعد، **دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع مالية، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس،2009/2008،ص93.

[2] غسان فلاح المطارنة، **تدقيق الحسابات المعاصر (الناحية النظرية)** ،دار الميسرة للنشر والتوزيع،2006 .

–معيار إبداء الرأي في القوائم المالية كوحدة واحدة : يتضمن تقرير المدقق في القوائم المالية كوحدة واحدة وفي ما إذا كانت الميزانية تعبر بصورة صادقة عن المركز الماليا لحقيقي للمشروع في نهاية العام وأن حساب الأرباح والخسائر يعبر بشكل سليم عن نتيجة أعمال المشروع للسنة الخاضعة لعملية التدقيق[2].

والواقع أن يقوم المراجع بإبداء رأيه الفني حول المعلومات الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبية كوحدة واحدة، ذلك بإستعمال أحد أنواع التقارير التالية:

- التقرير النظيف.
- التقرير التحفظي السالب.
- تقرير عدم إبداء الرأي.

ويمكن تلخيص معايير المراجعة من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم (1:1):معايير المراجعة

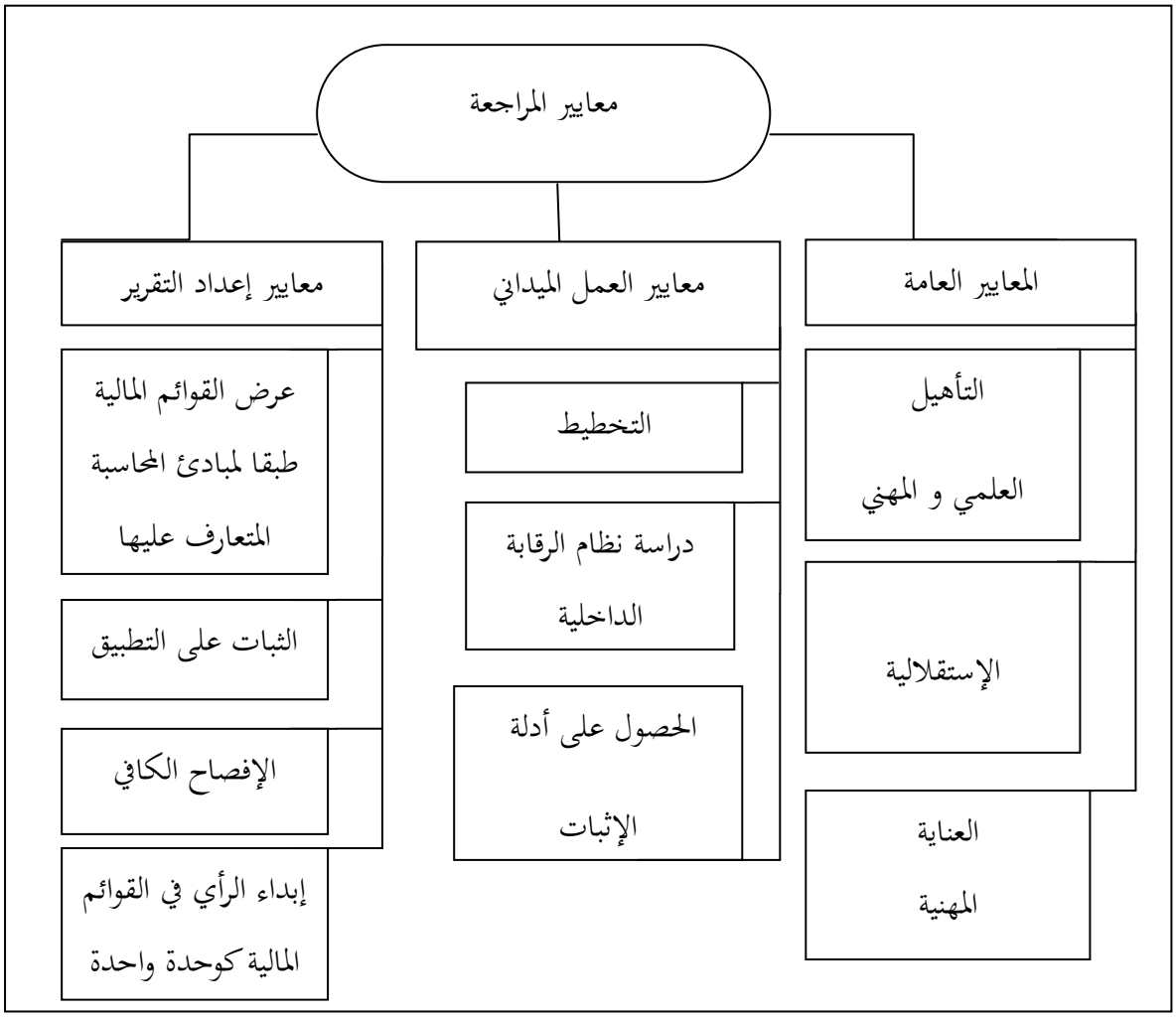

المصدر:حازم الألوسي، **الطريق الى علم المراجعة والتدقيق**، دار النهضة العربية، ليبيا،2003،ص111.

2-المعايير الدولية للمراجعة:

خرجت لجنة المبادئ المحاسبية الدولية إلى حيز الوجود في حزيران عام1973 إثر أتفاق بين جمعيات المحاسبين القانونيين في كل من أستراليا ،كندا، فرنسا، ألمانيا، اليابان، المملكة المتحدة، الو م أ ويتولى إدارة اللجنة مجلس مؤلف من ممثلين لسبعة عشر دولة مع العلم أن الهيئة الإستشارية الدولية والتي تشمل ممثلين عن المستخدمين والمحضرين للبيانات المالية مع الهيئات التي تقوم بوضع المعايير المحاسبية والتدقيقية[1].

وبما أن معايير المراجعة الدولية كثيرة، فسنقوم بالإكتفاء بذكرها فقط دون شرح وهي تنقسم إلى 10مجموعات:

أ-المجموعة الأولى "أمور تمهيدية"100-199: و هي عبارة عن 3معايير[2]:

- 100 مقدمة تمهيدية عن المعايير الدولية للتدقيق والخدمات ذات العلاقة؛
- 110 إطار المصطلحات كما في جويلية(1995)؛
- 120 إطار المعايير الدولية للتدقيق؛

ب-المجموعة الثانية "المسؤوليات"200-299:

- 200الأهداف والمبادئ الرئيسية التي تحكم تدقيق البيانات المالية؛
- 210شروط التكليف بالتدقيق؛
- 220 رقابة الجودة لأعمال التدقيق؛
- 230التوثيق؛
- 240الإحتيال والخطأ؛
- 250مراعاة القوانين والأنظمة عند تدقيق البيانات المالية؛
- 260الإتصالات في أمور المراجعة مع هؤلاء المسؤولين ذوي السلطة بإدارة الشركة.

ت-المجموعة الثالثة" التخطيط"300 -399 :

- 300التخطيط؛
- 310معرفة طبيعة عمل المنشأة؛

---

[1] هادي التميمي، مرجع سابق، ص33.

[2] طارق عبد العال حماد، **موسوعة معايير المراجعة-شرح معايير المراجعة الدولية والأمريكية والعربية ،(الجزء الثاني مسؤوليات وأخلاقيات المراجع)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص11.

- 320الأهمية النسبية (المادية) في المراجعة .

ث–المجموعة الرابعة"الرقابة الداخلية"400–499:

- 400تقدير المخاطر والرقابة الداخلية؛
- 401التدقيق في بيئة أنظمة معلومات تستعمل الحاسوب؛
- 402إعتبارات التدقيق المتعلقة بالمنشآت التي تستخدم مؤسسات خدمية؛

ج–المجموعة الخامسة "أدلة الإثبات" 500–599:

- 500 أدلة الإثبات؛
- 501 أدلة الإثبات*إعتبارات إضافية لبنود محددة؛
- 510 التكليف بالتدقيق لأول مرة–الأرصدة الافتتاحية؛
- 520 الإجراءات التحليلية؛
- 530 عينات التدقيق وإجراءات الاختبارات الإنتقائية الأخرى؛
- 540 تدقيق التقديرات المحاسبية؛
- 550 الأطراف ذات العلاقة؛
- 560 الأحداث اللاحقة؛
- 570 الإستمرارية؛
- 580 إقرارات الإدارة .

د– المجموعة السادسة " الإستفادة من عمل آخرين"600–699:

- 600 الإستفادة من عمل مدقق آخر؛
- 610 مراعاة عمل التدقيق الداخلي؛
- 620 الإستفادة من عمل خبير؛

ر– المجموعة السابعة"إستنتاجات التدقيق وإصدار التقارير"700–799:

- 700 تقرير المدقق حول البيانات المالية؛
- 710 المقارنات؛
- 720 المعلومات الأخرى في وثائق تحتوي على بيانات مالية مدققة .

هـ–المجموعة الثامنة " مجالات متخصصة"800–899:

- 800 تقرير المدقق عن مهمات تدقيقية لأغراض خاصة؛
- 810 تدقيق المعلومات المالية المستقبلية .

و-المجموعة التاسعة" الخدمات ذات العلاقة"900-999:

- 910 التكليف بالمراجعة على البيانات المالية؛
- 920 التكليف بإنجاز إجراءات متفق عليها تتعلق بالمعلومات المالية؛
- 930 التكليف بإعداد المعلومات المالية؛

ي-المجموعة العاشرة" البيانات الدولية لمهنة التدقيق"1000-1100:

- 1000 إجراءات المصادقة المتبادلة بين المصارف؛
- 1001 بيئة أنظمة المعلومات المحوسبة-أنظمة الحواسيب الشخصية المستقلة؛
- 1002 بيئة أنظمة المعلومات المحوسبة-أنظمة الحواسيب المباشرة؛
- 1003 بيئة أنظمة المعلومات المحوسبة-أنظمة قاعدة البيانات؛
- 1004 العلاقة بين المشرفين على المصارف والمدققين الخارجين؛
- 1005 الإعتبارات الخاصة في تدقيق المنشآت الصغيرة؛
- 1006 تدقيق المصارف التجارية العالمية؛
- 1007 الإتصالات مع الإدارة؛
- 1008 تقدير المخاطر والضبط الداخلي-خواص وإعتبارات لأنظمة معلومات تستعمل الحاسوب؛
- 1009 طرق التدقيق بمساعدة الحاسوب؛
- 1010 إعتبارات الأمور البيئية عند تدقيق البيانات المالية؛
- 1011 مضامين قضية العام 2000 بالنسبة للمدراء والمدققين.

ثانيا:فعالية المراجعة

تهدف المراجعة إلى التحقق من إمكانية إعتماد أصحاب الشأن أو عدم إعتمادهم على التقارير المالية وما يؤيدها من مستندات وسجلات خاصة بالشركة، سوف يتم تبيان منفعتها ومسببات الحاجة إليها في الفروع الآتية:

1- أهمية مراجعة الحسابات: تعود أهمية المراجعة إلى كونها وسيلة وغاية والهدف من هذه الوسيلة هي خدمة طوائف تستخدم القوائم المالية للمراجعة وتعتمدها في إتخاذ قراراتها ورسم سياساتها وهذه الوسيلة تكون فعالة إذا كان القائم بها شخص رقابي ومستقل وأهم هذه الطوائف هي إدارة المؤسسة والمساهمين، ونقابة العمال [1].

أ-بالنسبة لإدارة المؤسسة: تقوم إدارة المؤسسة بعملية التخطيط وإتخاذ قرارات مالية بكل دقة وموضوعية

[1] أحمد حلمي جمعة، **المدخل الحديث لتدقيق الحسابات**، دار صفاء للنشر والتوزيع2000،ص ص 39-43.

بناءا على رأي محايد حول صدق البيانات والقوائم المالية.

ب–بالنسبة للمساهمين:المراجعة تمكنهم من الوقوف على ممتلكاتهم ، وضمان إستخدام الموارد المتاحة إستخداما أمثلا وبكفاءة عالية.

ت–بالنسبة لنقابة العمال:تعطي المراجعة الصورة الحقيقية للوضعية المالية للمؤسسة ،مما يساعد نقابة العمال على المطالبة بحقوق العمال.

2–أهداف المراجعة: تسعى مراجعة الحسابات إلى تحقيق أهداف عديدة وهي:

أ–**الأهداف التقليدية**: وهي الأهداف التي من أجلها وجدت المراجعة قبل أن تتطور وهي كما يلي :

- التحقق من صحة ودقة وصدق البيانات الحسابية المثبتة في الدفاتر ومدى الإعتماد عليها؛
- إبداء رأي فني محايد يستند على أدلة قوية عن مدى مطابقة القوائم المالية للمركز المالي؛
- إكتشاف الأخطاء الموجودة في الدفاتر والسجلات وكشف الغش؛
- وضع ظوابط وإجراءات تقلص فرص إرتكاب الأخطاء والغش؛
- إعتماد الإدارة على الأهداف في تقرير ورسم السياسات الإدارية وإتخاذ القرارات حاضرا ومستقبلا؛
- مساعدة إدارة الضرائب في تحديد مبلغ الضريبة .

ويمكن حصر الأهداف التقليدية لمدقق الحسابات في الشكل التالي:

الشكل رقم (2:1):الأهداف التقليدية للمراجعة

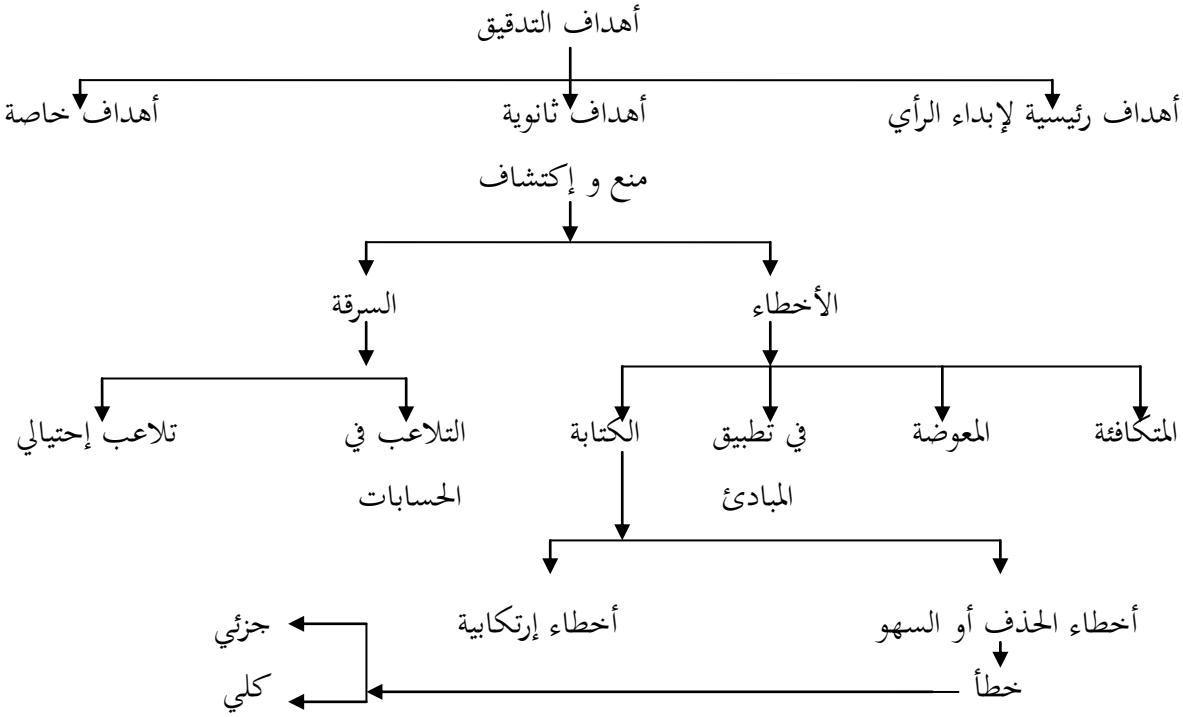

المصدر:غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص18.

ب–الأهداف الحديثة :نذكر منها بإختصار :

- التحقق من أن جميع العمليات التي تمت فعلا، قد تم إثباتها بدفاتر المنشأة بطريقة سليمة؛
- التأكد من صحة التوجيه المحاسبي للعمليات المالية، وأنها مثبة بالدفاتر ومؤيدة بمستندات سليمة من الناحيتين القانونية والموضوعية، ومعتمدة من المسؤولين؛
- التحقق من ملكية المنشأة للأصل الثابت، وعدم وجود أية حقوق للغير على الأصل؛
- التحقق من المبيعات ورقم المبيعات وكذا تكلفة البضاعة المباعة؛
- التحقق من سلامة الحسابات الختامية وخلوها من المشتريات الوهمية .

المبحث الثاني: أساسيات المراجعة الداخلية

لقد تطورت نظرة المجتمع لهيئة المراجعة الداخلية بدرجة كبيرة في السنوات الأخيرة، وذلك يرجع أساساً إلى الجهود التي يبذلها القائمون على هذه المهنة، وبعض الهيئات غير الحكومية المهتمة بهذه المهنة، وهذا للحفاظ على معايير عالية المستوى للمهنة وللتأكيد على وضع المراجعة الداخلية كوظيفة إدارية رئيسية تساهم بدرجة كبيرة في توجيه عمليات التنظيمات وتحقيق أهدافها.

المطلب الأول: مفهوم المراجعة الداخلية

تعد المراجعة الداخلية من أهم وظائف المؤسسة، فالبعض يعتبرها خطة تنظيمية، والبعض الآخر يعتبرها وظيفة إدارية، وعليه سنستعرض المراجعة الداخلية بشكل تفصيلي أكثر .

أولا: نشأة المراجعة الداخلية

مرت مهنة المراجعة الداخلية بكثير من المراحل، حيث ساهمت كثير من العوامل في ظهور الحاجة إلى وجود قسم مراجعة داخلية داخل المؤسسات، ومن هذه العوامل ما هو مهني وما هو أكاديمي، وعلى ذلك سنتناول تطور مفهوم المراجعة الداخلية، أما في الجزائر فيمكن القول أن هذه الوظيفة حديثة الإستعمال أو حتى حديثة الإعتراف بها كنشاط لا يمكن الإستغناء عنه. حيث نص المشرع الجزائري في نهاية الثمانيات من خلال المادة 40 من القانون التوجيهي للمؤسسات رقم 01/88 الصادر بتاريخ 12جانفي 1988، والذي ينص على أنه "يتعين على المؤسسات الإقتصاية العمومية تنظيم وتدعيم هياكل داخلية خاصة بالمراقبة في المؤسسة ، وتحسين أنماط سيرها وتسييرها بصفة مستمرة ".

الجدول التالي يقدم لنا مقارنة للمراجعة الداخلية بين الماضي والحاضر:

الجدول رقم(2:1)تطور طبيعة المراجعة الداخلية

تقليديا(1993)	أوجه المقارنة	حديثا(2003)
الفحص–التقييم الحماية–الدقة–الكفاءة–الإلتزام منع و إكتشاف وتصحيح الأخطاء والتلاعب إختبارات الإلتزام– التحقيق الإدارة التنفيذية التبعية الإدارية	1–الخدمات 2–الأنشطة 3–الأهداف 4–الوسائل 5–التبعية 6–التوصيات 7–الحياد	التأكيد الموضوعي –الخدمات الإستثمارية وتعظيم قيمة المنظمة —دعم حوكمة الشركات إدارة المخاطر المالية – الفحص التحليلي لجنة المراجعة المساهمين ومجلس الإدارة

المصدر: محمد عبد الفتاح إبراهيم، **التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات** (تدقيق الشركات، تدقيق المصارف، المؤسسات المالية، تدقيق الشركات الصناعية)،المنظمة العربية للتنمية الإدارية،القاهرة، جمهورية مصر العربية،2009، ص 41.

ثانيا: تعريف المراجعة الداخلية

تعرف المراجعة الداخلية على أنها "وظيفة تحقيق وتقييم للرقابة الداخلية الممارسة في المؤسسة بصفة دورية، ومن طرف شخص معين، من أجل مساعدة المسؤولين للقيام بأعمالهم على أكمل وجه"[1].

وقد عرفها معهد المدققين الداخليين الأمريكيين (IIA) بأنها :"وظيفة يؤديها موظفون من داخل المشروع، وتتناول الفحص الإنتقادي للإجراءات والسياسات والتقييم المستمر للخطط والسياسات الإدارية وإجراءات الرقابة الداخلية السليمة والمعلومات الدقيقة الكافية"[2].

كما عرفتها الشركة الوطنية للمحاسبة (SNC)أنها "وظيفة مستقلة داخل المؤسسة من أجل التقييم الدوري لمختلف نشاطاتها وهذا لحساب الإدارة العامة أو مجلس الإدارة ، إضافة لكونها موضوعية وتهدف لتقديم نصائح من أجل تحسين وظيفة التسيير وخلق القيمة المضافة[3].

---

[1]فاتح غلاب، **تطور دور وظيفة التدقيق في مجال حوكمة الشركات لتجسيد مبادئ ومعايير التنمية المستدامة(دراسة لبعض المؤسسات الصناعية)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010-2011، ص63.

[2]إبراهيم شاهين ،**التأهيل العلمي والعملي للمراجع الداخلي في القرن الحادي والعشرين**، الجمعية العلمية للمحاسبين والنظم والمراجعة، المؤتمر العلمي الثالث، الإسكندرية، مصر، 1994، ص6.

[3]محمد بوتين، مرجع سابق، ص115.

ثالثا: أهداف المراجعة الداخلية

لقد تطورت أهداف المراجعة الداخلية وأصبحت تتماشى مع التطورات الإقتصادية الحديثة حيث تطورت من نظرة محاسبية محظة تعتمد على إكتشاف الأخطاء والغش والتلاعبات وأصبحت تهتم بكل النشاطات والوظائف في المؤسسات، يمكن تقسيم أهداف المراجعة الداخلية إلى هدفين هما:

1-خماية ممتلكات المؤسسة ومصالحها: يسعى المراجع الداخلي إلى حماية مصالح المؤسسة وممتلكاتها من الغش والأخطاء والضياع والإنحراف بإستخدام إجراءات ملائمة كما أنه يسعى لإظهار نواحي الضعف عن طريق فحص دقة البيانات المحاسبية ويعتمد في تحقيق هذا الهدف على برنامج لمراجعة النواحي المالية والمحاسبية بالمراجعة المالية عن طريق فحص النظام المحاسبي والرقابة الداخلية.

2-البناء والإصلاح: بتقديم توصيات لإجراء التعديلات اللازمة على نواحي النشاط وتعتمد في هذا المجال على قياس وتقييم ومراجعة خطط وسياسات وإجراءات الإدارة عن طريق القيام بمراجعة خاصة تتعلق بمختلف نشاطات المؤسسة وهو ما يعرف بمراجعة الأعمال .

ويبين الشكل الآتي الأهداف الأساسية للمراجعة الداخلية:

الشكل رقم (3:1):أهداف المراجعة الداخلية

هدف الحماية	هدف البناء
يتم القيام بأعمال الفحص والمطابقة بين الأداء الفعلي والمعايير الموضوعية لكل من: -سياسات المؤسسة -الإجراءات المحاسبية -نظم الرقابة الداخلية -سجلات المؤسسة -قيم المؤسسة -أنشطة التشغيل	ويعني إقتراح الخطوات اللازمة لتصحيح نتائج الفحص والمطابقة وتقديم النصح للإدارة وعلى ذلك يعمل المراجع الداخلي بالإضافة إلى مراجعة العمليات الحسابية والمالية إلى: -التحقق من مدى الإلتزام بالسياسات والإجراءات والخطط الموضوعية. -التحقق من سلامة إجراءات حماية الأصول -اقتراح بتطوير وتحسين الأداء

المصدر: فتحي رزقي السوافيري، أحمد محمد ،**الرقابة والمراجعة الداخلية**، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية ،2002 ،ص 35.

المطلب الثاني: أنواع ومكونات قسم المراجعة الداخلية

تقتضي إدارة قسم المراجعة الداخلية بالضرورة تحديد نوع المراجعة الداخلية، وهذا للوصول لأقصى كفاءة ممكنة.

أولا: أنواع المراجعة الداخلية:

تنقسم المراجعة الداخلية إلى قسمين مراجعة إدارية ومراجعة مالية[1]:

1-المراجعة المالية: تعني مراجعة العمليات والوثائق المالية والمحاسبية والإجراءات المستعملة في تسيير هذا الجانب بالإعتماد على التقنيات التالية:

- تحليل الحسابات والنتائج وإستخراج الإنحرافات الموجودة؛
- إختبار صحة الوثائق التي تقوم بإعدادها المؤسسة مثل الفواتير وموازين المراجعة؛
- التحقق من الوجود الفعلي للأصول وذلك بإختبار الإجراءات الخاصة بالإستلام والجرد الفعلي للأصول والمخزونات الثابتة مع التأكد من صحة معالجتها المحاسبية في الدفاتر؛

2-المراجعة الإدارية :تشمل فحص الإجراءات الرقابية الخاصة بنواحي النشاطات الأخرى غير الناحية المالية أو المحاسبية ولذا فهي تتطلب معرفة السياسات والإجراءات المطبقة في المؤسسة ومن المهام التي يتوجب القيام بها ما يلي:

- دراسة وإختبار العمليات المختلفة مثل النشاطات الإنتاجية من حيث مستوى الكفاءة الإنتاجية ومراقبة الجودة؛
- التأكد من سير برنامج التدريب للموظفين والعاملين بالمؤسسة، وتحديد كفاءة هذه البرامج وإقتراح تطويرها وتحسينها لغرض رفع مستوى الأداء في العمل؛
- المراجع الداخلي لا يتدخل في مهام مراقب التسيير الذي يقوم بوضع طرق التنبؤ وضمان سلامة السياسات العامة للمؤسسة، وإنما يتأكد فقط من أن هذه الطرق مطبقة جيدا وتستجيب للأهداف المرسومة.

---

[1] بن عميرة توفيق، **المراجعة الداخلية في المؤسسة**، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر ،2004، ص43.

ثانيا: قسم المراجعة الداخلية

يتكون قسم المراجعة الداخلية عادة من عدد قليل نسبيا من المراجعين ذوي المهارات العالية، ويقتصر الأمر على وجود مراجع داخلي واحد، كما أنه قد يتسع قسم المراجعة الداخلية في تنظيمات أخرى ليتضمن عدد كبير من المراجعين يعملون وحدهم تحت تنظيم كبير محكم بخلاف المصالح الأخرى، وذلك نظرا لكبر حجم المؤسسة وتعدد فروعها . وذلك كما يتضح لنا في الشكل الآتي:

الشكل رقم (4:1): المستويات التنظيمية لدائرة المراجعة الداخلية

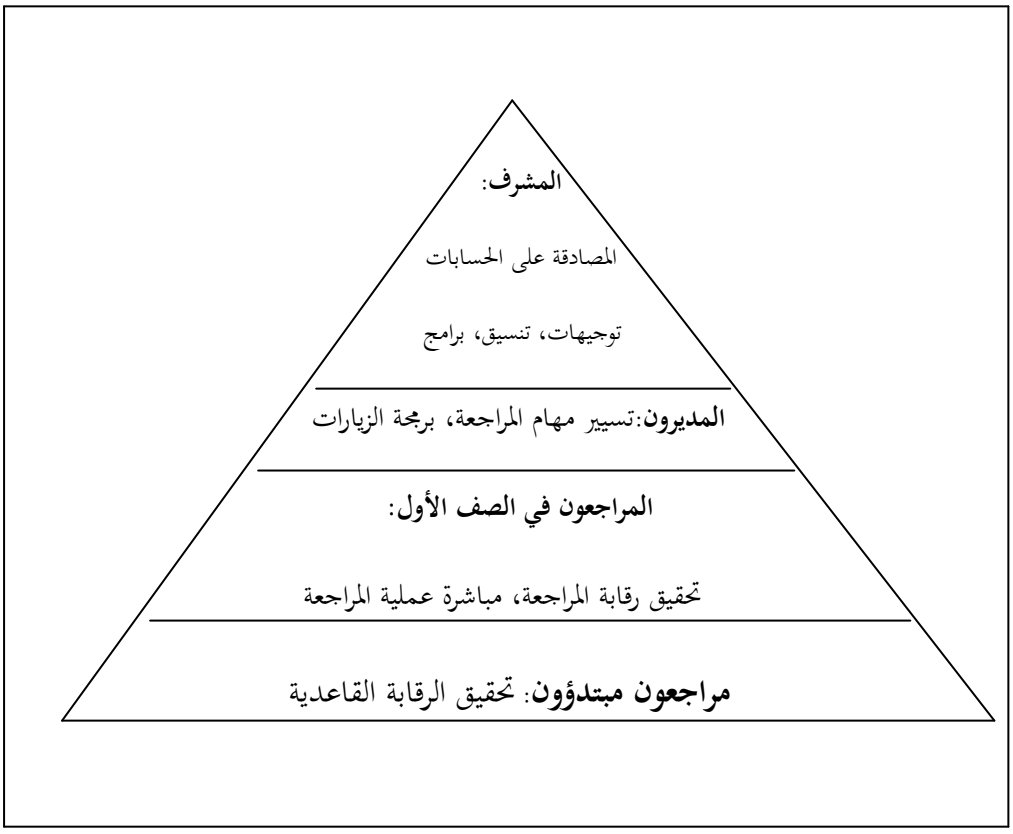

المصدر:فتحي رزق وآخرون، مرجع سابق، ص 119.

وعلى هذا الأساس يتحدد شكل وحجم المراجعة الداخلية في المؤسسة إلى معيارين أساسيين هما[1]:

1-حجم المؤسسة: بحيث يعتبر محددا أساسيا لطبيعة المراجعة الداخلية المعتمدة فيها، فلا يمكن في هذا المجال أن نصمم هيكل للمراجعة الداخلية موحدا بين المؤسسة المحلية، الوطنية أو الدولية، فإختلاف شكل وحجم المؤسسة يحتم إيجاد شكل محدد للمراجعة الداخلية فمثلا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تحتاج إلى قسم المراجعة

[1]مسعود صديقي ،مرجع سابق ، ص54.

الداخلية بحجم قسم مماثل في مؤسسة ذات حجم كبير.

2-مركزية ولا مركزية المؤسسة: إن كبر حجم المؤسسة وإتساعها جغرافيا يحتم وجود هياكل قادرة نسبيا لتسيير الأنشطة في مناطقها بغية ممارسة الرقابة على هذه الهياكل، يوجد نوعين من المراجعة الداخلية وفق هذا الوضع هما:

أ-مراجعة داخلية مركزية: تكون بإعتماد مديرية واحدة للمؤسسة الكبيرة لتقوم ببرمجة الزيارات المختلفة الميدانية لفروع المؤسسة.

ب-مراجعة داخلية لا مركزية: في ظل هذا النوع هياكل المراجعة الداخلية تكون على مستوى كل منطقة نشاط، أي على مستوى كل فرع أو تكتل جغرافي معين للمؤسسة.

ت-المراجعة الداخلية المختلفة: حيث تجمع بين المراجعة المركزية والمراجعة اللامركزية، حيث تنص على تكوين مديرية للمراجعة الداخلية على مستوى المديرية العامة للمؤسسة وجعل فروع لها على مستوى كل منطقة نشاط.

وتعتبر المراجعة الداخلية المختلفة أفضل أنواع المراجعة لأنها تجنب عدم كفاية عدد الزيارات وعدم المتابعة الآنية لمختلف فروع المؤسسة كما هو الحال في المراجعة المركزية.

المطلب الثالث: أهمية تحقيق التكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية

يعتبر التكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية الغاية الأساسية الممكنة من تحقيق الكفاءة الإدارية عن طريق الضخ للمعلومات ذات المصداقية للإدارة بغية إتخاذ القرارات في الوقت والمكان المناسبين وتحقيق مستويات أعلى من الرشادة في القرارات المتخذة من قبل مستعملي المعلومات المصادق عليها من قبل المراجع،كما يعتبر التكامل على أنه نطاق عمل كل من المراجع الداخلي والخارجي المتمثل في الفحص المحاسبي للسجلات المالية للتأكد من خلوها من الأخطاء والغش وما يرتبط بها من الفحص لأنظمة الرقابة الداخلية فإن مهمة كل منهما مكملة للأخر[1].

يعتبر التكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية أحد الآليات التي تمكن من تحسين مستويات أداء المراجع الداخلي والخارجي على السواء ومن ثمة تحسين الخدمة المقدمة من هؤلاء المراجعين سواء للإدارة أو الأطراف الخارجية عنها، على إفتراض أن هذين المراجعين يتقيدان بالنصوص والمعايير والإجراءات المؤطرة للنوعين. يمكن في هذا الإطار أن نحدد أهمية التكامل إنطلاقا من الزوايا الآتية:

- من زاوية المراجع الداخلي ؛
- من زاوية المراجع الخارجي؛

[1] أحمد خليل، **المراجعة والرقابة المحاسبية** ،الدار الجامعية ،الإسكندرية ، 1968 ،ص03.

- من زاوية المؤسسة؛
- من زاوية الأطراف الخارجة عن المؤسسة؛

1–من زاوية المراجع الداخلي: تعتبر المراجعة الداخلية أحد الآليات الموجهة لعملية المراجعة الخارجية فضلا على أنها مصدر ثقة وإطمئنان لدى المراجع الخارجي، فهي بذلك محل إهتمام الإدارة والمراجع الخارجي على السواء. تبرز أهمية التكامل من هذه الزاوية في العناصر الآتية:

–إن الممارسة الميدانية لفحص عناصر القوائم المالية وتقييم نظام الرقابة الداخلية المعتمدة في المؤسسة من قبل المراجع الخارجي من شأنه أن يسمح بكشف بعض الأخطاء والتدليس التي لم يستطع المراجع الداخلي أن يكشفها، مما يتيح في النهاية إمكانية البحث عن الأسباب المانعة من إكتشافها والتي نوجزها في الآتي:

- عدم كفاية معايير المراجعة الداخلية؛
- عدم تأهيل المراجع الداخلي؛
- عدم الإستناد لخطوات عملية واضحة للمراجعة؛
- ضعف نظام الرقابة الداخلية.

–إن معالجة هذه الأسباب من قبل مختلف الهيئات،كل على حسب مسؤولياته يدعم ويؤهل المراجعة الداخلية سواء:

- بخلق هياكل خاصة بها؛
- تعديل المعايير أو إنشاء أخرى جديدة؛
- تأهيل وتدريب المراجع الداخلي؛
- توضيح خطوات العمل؛
- تكييف نظام الرقابة الداخلية بما يسمح من القضاء على مواطن الضعف؛
- زيادة خبرة المراجع الداخلي من جراء إحتكاكه المستمر بالمراجع الخارجي خاصة في معالجة بعض البنود الجديدة أو في توجيه عملية الفحص أو تعامله مع بعض المواقف المعينة؛
- إضفاء الثقة على عمل المراجعة في المؤسسة سواء من قبل الإدارة أو من قبل الأطراف الأخرى في ظل

تكامل النوعين، لإعتبار أن نقص النوع يكمل من الأخر والعكس صحيح، على فضلا أنه يصحح في السنوات القادمة من قبل مرتكبه؛

- إستعمال الأساليب الإحصائية وإستخدام الإعلام الآلي في المراجعة الداخلية، يجعلها أكثر عملية ومهنية ويظهر على نتائجها الصحة والمصداقية[1].

2-من زاوية المراجع الخارجي: تبرز أهمية التكامل للمراجع الخارجي في الآتي:

- ثقة وإطمئنان المراجع الخارجي في نظام الرقابة الداخلية المعتمد في المؤسسة، لإعتبار أن المراجعة الداخلية تسعى إلى تقييم هذا النظام للوقوف على فعاليته؛
- إطمئنان المراجع الخارجي على دقة البيانات المحاسبية المسجلة في الدفاتر، لأن المراجعة الداخلية قد فحصت المستندات وراجعت النظام المحاسبي ووقفت على مدى الإلتزام بالطرق والمبادئ المحاسبية، وكذا مدى صلابة نظام الرقابة الداخلية المعتمد في قسم المحاسبة؛
- إن المراجعة الداخلية التي عادة ما تكون شاملة لجميع البنود تسهم بشكل كبير في إنقاص كلفة المراجعة الخارجية، وكذا توفير الوقت للسماح للمراجع الخارجي من فحص بنود أخرى،كما أنها تتيح للمراجع الخارجي توجيه عملية المراجعة؛
- أخذ في حسبان المراجع الخارجي كفاءة أداء المراجع الداخلي بما يخدم الأهداف المتوخاة من المراجعة؛
- إن كبر حجم المؤسسة وتوزيعها جغرافيا وفي ظل وجود مراجعة داخلية كوظيفة لدى الإدارة لمراقبة مختلف أجزاء المؤسسة يسمح للمراجع الخارجي من توجيه عملية المراجعة في المناطق والأجزاء التي لم يشملها برنامج المراجعة الداخلية بزيادة ساعات العمل مع ما يتناسب وطبيعة المؤسسة[2].

3-من زاوية المؤسسة: مما لا شك فيه أن المراجعة الداخلية أتت لسد حاجات الإدارة الرقابية على الأجزاء المختلفة للمؤسسة،كما جاءت المراجعة الخارجية لإبداء الرأي الفني المحايد حول مدى دلالة عناصر القوائم المالية الختامية عن المركز المالي الحقيقي للمؤسسة، فتكامل النوعين يدر على المؤسسة فوائد هامة من أهمها:

---

[1] يوسف محمد جربوع، **مدى مسؤولية مراجع الحسابات الخارجي المستقل عن قياس الكفاءة والفعالية وتقييم الأداء** ،نشرة إلكترونية شهرية، المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، أيار حزيران 2003،ص03.متاح على: www.ascasociety.org، **التحميل يوم** 2017/04/01.

[2] وليم توماس وإمرسون هنكي، تعريب أحمد حجاج وكمال الدين سعيد، **المراجعة بين النظرية والتطبيق**، دار المريخ ،1986،ص28.

- توفير معلومات تفصيلية حقيقية للإدارة تساعد على إتخاذ القرارات الفعالة في الوقت والمكان المناسبين؛
- تأكيد سلامة الأنظمة المعلوماتية المفحوصة وكذا متانة نظام الرقابة الداخلية المعتمد في المؤسسة؛
- بث الثقة في المعلومات الدالة على الأداء الإداري؛
- إعلام الإدارة عن مواطن الضعف من خلال الآراء حول أنظمة المعلومات، مسار المعالجة وإلى غير ذلك، مما يسمح لها من القضاء على هذه المواطن؛
- تكوين بنك للمعلومات عن طريق أوراق عمل المراجع، تقارير وملف المراجعة؛
- خفض تكاليف المراجعة عن طريق التكامل بين النوعين وبإستبعاد إزدواجية العمل؛
- فحص أعمال الفروع المختلفة للمؤسسة الواحدة، بما يسمح من بسط الرقابة المستمرة للإدارة عليها[1].

4-من زاوية الأطراف الخارجة عن المؤسسة: تعتبر الأطراف الخارجة عن المؤسسة (المستثمرين الحاليين أو المحتملين، البنوك، إدارة الضرائب ، صناديق الإستثمار، البورصة ، المحللون الماليون وأخرى)، أهم مستعملي رأي المراجع الخارجي، فإدراك هؤلاء الأطراف بأهمية التكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية يجعل مصداقية هذا الرأي يتوقف على درجة التكامل بين النوعين. يمكن أن نحصي أهم الفوائد المترتبة عن التكامل للأطراف الخارجة عن المؤسسة في الآتي:

- إطمئنان هؤلاء الأطراف عن الرأي المعبر عنه من قبل المراجع الخارجي؛
- شمولية الرأي لكل العناصر الواردة في القوائم المالية الختامية بإعتماد التكامل بين النوعين؛
- إطمئنان أصحاب المؤسسة عن أموالهم؛
- الضخ المتواني بالمعلومات المفحوصة والتي تعبر عن الواقع الفعلي للعنصر ما يسمح للأطراف بإتخاذ قرارات، قد تكون تمويلية كالبنك أو تكون جبائية، بمعنى كل حسب موقعه في البيئة الخارجية للمؤسسة[2].

---

[1] **التطورات الحديثة للمحاسبة والمراجعة**،متاح على: http://albalsem.info/wffar/index.htm، أطلع عليه يوم، 2017/04/11

[2] يوسف محمد جربوع، مرجع سابق.

الشكل الآتي يبين لنا بعض أوجه التشابه بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي :

الشكل (1:5): المجالات المشتركة بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي

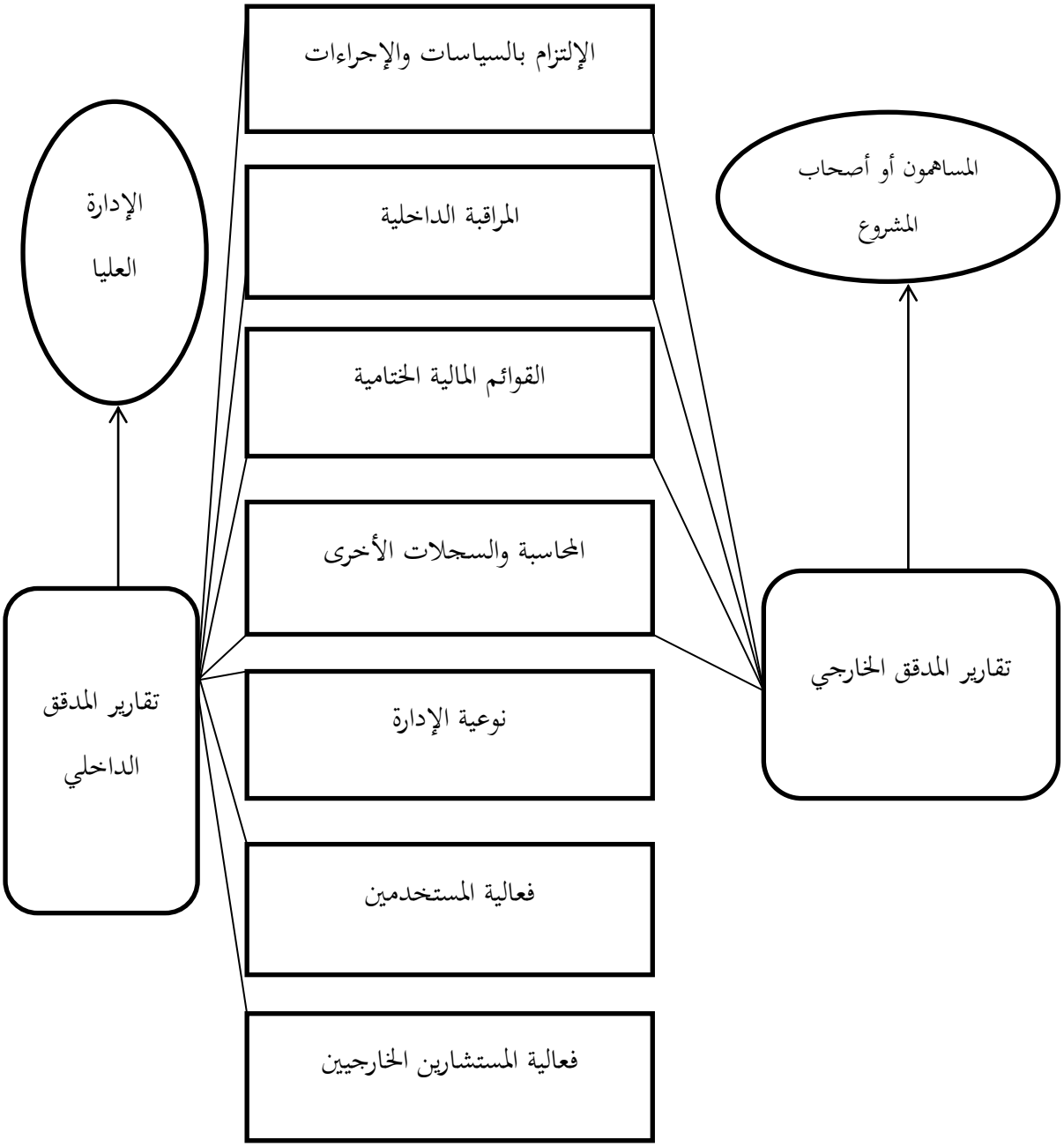

المصدر:أحمد صالح، **المراجعة الداخلية الإطار النظري والمحتوى السلوكي**، دار البشير، الأردن 1990،ص39.

المبحث الثالث: مراحل تنفيذ المراجعة الداخلية ومسؤوليات وصلاحيات المراجع الداخلي.

إن تطور دور المراجعة الداخلية تبعا للأحداث الحاصلة في بيئة الأعمال الجديدة، زاد إهتمامها بتقييم نظم الرقابة الداخلية لبناء نظام رقابة جيدة، وزيادة المصداقية والعدالة وتحسين سلوك الموظفين، وذلك عن طريق توفر المراجع الداخلي ودعم إستقلاليته التي توفر له القدرة على زيادة المساءلة.

المطلب الأول: منهجية عمل المراجعة الداخلية

إن معايير أداء المراجعة الداخلية توضح أن تنفيذ أعمال ومهام المراجعة الداخلية ينبغي أن يعتمد على مجموعة من الخطوات الهامة والتي تتمثل في ثلاث خطوات رئيسية وهي:

1-التحضير لمهمة المراجعة الداخلية.

2-تنفيذ مهمة المراجعة الداخلية.

3-التقرير عن مهمة المراجعة الداخلية.

وفي ما يلي توضيح لتلك الخطوات.

1- التحضير لمهمة المراجعة الداخلية:يتطلب من المراجع الداخلي قبل القيام بتنفيذ أعمال المراجعة، بالتحضير الجيد للمهمة، وتتمثل عملية تحضير المهمة عن طريق مرحلتين[1]:

أ-الأمر بالمهمة: وهو عبارة عن التفويض الذي تعطيه المؤسسة للمراجع الداخلي ويكون على شكل وثيقة مكتوبة، وقد يكون على شكل أمر شفهي.

ب-الدراسة والتخطيط: تعتبر هذه المرحلة ضرورية وهامة لإنجاح مهمة المراجع الداخلي، ويجب عليه وضع خطة مبنية على المخاطر، لتحديد أولويات مهمة المراجعة بما يتلائم مع الأهداف المسطرة وتنفذ هذه المرحلة من خلال:

- الإطلاع والفهم، حيث يقوم المراجع الداخلي بعملية الإطلاع وجمع المعلومات الكافية اللازمة التي تمكنه من فهم الموضوع محل المراجعة لمعرفة الأهداف المطلوب تحقيقها.
- خطة التقارب، وهي عبارة عن وثيقة تظهر في شكل جدول يقوم بتقسيم النشاط أو الوظيفة محل

[1] إبراهيم طه عبد الوهاب، **المراجعة النظرية والممارسة المهنية**، الدار الجامعية،مصر،2004،ص278.

المراجعة لمجموعة أعمال أولية سهلة الملاحظة.

- تحديد مواقع الخطر حيث يقوم المراجع بتقييم مدى ملائمة وفعالية إدارة مخاطر النشاط وأنظمة الضبط.
- التقرير التوجيهي الذي يحدد أسس تحقيق مهمة المراجعة الداخلية ونطاقه، ويعرض أهداف المراجع الداخلي التي يسعى لتحقيقها.

2-تنفيذ مهمة المراجعة الداخلية: وفي هذه الخطوة يتم تنفيذ مهمة المراجعة الداخلية وفقا لمخطط المراجعة المعد مسبقا والموافق عليه من مدير المراجعة على أن يتم الإختبار وتجميع الأدلة الكافية والملائمة في ملفات التدقيق، وتتم في ثلاث مراحل وهي[1]:

- إجتماع الإفتتاح ويعقد في مقر النشاط الذي سيتم مراجعته بين الفريق المكلف بالمهمة ومسؤولي النشاط محل المراجعة، وفيه يتم بناء أولى العلاقات بين الطرفين، وكذلك التهيئة الميدانية لعملية المراجعة والفحص.
- مخطط التنفيذ وهنا يقوم برنامج المراجعة بتقسيم الأعمال بين مختلف أعضاء فريق المراجعة وفقاً لمؤهلاتهم وخبراتهم، ويسمح للمراجع بمعرفة أدق التفاصيل عن مهمته، ويساعد على تتبع عمل المراجع لضمان السير العادي للمهمة خلال الزمن، وتحديد المراحل التي تم التوصل إليها.
- العمل الميداني حيث يقوم فريق المراجعة بتطبيق هذا البرنامج على الواقع من خلال إجراء الإختبارات والمقارنات وغيرها من تقنيات المراجعة من أجل جمع أدلة الإثبات الكافية والملائمة لتحقيق أهداف المهمة والكشف عن أي مشكل أو مخلفات قد تحدث.

3-التقرير عن مهمة المراجعة الداخلية: تعتبر هذه الخطوة الأخيرة في إنجاز المهمة وتشمل أربعة مراحل وهي:

- التقرير الأولي للمراجعة ويعد من خلال أوراق تحليل المشاكل التي تم إعدادها أثناء تنفيذ برنامج المراجعة، والتي تشتمل على كافة المشاكل والإنحرافات والتلاعبات ويعتبر هذا التقرير أساس إعداد التقرير النهائي.
- حق الرد على الأشخاص المراجع أعمالهم عن طريق عقد إجتماع بينهم وفريق المراجعة الذي قام بتنفيذها، بهدف عرض الملاحظات والنتائج التي تم التوصل إليها.

---

[1] داوود يوسف صبح ،**تدقيق البيانات المالية**، دار المنشورات الحقوقية، لبنان،2002 ،ص24.

- التقرير النهائي بعد انتهاء التدخل من طرف الأشخاص المراجع أعمالهم، ويتم إرساله لأهم المسؤولين المعنيين والإدارة من أجل إعلامهم بنتائج مهمة المراجعة والتوصيات المقترحة لمعالجة المشكلات.
- متابعة تنفيذ التوصيات وإقتراحات المراجع الداخلي بناءا على الملاحظات التي تم تسجيلها أثناء القيام بالمهمة.

الشكل رقم(1:6): خطوات عملية المراجعة الداخلية

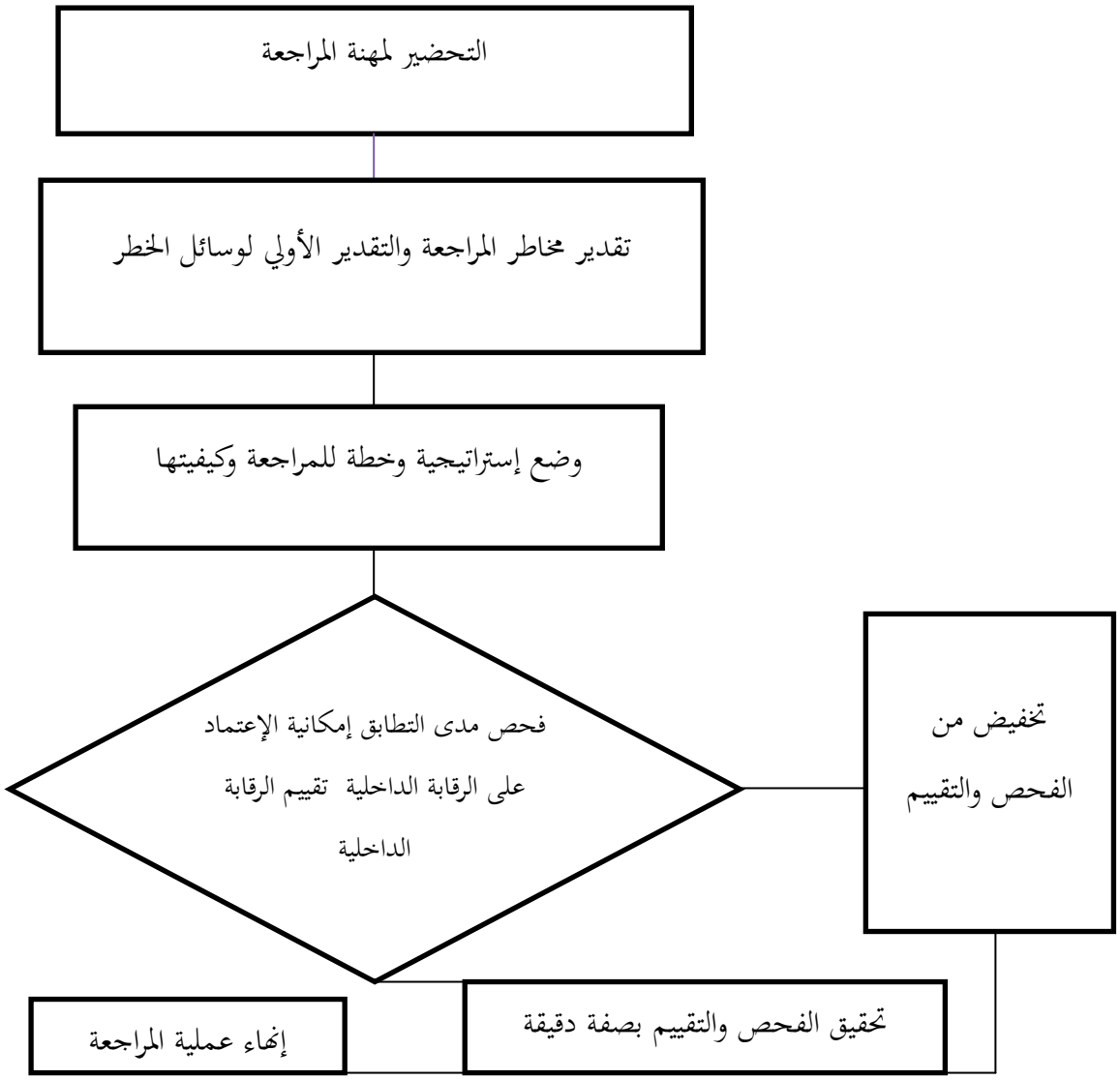

المصدر:نقاز أحمد، **دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات** ،مذكرة ماجستير،كلية العلوم الإقتصادية ،جامعة المدية،2008 /2009، ص67.

المطلب الثاني: ميثاق أخلاقيات مهنة المراجع الداخلي

تعرف الأخلاقيات Ethics بوجه عام على أنها:"مجموعة من المبادئ أو القيم، والتي تتمثل في القوانين، والقواعد التنظيمية والمواضيع الدينية والمواثيق العامة للجماعات المهنية مثل المحاسبين، ومواثيق السلوك للمنظمات المختلفة"[1].

ويعتبر ميثاق أخلاقيات المهنة الثقافة الأخلاقية التي تحكم مهنة المراجعة الداخلية حيث تعتبر ضرورية وأساسية لنشاط المراجع الداخلي بإعتبار أن مهنة المراجعة الداخلية تقوم أساسا على الثقة في تأكيدها الموضوعي بشأن الرقابة، وكذا إدارة المخاطر والحوكمة، ويمتد نطاق مبادئ أخلاقيات المهنة إلى ما هو أبعد من تعريف مهنة المراجعة الداخلية لكي يشمل أيضا عنصرين أساسيين، هما كما يلي:

- المبادئ وثيقة الصلة بمهنة المراجعة الداخلية وممارستها.
- قواعد السلوك المهني التي تحدد المعايير التي يتوقع من المراجعين الداخليين مراعاتها.

وفيما يلي توضيح لقواعد السلوك المهني الواردة في ميثاق أخلاقيات مهنة المراجع الداخلي، بحيث تعد هذه القواعد بمثابة عامل مساعد في تحويل المبادئ إلى تطبيقات عملية، كما أن المقصود منها توجيه السلوك الأخلاقي للمراجعين الداخليين، وإرساء وتعزيز ثقافة أخلاقية محددة تحكم مهنة المراجعة الداخلية وهي كما يلي:

- **النزاهة Honesty**:أن يكون الشخص صادقا صريحا مباشرا ونزيها، لا يسرق، لا يغش، لا يكذب، لا يخدع، ولا يراوغ.
- **الإستقامة Integrity** :أن يكون الشخص صاحب مبدأ ،أمينا، مرفوع الرأس، شجاعا، يعمل بما يقتنع به ولا يكون بوجهين، ولا يتبع مبدأ الغاية تبرر الوسيلة.
- **حفظ الوعد Promise Keeping:** أن يكون الشخص محلا للثقة، يحفظ العهد، ينفذ الإلتزامات، يحترم الإتفاقيات.....
- **العدالة Fairness :**أن يكون الشخص عادلا، متفتح الذهن، لديه القدرة على الإعتراف بالأخطاء والبرهنة على الإلتزام بالعدالة...

---

[1] أمين السيد لطفي، **دراسات متقدمة في المراجعة و خدمات التأكد**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص137.

- **الموضوعية Objectivity**:على المراجعين الداخليين أن لا يشاركوا في أي نشاط أو علاقة قد تفسد أو يفترض أنها تفسد تقييمهم غير المتحيز وتتضمن هذه المشاركة تلك الأفعال أو العلاقات التي من الممكن أن تكون ضد مصلحة المؤسسة . وكذا عدم قبول أي شيئ، قد يفسد أحكام المهنة . وأن يفصحوا عن جميع الحقائق المادية المعروفة لديهم ، والتي إن لم يتم الإفصاح عنها قد تشوه أو تحرف التقرير عن الأنشطة تحت المراجعة.
- **السريةConfidentiqlity**: على المراجعين الداخليين أن يكونوا معلقين بإستخدام وحماية المعلومات التي يحصلون عليها أثناء تأدية مهامهم، وأن لا يستخدموا المعلومات لمكسب شخص أو بأي طريقة ممكن أن يكونوا ضد القانون أو ضارة بالشرعية والأهداف الأخلاقية للمؤسسة.
- **الكفاءةCompetency:** على المراجعين الداخليين مباشرة خدماتهم فقط في المجالات التي يملكون فيها المعرفة، المهارات والخبرات اللازمة وتأدية خدماتهم بما يتماشى وينسجم مع المعايير للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية.

ومما سبق يتضح أهمية وضع المبادئ الجديدة للميثاق الأخلاقي لمهنة المراجعة الداخلية والتي من ضمنها الموضوعية، السرية، النزاهة، والكفاءة المهنية لتجنب الصراعات المحتملة والحفاظ على إستقلالية المراجع الداخلي.

المطلب الثالث: مسؤوليات وصلاحيات المراجع الداخلي

حتى يستطيع المراجع الداخلي أداء وظيفته بكفاءة وفعالية ينبغي عليه أن يكون على علم بكامل مسؤولياته وصلاحياته، وذلك طبقا للقواعد والمبادئ والمعايير التي تدعم عملية المراجعة الداخلية.

أولا:مسؤوليات المراجع الداخلي

يعتبر المراجع الداخلي مسؤولا عن تنفيذ مهمات المراجعة الداخلية طبقا لبرنامج المراجعة الداخلية المعد لهذا الغرض من قبل مشرف المراجعة و عليه فإن المراجع الداخلي يقوم بالمسؤوليات التالية[1]:

- القيام بأعمال المسح الميداني الأول للنشاط الخاضع لعملية المراجعة لفهم وتحديد أسلوب العمل ووضع التوصيات المتعلقة بإحتياجات عملية المراجعة.

[1]خلف عبد الله ،**التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولية**، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص268.

- وضع خطة شاملة النطاق والأسلوب وتحديد الفترة اللازمة لأداء المهمة.
- مراجعة المستندات والقيود والوثائق المختلفة اللازمة للقيام بعملية المراجعة كما هو مخطط لها.
- التنسيق مع إدارة الجهة الخاضعة للمراجعة بخصوص الحصول على الوثائق اللازمة وتحديد الإحتياجات اللازمة لتنفيذ المهمة.
- التسجيل لجميع الملاحظات والنتائج والإستنتاجات حول عملية المراجعة لإعداد التقرير حول النشاط الخاضع لعملية المراجعة الداخلية.
- تقييم مدى فعالية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية.
- الإحتفاظ بملف أوراق المراجعة الداخلية وتوثيقه حسب سياسات الإدارة.
- الحفاظ على العلاقات الإنسانية داخل المؤسسة.
- إكتشاف الأخطاء الموجودة بكل أشكالها.

ثانيا:صلاحية المراجع الداخلي

إن الغرض الرئيسي من المراجعة الداخلية يتمثل في مساعدة جميع أعضاء إدارة المؤسسة على تأدية وظائفهم بطريقة فعالة، عن طريق إمدادهم بتحاليل موضوعية للبيانات المعروضة عليهم وتقارير دقيقة وصحيحة عن نشاط المؤسسة. ويتمتع المراجع الداخلي بمجموعة من الصلاحيات تتمثل فيما يلي[1]:

- الحق في الوصول غير المشروط أو المقيد لجميع أنشطة المؤسسة.
- الحق في الحصول على سجلات ووثائق المؤسسة محل المراجعة.
- تحديد نطاق عمل المراجعة بما فيها إختيار الأنشطة وتطبيق الأساليب والتعليمات المطلوبة لتحقيق أهداف المراجعة، حيث يجب أن تكون نطاق أعمال المراجعة الداخلية غير مقيدة يعني أن إدارة المراجعة الداخلية تكون لديها السلطة التي تحتاجها لمتابعة الإجراءات الرقابية في كل النظام دون تدخل المؤسسة.
- الحق في طلب خدمات خاصة من خارج المؤسسة إذا إستلزم الأمر.
- الحصول على المساعدة المطلوبة من موظفي المؤسسة في كافة قطاعاتها أي أن على جميع موظفي المؤسسة مساعدة المراجعين الداخلين، والتعاون معهم بشكل كامل وإعطاء الأولوية لإجابة طلباتهم بدون قيود،

---

[1]عبد الفتاح الصحن، مرجع سابق، ص28.

تحقيقا للفائدة المرجوة من المراجعة الداخلية في المؤسسة.

- حق طلب جميع المعلومات والبيانات والإيضاحات الضرورية لعملية المراجعة.
- حق تحقيق موجودات الشركة وإلتزاماتها.
- حق الحصول على صور من جميع المراسلات والبيانات التي ترسلها الإدارة للمساهمين لدعواتهم لحضور الجمعية العامة، كما له الحق في الحضور والإدلاء برأيه فيما يخص النواحي المالية والإجابة على أي إستفسارات حول تقريره المرفق بالقوائم المالية.
- حق مناقشة عزله وحق الإمتناع عن إبداء رأيه في القوائم المالية، وذلك في حالة العزل التعسفي والإساءة لسمعته وله أن يمتنع في إبداء الرأي في حالة الضغوطات والأخطاء الكثيرة[1].

[1] خالد راغب الخطيب، محمود الرفاعي، **الأصول العلمية والعملية لتدقيق الحسابات**، دار المستقبل، عمان، الأردن، 1998،ص125.

خلاصة الفصل

يتضح بشكل جلي وواضح أن المراجعة بمفهومها الحديث أداة من الأدوات التي تساعد المؤسسة على بلوغ أهدافها حيث تعمل على تقييم أداء أنشطتها المختلفة المحاسبية والمالية والتشغيلية، ما جعل من المراجعة الداخلية نشاطا داخليا مستقلا تنشأه الإدارة لخدمتها، كونها أداة رقابية تعرض تقييم السياسات والخطط والإجراءات الإدارية المرسومة ووظيفة إستشارية لإقتراح التحسينات المطلوبة واللازم إدخالها، ما يبرز أهمية المراجعة الداخلية داخل المؤسسة، وضرورة توفر نظام رقابة داخلي فعال يضمن الإلتزام بالسياسات والقوانين المسطرة من قبل الإدارة، وإعتبارها أداة في يد المؤسسة تستعملها للكشف عن مواطن الإختلال.

كما أن للمراجعة الداخلية أنواع وأساليب يعتمدها المراجع للقيام بهذه المهمة زيادة على المبادئ والمعايير التي تعتبر إلزامية له بما في ذلك قواعد السلوك المهني الأخلاقي وهذا من أجل الممارسة الحسنة والمتقنة للمراجعة الداخلية كونها وظيفة جد حساسة تعكس الصورة الصادقة و الجيدة للمؤسسة.

تمهيد:

إن ما يشهده محيط المؤسسة الإقتصادية اليوم من تطورات سريعة في مختلف المجالات سواء الإجتماعية، السياسية والتكنولوجية يستوجب عليها ضرورة إستخدام نظام للمعلومات حتى يسهل لها معالجة الكم الهائل من المعلومات، ولكن يبقى الإشكال في مدى مصداقية هذه المعلومات، ومدى تطابقها مع الواقع، الأمر الذي أدى إلى ظهور المراجعة التي تثبت صحة المعلومات المحاسبية من عدمها، عن طريق إدلاء المراجع برأيه الفني حول صدق المعلومة من عدمها.

وعليه سيتم التطرق في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: مدخل إلى نظام المعلومات المحاسبي .

المبحث الثاني: مبادئ وأهداف نظام المعلومات المحاسبي .

المبحث الثالث: المراجعة الداخلية في ظل نظام المعلومات المحاسبية.

المبحث الأول: مدخل إلى نظام المعلومات المحاسبي

يعتبر نظام المعلومات المحاسبي أحد مكونات التنظيم الإداري، وهو يختص بجمع ومعالجة وتحليل وكذا توصيل المعلومات المالية الملائمة لإتخاذ القرارات، وللأطراف الخارجية كالجهات الحكومية والدائنيين والمستثمرين وكذا إدارة المؤسسة، وفي ما يلي سنتعرف أكثر على نظام المعلومات المحاسبية.

المطلب الأول: ماهية نظام المعلومات

إن أي مؤسسة تسعى إلى تحقيق أهدافها وذلك بإنتهاجها لإستراتيجية معينة وإستغلال كل مواردها بشكل عقلاني، وعلى هذا الأساس أصبح نظام المعلومات أحد الموارد التي تعتمد عليها المؤسسة.

أولا: مفهوم نظام المعلومات

يعرف والتر كنيفن Walter Kenevan نظام المعلومات بأنه "عبارة عن النظم الرسمية وغير الرسمية التي تمد المؤسسة بمعلومات سابقة وحالية ومستقبلية، بصورة شفوية أو مكتوبة طبقا للعمليات داخل المؤسسة والبيئة المحيطة بها، لغرض المساعدة في إتخاذ القرار[1]".

كما يمكن تعريف نظام المعلومات على أنه: "مجموعة من الموارد، تعمل في بيئة معينة وتسعى لتحقيق هدف معين، حيث تتمثل هذه الموارد في الأفراد، البرامج، المعدات، الآلات...إلخ، والتي ترتبط ببعضها البعض بعلاقات متداخلة ومتشابكة، إذ تتولى هذه الموارد جمع ومراقبة وإسترجاع وتشغيل وتخزين وتوزيع المعلومات، بعد إجراء عمليات التحويل، ومعالجة البيانات بغرض جعلها قابلة للإستخدام النهائي من طرف أصحاب القرار أو باقي المستخدمين والمتعاملين مع المؤسسة لأجل تحقيق أهداف تم تحديدها من طرف المؤسسة[2]".

كما يعرف أيضا أنه "مجموعة من الأجزاء التي تتفاعل وتتكامل مع بعضها البعض ومع بيئتها، لتحقيق هدف أو أهداف معينة[3]".

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي:

---

[1] علاء عبد الرزاق وآخرون، **تقنيات المعلومات الإدارية**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000، ص23.

[2] نور الدين مزهودة، **تقييم أداء نظام المعلومات في المؤسسة الإقتصادية**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، (غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2008، ص12.

[3] سلطان إبراهيم، **نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص9.

شكل رقم (2:1): العلاقة بين عناصر النظام

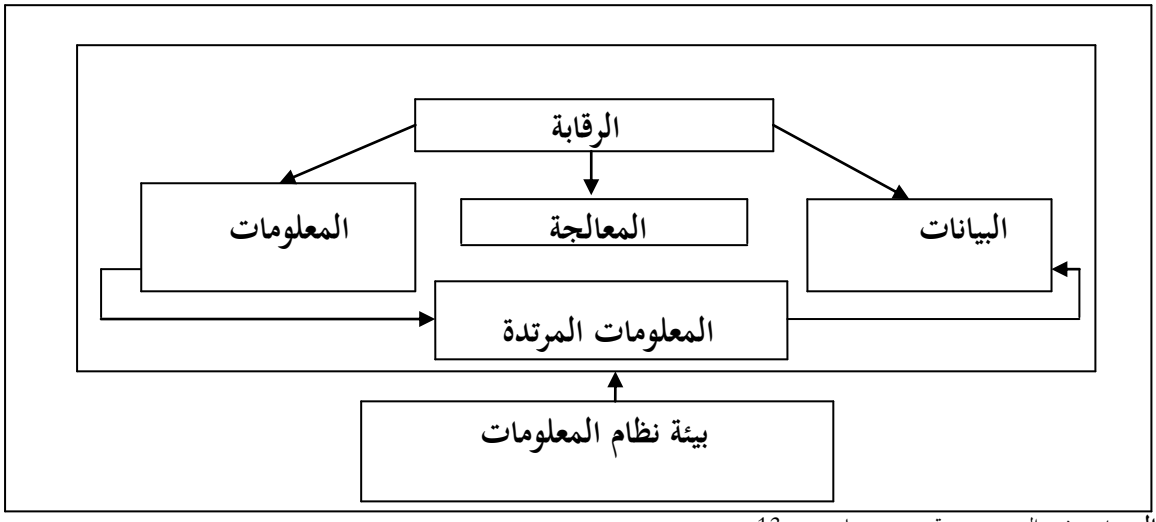

المصدر: نور الدين مزهودة، مرجع سابق، ص13.

ثانيا: مكونات نظام المعلومات

يتكون نظام المعلومات من مدخلات "البيانات"، المعالجة، ومخرجات "المعلومات".

1-المدخلات: تتمثل في البيانات التي تعتبر مادة أو عمل أو نشاط، وعلى مدى سلامتها وتنظيمها يتوقف النجاح في النشاط ونوعية القرارات التي تتخذ، فالقرار الرشيد هو الذي تتوفر له الإحصاءات والبيانات الضرورية التي جمعت بشكل دقيق ونظمت وحللت بحيث يمكن إستخدامها والإستفادة منها[1].

2-المعالجة (العمليات التحويلية) : هي عبارة عن جميع العمليات المحاسبية والمنطقية، التي تقوم بتحويل المدخلات إلى مخرجات وقد تكون هذه العمليات في شكل آلة أو إنسان أو حاسب آلي أو مهام من أعضاء المؤسسة[2].

3-المخرجات: هي الناتج النهائي للنظام، وقد تكون في شكل منتجات، خدمات، أو معلومات...إلخ ، وهي ترتبط بالهدف من وجود النظام ، وتصنف إلى ثلاثة أنواع[3]:

- مخرجات تستهلك مباشرة بواسطة أنظمة أخرى.

---

[1] حسين حريم ، **سلوك الأفراد والمنظمات**، الدار الجامعية، الإسكندرية،1977، ص308.

[2] عبد الرحمان الصباح، **نظم المعلومات الإدارية**، دار زهران للنشر، الأردن، 1998، ص152.

[3] علي عبد الهادي، **مذكرات في نظم المعلومات الإدارية(مبادئ وتطبيقات)**، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، الإسكندرية ،مصر،1994 ص52.

- مخرجات تستهلك داخل النظام.
- مخرجات يتم التخلص منها في شكل نفايات أو عوائد، تدخل في البيئة الطبيعية كالماء، الهواء...إلخ.

4- التغذية العكسية(feed back):إن التغذية العكسية جزء من مدخلات النظام، كما تعتبر التغذية العكسية من الخصائص والميزات الأساسية في النظم، خاصة في النظام الحي[1]. والشكل التالي يبين مكونات النظام:

الشكل رقم(2:2):مكونات النظام.

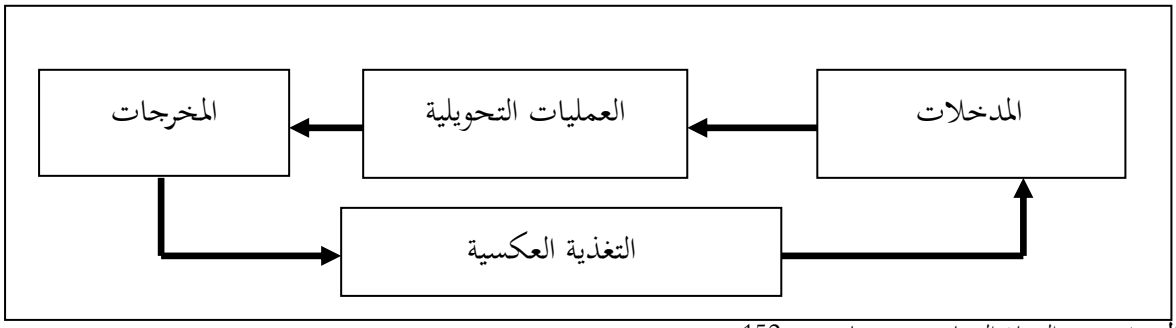

المصدر: عبد الرحمان الصباح، مرجع سابق، ص 152.

ثالثا: مميزات نظم المعلومات

يجب أن تتوافر في نظام المعلومات ميزات معينة حتى يستطيع أن يحقق الأهداف التي أنشئ من أجلها، نذكرها في النقاط التالية[2]:

- نظام المعلومات وسيلة لتحقيق الإتصال المتبادل من خلال تزويد النظام باتصالات سريعة ودقيقة وقليلة التكاليف لتسهيل إنسياب المعلومات داخل المؤسسة نفسها ومع محيطها الخارجي؛
- يتميز بقدرة فائقة على معالجة كم هائل من البيانات؛
- سهل التطبيق والإستخدام من قبل المستفيدين؛
- نظام المعلومات هو نظام إقتصادي يهدف إلى تحقيق منفعة إقتصادية؛
- يعتبر النظام نظام مفتوح يؤثر ويتأثر بالبيئة الخارجية؛
- نظام المعلومات نظام إنساني، أي أنه من صنع الإنسان وقابل للتطوير؛

---

[1] عبد الرحمان الصباح، نفس المرجع، ص152.

[2] إيمان فاضل السامرئي، **نظم المعلومات الإدارية**، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص ص53 54.

- هو نظام مرن يمكن تطويره وتعديله حسب إحتياجات ومتطلبات المرحلة التي يمر بها؛
- هو نظام فرعي لأنه يشكل جزءا من النظام الكلي للمؤسسة؛
- هو نظام تحاوري بينه وبين المستفيد، أي يجيب عن إستفسارات المستخدم؛
- هو نظام معلوماتي مورده الأساسي هو المعلومات.

المطلب الثاني: تعريف وخصائص نظام المعلومات المحاسبي .

لكي ينشأ نظام معلومات محاسبي جيد، لابد أن يتمتع بالخصائص التي تجعله يحقق الأهداف المنشودة للمؤسسة.

أولا: تعريف نظام المعلومات المحاسبي .

يعرف نظام المعلومات المحاسبي على أنه "أحد مكونات نظام المعلومات الإدارية والذي يهتم بجمع وتصنيف ومعالجة العمليات المالية وتحويلها إلى معلومات وتوصيلها إلى الأطراف المختلفة ذات العلاقة من أجل ترشيد قراراتها، ويتكون هذا النظام من الأشخاص، الإجراءات وتكنولوجيا المعلومات[1]".

كما يعرف كل من (C.Grenier et J.Bonne) نظام المعلومات المحاسبية والمحاسبة عامة كنظام لتنظيم المعلومات المالية ويسمح بما يلي[2]:

- إدخال، ترتيب، تسجيل البيانات بقاعدة مرقمة.
- الحصول بعد المعالجة المناسبة للبيانات على مجموعة من المعلومات التي تتوافق مع حاجات مستخدمي المعلومات.

ومن أجل ضمان النوعية والشمول في المعلومات فإنه يجب إحترام ما يلي:

- إحترام المبادئ (المبادئ المحاسبية)؛
- أن يستجيب التنظيم المعتمد إلى متطلبات الرقابة والفحص؛
- القيام بتوضيح الطرق والإجراءات وتحديدها؛

---

[1] ياسين أحمد عيسى، **أصول المحاسبة الحديثة**، الجزء الأول، دار الشوق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003 ،ص20.

[2] سردوك فاتح، **دور المراجعة الخارجية للحسابات في النهوض بمصداقية المعلومات المحاسبية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة،2005/2004 ص7.

- إستخدام مصطلحات موحدة.

كما يعرف نظام المعلومات المحاسبي على أنه ذلك الجزء الأساسي والهام من نظام المعلومات الإدارية في المؤسسة في مجال الأعمال الذي يقوم بحضر وتجميع البيانات المالية من مصادر خارج وداخل المؤسسة، ثم يقوم بتشغيل هذه البيانات وتحويلها إلى معلومات مالية مفيدة لمستخدمي هذه المعلومات خارج وداخل المؤسسة[1].

ثانيا:خصائص نظام المعلومات المحاسبية

إن نظم المعلومات المحاسبية كغيرها من الأنظمة الأخرى، تتميز بعدة خصائص أذا ما توفرت فيها تجعلها نظام للمعلوماتية يتمتع بالحيوية والقدرة على تأدية وظائفه المختلفة التي أعدت من أجلها.

وفيما يلي أهم الخصائص التي تؤهل نظم المعلومات المحاسبية[2]:

- يجب أن تحقق نظم المعلومات المحاسبية درجة عالية جدا من الدقة والسرعة في معالجة البيانات المالية عند تحويلها لمعلومات محاسبية.
- أن تزود الإدارة بالمعلومات المحاسبية الضرورية وفي الوقت الملائم لإتخاذ قرار إختيار بديل من البدائل المتوفرة للإدارة.
- أن تكون بسيطة، ويتضح فيها تدفق البيانات من مصادرها بشكل منظم، وتجنب تكرار البيانات التي يتم تشغيلها، وبيان تدفق المعلومات بين مراكز إتخاذ القرارات المختلفة.
- أن تزود الإدارة بالمعلومات اللازمة لمساعدتها في وظيفتها المهمة وهي التخطيط القصير والمتوسط والطويل الأجل لأعمال المنظمة المستقبلية.
- أن تكون مقبولة لدى العاملين في المنظمة، وتتوفر فيها درجة معقولة من الإقناع بأهميتها وفائدتها.
- أن تزود الإدارة بالمعلومات اللازمة لتحقيق الرقابة والتقييم لأنشطة المنظمة الإقتصادية.
- أن تكون مرتبطة مع نظم المعلومات الأخرى في المنشأة، بما يحقق التكامل فيما بينها لخدمة وظائف التخطيط والتنفيذ والرقابة، بحيث توفر كل ما يحتاج إليه متخذ القرار من معلومات.
- أن تكون سريعة ودقيقة في إسترجاع المعلومات الكمية والوصفية المخزنة وذلك عند الحاجة إليها.
- أن تتصف بالمرونة الكافية عندما يتطلب الأمر تحديثها وتطويرها لتلائم التغيرات الطارئة على المنظمة.

---

[1] منتدى التمويل الإسلامي، في2016/09/19 **¡مفهوم نظام المعلومات المحاسبي** www.zarqachamber.org/index.php?option=com

[2] أيمن محمد ، **أثر تطبيق نظم المعلومات المحاسبية على تحسين فاعلية وكفاءة التدقيق الداخلي** ، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد الحادي والعشرون، العدد الأول، يناير 2016 ، ص 110 ، متاحة على الموقع: www.bae-co./twtwiss/227.pdf

ثالثا: الأنظمة الفرعية لنظام المعلومات المحاسبية

وتتمثل هذه الأنظمة الفرعية في[1]:

1-نظام معالجة أوامر البيع: يختص هذا النظام بمعالجة أوامر العملاء وينتج فاتورة العميل والبيانات الضرورية لتحليل المبيعات والرقابة على المخزون وفي كثير من المؤسسات تختص هذه النظم بتتبع أوامر العملاء حتى تشحن المنتجات التامة الصنع إليهم.

2-نظام الرقابة على المخزون: يختص هذا النظام بمعالجة البيانات التي تعكس التغيرات في مستوى المخزونات وتوفر المعلومات اللازمة لشحن المنتجات من الموردين إلى مخازن المؤسسة وإعادة طلب الشراء لنفس الأصناف.

3-نظام حسابات القبض: يختص هذا النظام بتقييد المبالغ التي يدين بها العملاء للمؤسسة، وينتج قوائم العملاء الشهرية وتقارير إدارة الإئتمان لتتبع موقف العملاء.

4-نظام حسابات الدفع: يختص هذا النظام بقيد المشتريات مع الموردين والمبالغ التي يدينون بها للمؤسسة والمدفوعات في مقابلها، ويقوم بإعادة الشبكات لتسديد الفواتير وتقارير عن إدارة الخزينة.

5-نظام المرتبات: يستقبل ويمسك يوميا البيانات من بطاقات العمل الخاصة بالموظفين وبيانات أخرى عن التشغيل، ينتج شيكات الأجور، تقارير الأجور وتحليل العمل، وتقارير أخرى يتم إعدادها للمسيرين والمنظمات الحكومية فيما يخص العائدات، الضرائب والمستحقات الأخرى، وتقارير عن تحليل تكلفة اليد العاملة والإنتاجية.

6-نظام دفتر الأستاذ: يختص هذا النظام بدمج البيانات الصادرة عن حسابات العملاء، حسابات الموردين، الأجور وأنظمة المعلومات المحاسبية الأخرى وفي نهاية كل فترة محاسبية يتم إقفال دفاتر المؤسسة وإعداد ميزان المراجعة، جدول حسابات النتائج وميزانية المؤسسة، إلى جانب عدة تقارير عن الإيرادات والمصاريف للمسيرين، كما أن النظام المحاسبي لدفتر الأستاذ يساعد المؤسسة على القيام بهذه الأعمال بطريقة مرتبة ودقيقة وبمراقبة مالية أحسن وتقديم تقارير عن وضعية التسيير زيادة على ذلك يقلل من عدد الأفراد وقيمة التكاليف مقارنة بالطرق اليدوية.

مما سبق يمكن أن نلخص النظم الفرعية لنظام المعلومات المحاسبي في الشكل التالي:

---

[1] السيد دبيان وناصر عبد اللطيف، **نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004 ص 75.

الشكل رقم (3:2):الأنظمة الفرعية لنظام المعلومات المحاسبي

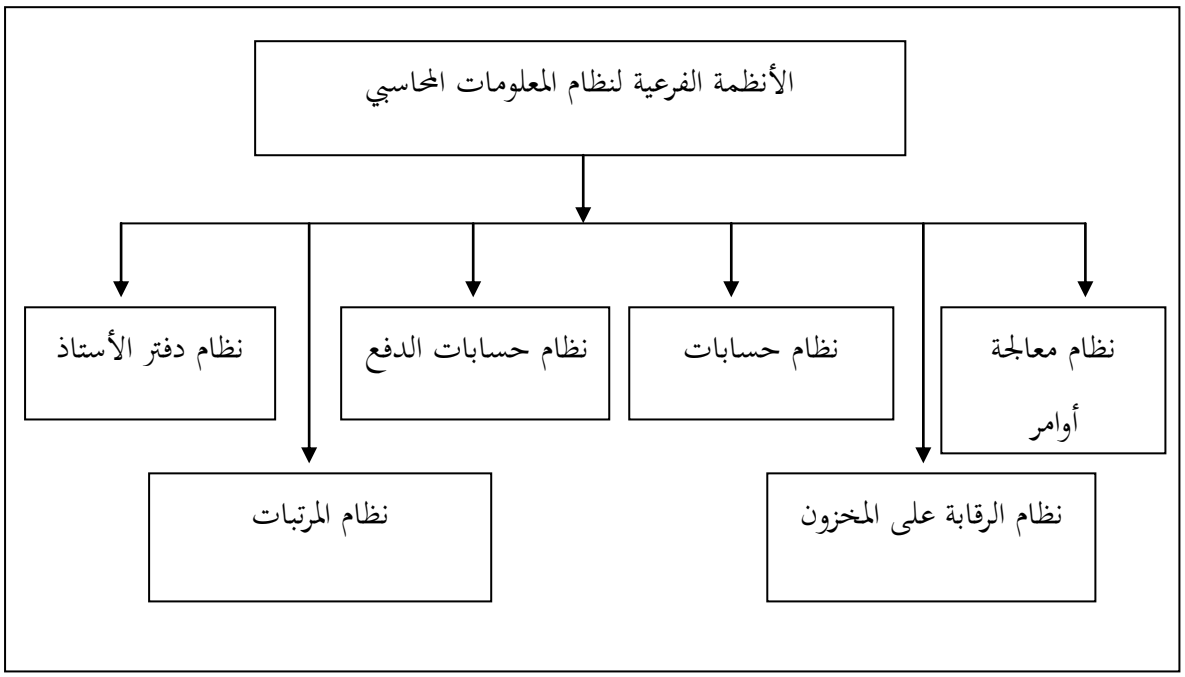

المصدر:السيد دبيان، مرجع سابق، ص 76.

المطلب الثالث: عمليات نظام المعلومات المحاسبي

يقوم نظام المعلومات المحاسبي بأربعة عمليات رئيسية كغيره من نظم المعلومات وهي:

1- تجميع البيانات : إن الهدف الرئيسي لوجود نظم المعلومات المحاسبية وغيرها من النظم، هو خدمة الإدارة وعملية إتخاذ القرار، وبالتالي فإن تجميع البيانات سوف يكون مختصا بجمع البيانات المتعلقة بموضوع القرار، فمثلا إذا كان موضوع القرار هو إختيار البديل الأقل كلفة فسوف يتم جمع البيانات المتعلقة بهذه البدائل، أما إذا تعلق الأمر بربحية البديل فسوف يتم جمع البيانات الخاصة بربحية البديل وهكذا، فالبيانات التي يتم تجميعها يجب أن تكون لها علاقة بموضوع القرار وإلا لن تفيد في هذا القرار بل قد تؤدي إلى إرباك متخذ القرار والتشويش عليه[1]، وتمر عملية تجميع البيانات بمراحل هي[2]:

أ- الحصر والتسجيل :يتمثل هذا النشاط في جلب البيانات الخاصة بالأحداث والعمليات والقرارات إلى النظام ثم تسجيلها حتى يمكن أن تستخدم في عملية التشغيل، ويمكن تسجيل البيانات في شكل مادي ملموس مثل المستندات الأساسية المكتوبة، كأوامر الشراء، الشيكات، فواتير البيع وغيرها كما يمكن تسجيلها إلكترونيا في حالة إستخدام الحواسيب الإلكترونية.

---

[1] أبو خضرة عبد الله وحسن سمير ، **نظم المعلومات المحاسبية**، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن،2008 ، ص31.

[2] محمد الفيومي وأحمد حسين علي ، **تصميم وتشغيل نظم المعلومات المحاسبية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1998 ،ص20 .

ب- الترميز :وهو إعداد البيانات في شكل أكثر ملاءمة لأغراض التشغيل حيث يتم إستخدام نظام ترميز معين يمكن به معرفة هذه البيانات، وعادة ما يتكون الترميز من حروف، أرقام، حروف خاصة، أو مجموعة منها

ج- التصنيف :هو وضع البيانات في صورة فئات أو مجموعات وفقا لخصائص مشتركة بين بيانات كل فئة أو مجموعة بإستخدام نظام الترميز السابق الإشارة إليه، فمثلا يتم تصنيف بيانات المبيعات حسب المنتجات، العملاء أو المناطق وما إلى ذلك.

د- التدقيق :تتضمن عملية فحص البيانات للتأكد من إكتمالها وصحتها وذلك للتأكد من أن عملية حصر وتسجيل البيانات قد تمت بطريقة صحيحة ودقيقة، كمراجعة فواتير البيع للتأكد من صحة بياناتها ودقة العمليات الحسابية الظاهرة بها.

هـ- التحويل :هو النشاط الأخير في وظيفة تجميع البيانات حيث تتم عملية تحويل البيانات من وسيلة إلى وسيلة أخرى كتحويل بيانات فواتير البيع المكتوبة إلى شرائط أو أسطونات إلكترونية.

2- معالجة البيانات :وذلك بتحويلها إلى معلومات ملائمة ومفيدة في عملية إتخاذ القرارات لمساعدة إدارة المنشأة في تخطيط وتنفيذ ومراقبة الأنشطة المختلفة .وتتضمن هذه المرحلة[1] :

- فرز وتصنيف المستندات التي تم الحصول عليها وفقا لمعايير محددة مسبقا؛
- تسجيل قيود العمليات في دفاتر اليومية إستنادا إلى دليل حسابات المؤسسة؛
- إجراء مجموعة من العمليات الحسابية على البيانات مثل الجمع، الطرح، القسمة، بغرض حساب أرصدة الحسابات ومجموع العمليات المسجلة في اليومية؛
- ترحيل العمليات المسجلة في اليومية إلى دفتر الأستاذ العام؛
- إجراء مجموعة من المقارنات بين محتوى السجلات المختلفة للتأكد من صحة التسجيلات.

3- إنتاج المعلومات :تتضمن هذه المرحلة إصدار المعلومات التي تم التوصل إليها بعد القيام بالمعالجة النهائية على صورة تقارير ومعلومات تقدم لمستخدم هذه المعلومات[2]، وتمر هذه العملية بدورها إلى مراحل هي[3]:

أ- التخزين :يعتبر من الأنشطة الرئيسية لأنه يقوم بحفظ بيانات ومعلومات تمثل تاريخ بالنسبة للنظام الأساسي ككل وتغطي كافة جوانبه، لذلك تتم عملية تخزين البيانات والمعلومات بطريقة منظمة ومدروسة بحيث يسهل إسترجاعها عند الحاجة إليها.

ب- الإسترجاع :وهو النشاط العكسي لنشاط التخزين حيث يقصد به إستدعاء البيانات المخزنة لأغراض

---

[1]محمد لمين عيادي، **مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير -جامعة الجزائر، الجزائر، 2008/2007، ص 38.

[2]عبد الله أبو خضرة وحسن سمير ، مرجع سابق، ص17 .

[3]محمد الفيومي وأحمد حسين علي ، مرجع سابق، ص 25-26.

التشغيل وإسترجاع النتائج.

ج- إعادة الإنتاج :أي إستخراج صورة أو أكثر من البيانات المخزنة لإستخدامها في أغراض مختلفة مع بقاء الأصل كما هو على حاله في وحدة التخزين.

د- التحديث :ويقصد به عمليات تحديث البيانات المخزنة لتأخذ في الإعتبار الأحداث، العمليات، والقرارات التي تمت خلال الفترة الجارية، وبذلك يفترض أن تعكس البيانات المخزنة الأوضاع الحالية حيث يتم تجهيزها بإستمرار بما يجري من أحداث.

هـ- الصيانة :ويقصد به عمليات الإضافة، الحذف، التصحيح، أو التغيير التي تجرى على الملفات التي تحوي البيانات والمعلومات المخزنة.

4- الرقابة :إن مختلف التقنيات والإجراءات توظف لفعالية نظام المعلومات المحاسبي للمحافظة على رقابة وأمن كافيين، من خلال صحة وقانونية مدخلات البيانات بواسطة فحص المبيعات وبقية العمليات تجاه السجلات ذات الصلة والمخزنة في نظام الكمبيوتر وكذلك ضرورة إلزام الموظفين بإدخال كلمة السر في كل وقت من أجل أمن تلك البيانات، حيث أن عملية الرقابة وجدت لغرضين هما:

- لحماية وأمن موجودات الوحدات الإقتصادية المتضمنة لتلك البيانات؛
- للتأكد من أن البيانات التي تم الحصول عليها دقيقة وكاملة وتعالج بشكل صحيح.

المبحث الثاني: مبادئ وأهداف نظام المعلومات المحاسبي

لا توجد أي منظمة إلا ويوجد فيها نظام للمعلومات المحاسبية، يستخدم كأداة لتوفير المعلومات لإدارة هذه المنظمات، وذلك للأهمية الكبيرة التي تحضى بها المعلومة المحاسبية، خاصة في إتخاذ القرارات.

المطلب الأول: مبادئ ومقومات نظام المعلومات المحاسبي

يقوم نظام المعلومات المحاسبي على مجموعة من المبادئ والمقومات الضرورية .

أولا: مبادئ نظام المعلومات المحاسبي

تتمثل هذه المبادئ في ما يلي[1]:

1-مبدأ التكلفة المناسبة: يعتبر هذا المبدأ من أهم المبادئ التي توفر للإدارة إحتياجاتها من المعلومات وتحقق لها الرقابة الداخلية بتكاليف معقولة ومناسبة لحجم المؤسسة، وإمكانياتها المالية.

---

[1]عبد الرحمان الصياح، مرجع سابق، ص 152.

2 –مبدأ الثبات في إعداد التقارير: إن مخرجات نظام المعلومات المحاسبية يجب أن تكون من التقارير المالية الختامية، معدة بطريقة موحدة وثابتة في كل الدورات ليعطي إمكانية المقارنة.

3–مبدأ العمل الإنساني في إعداد التقارير: إن أي نظام لا يعمل تلقائيا إلا من خلال الأفراد وبواسطتهم لذلك فإنه من الضروري مراعاة جانب العلاقات الإنسانية، وذلك بالتركيز على توفير الظروف الملائمة والمحفزة للأفراد لأداء مهامهم بشكل جماعي.

4–مبدأ الهيكلة: حيث يجب أن يراعى في تصميم نظام المعلومات المحاسبية ما يتضمنه الهيكل التنظيمي من خطوط للسلطة والمسؤولية، والتي تحدد أساليب الضبط والرقابة الداخلية، وتحدد كذلك مسار تدفق البيانات والمعلومات من وإلى نظام المعلومات المحاسبية.

5–مبدأ المرونة: يجب أن يتصف النظام المحاسبي بالمرونة كي يستجيب لمختلف التغيرات التي تحدث في المستقبل، ولكن مع مراعاة مبدأ الثبات و الإستمرار في عرض البيانات[1].

6–مبدأ إعداد التقارير: تعتبر التقارير هي المخرجات الأساسية لنظام المعلومات المحاسبية، وبالتالي يجب أن يكون هذا النظام قادر على إصدار التقارير الداخلية والخارجية والتي تعتبر وسيلة إتصال بين مختلف المستويات الإدارية داخل المؤسسة، ويجب أن تتصف هذه التقارير بالدقة والمصداقية كي تكون أساسا للمفاضلة بين مختلف البدائل المتاحة لإتخاذ القرارات الملائمة.

7–مبدأ الضبط والرقابة الداخلية: يجب أن يتوفر نظام المعلومات المحاسبية على مجموعة من الإجراءات التنظيمية المتكاملة، والتي تضمن دقة وصحة المعلومات المحاسبية، لتكون كقاعدة سليمة في إتخاذ القرارات، وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم الضبط الداخلي أضيق نطاقا من مفهوم الرقابة الداخلية لأنه يوفر الأساليب التي تساعد على التحقق التلقائي من صحة البيانات، وكمثال على الضبط الداخلي يظهر إستخدام حسابات المراقبة ونظام الجرد المستمر، والجرد الفعلي المادي،كما تتطلب الرقابة الداخلية داخل المؤسسة ضرورة وجود خطة تنظيمية سليمة تحقق الفصل بين الوظائف والمسؤوليات، إضافة إلى تحديد السلطات والمسؤوليات.

---

[1]لعماري أحمد، **طبيعة وأهمية نظام المعلومات المحاسبية**، مجلة العلوم الإجتماعية، العدد الأول، جامعة محمد خيضر، بسكرة، نوفمبر، 2002،ص ص 57 59.

ثانيا: مقومات نظام المعلومات المحاسبية

يقوم نظام المعلومات المحاسبية كغيره من النظم على مجموعة من المقومات تمثل أسسه، بحيث لا يمكن الإستغناء عن أحد منها، وتتمثل هذه المقومات في[1]:

1-المجموعة المستندية: تمثل المستندات أولى مقومات النظام المحاسبي في أي وحدة إقتصادية والأساس المهم في عمل النظام من حيث الآتي:

- توفر المستندات أي الدليل الموضوعي الذي يحتوي على البيانات التي تمثل الخطوة الأولى في عمل النظام؛
- تمثل المستندات سجلا تاريخيا للوحدة الإقتصادية نظرا لما تحويه من بيانات مؤرخة للأحداث الإقتصادية التي قامت بها الوحدة الإقتصادية خلال الفترات المالية السابقة؛
- تمثل المستندات أحد الوسائل المهمة ضمن وسائل الرقابة والتدقيق على كافة الأحداث الإقتصادية التي تقوم بها الوحدة.

2-المجموعة الدفترية: تتمثل المجموعة الدفترية في كافة الدفاتر والسجلات التي تم مسكها في الوحدة الإقتصادية فهي تمثل الوعاء الذي يتم فيه تفريغ كافة البيانات المستخرجة من كافة الأدلة الموضوعية المؤيدة للأحداث الإقتصادية، وبالتالي معالجتها من خلال عمليات التسجيل والتجريب والتلخيص والتحليل بتطبيق مجموعة من الإجراءات والفروض والمبادئ والسياسات الواجب عرضها في مجموعة التقارير والقوائم المالية التي يتطلب إعدادها من قبل النظام المحاسبي في الوحدة الإقتصادية المعنية.

3-دليل الحسابات: يمثل دليل الحسابات أداة مهمة في توجيه العمل المحاسبي من خلال تحديد الحسابات التي يمكن أن تتأثر بها العمليات التي تقوم بها الوحدة الإقتصادية وكذلك فهو يساهم في تسهيل العمل المحاسبي من خلال التصفيات والتحويلات والترقيات التي يمكن أن تعطى للحسابات المختلفة، إضافة إلى ما يمكن أن يتضمنه الدليل من توضيح المفاهيم والمصطلحات المحاسبية المستخدمة.

4-مجموعة التقارير والقوائم المالية: تمثل مجموعة التقارير والقوائم المالية نتاج العمل المحاسبي في أي وحدة إقتصادية، وخلاصة ما قامت به من عمليات ضمن نشاطاتها الجارية والغير الجارية، وهي تقدم إلى كافة الجهات التي لها علاقة مباشرة وغير مباشرة للوحدة الإقتصادية، والتي يمكن أن تعتمد عليها في إتخاذ القرارات المتعددة، سواء كانت تلك الجهات من داخل الوحدة الإقتصادية أو من خارجها، وقد جرى العرف على تصنيف مجموعة التقارير والقوائم المالية كما يلي:

---

[1] كمال الدين الدهراوي، **مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية**،الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003/2002 ،ص ص 49 51.

- مجموعة التقارير المالية التي تحتوي على البيانات المعدة أساسا للإستخدام من قبل الجهات الداخلية وهذا غالبا ما يتعلق بالنشاط الداخلي الذي تقوم به الوحدة الإقتصادية، وكثيرا ما يهتم نظام المحاسبة الإدارية بهذه المجموعة.
- مجموعة القوائم المالية التي تحتوي على البيانات المحاسبية المعدة أساسا للإستخدام من قبل الجهات الخارجية، وهي تتعلق بالنشاط العام الذي قامت به الوحدة الإقتصادية، وغالبا ما يهتم نظام المحاسبة المالية بهذه المجموعة. وتتضمن مجموعة القوائم المالية الأساسية التي يجب إعدادها في نهاية كل فترة مالية كل من قائمة الدخل، قائمة المركز المالي، قائمة المرفقات النقدية، إضافة إلى الكشوفات التي يتم من خلالها تفسير وتوضيح وتحليل بعض البيانات التي تحتويها التقارير المالية والقوائم المالية بصورة تفصيلية، وهذا بما يمكن أن يخدم مستخدميها في فهم كيفية التوصل إلى تلك البيانات، وكذلك توضيح بعض السياسات الإدارية والمالية من خلالها إعداد بعض الكشوفات الإضافية ككشف التغيرات في المركز وقائمة مصادر وإستخدام الأموال...إلخ.

المطلب الثاني: أهداف نظام المعلومات المحاسبي والعوامل المؤثرة عليه.

يسعى نظام المعلومات المحاسبي من خلال عملياته لخدمة المهام والإحتياجات الإدارية المختلفة.

أولا: أهداف نظام المعلومات المحاسبي

إن الغرض الرئيسي لأي نظام معلومات محاسبي هو توفير معلومات محاسبية لمختلف المستخدمين الداخليين كالإدارة أو الخارجين كالزبائن، وتوجد ثلاثة أهداف معينة يمكن تحديدها لإنجاز الغرض الرئيسي[1]:

1-تسجيل عمليات المشروع وإستخلاص النتائج: ويطلق على هذه المرحلة بعملية إدخال البيانات الناتجة عن العديد من المعاملات والتي يطلق عليها العمليات المحاسبية والتي تعتبر عمليات مالية متبادلة أي إنتقال قيمة أو منفعة بين طرفين نتيجة قرار أو عمل إداري، وتتضمن أحداث أو عمليات التبادل القيمة الإقتصادية مثلا عمليات البيع التي تحدث في المؤسسة هي تبادل قيمة إقتصادية تمثل عملية محاسبية حيث يقوم نظام المعلومات المحاسبية بتسجيل تلك المعلومات من واقع المستندات وترحيلها وتجميعها وتخزينها عبر مجموعة من الإجراءات لإستخلاص النتائج عنها، ويعمل نظام المعلومات المحاسبية على تحقيق ذلك وفقا للعديد من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والتي تحكم الممارسة والمعالجة المحاسبية وتحديد محتوياتها في شكل تقارير مالية .

[1] إبراهيم الجزراوي ،**أساسيات نظم المعلومات المحاسبية**، دار البازوري للنشر و التوزيع، الأردن، 2009 ص ص27-29.

2-توفير المعلومات اللازمة لتدعيم عملية إتخاذ القرار: يهدف نظام المعلومات المحاسبية إلى توفير المعلومات المفيدة للإدارة والمستفيدين الخارجيين لإنجاز القرارات ويتم توفير هذا النوع من الإحتياجات للأطراف الداخلية من خلال ما تسمى بالمحاسبة الإدارية بإعتبارها المسؤولة عن إحتياجات المستويات الإدارية وكيفية توفيرها، أما بالنسبة لإحتياجات المستخدمين الخارجيين معظمها يتم توفيرها عن طريق التقارير المالية المنشورة.

3-المعلومات اللازمة التي تساعد على تقييم النشاط الإداري: يعتبر نظام المعلومات المحاسبية أداة هامة توفر المعلومات اللازمة التي تبين مدى نجاعة الأداء الإداري في المؤسسة من خلال توفير المعلومات للمساهمين، الموردين، الجهات الحكومية، العملاء، البنوك...إلخ خاصة المسيرين لتقييم مدى فعالية الأداء الإداري للمؤسسة[1].

4-تقديم المساهمات للمؤسسة: حيث يقدم نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة عدد من المساهمات خاصة عند إستخدام نظام محاسبي جديد أو المعاد تجديده بنظم أعمال آلية، ويقلل من الأخطاء، ويقدم خدمات جيدة ومبتكرة للزبائن، ومن المساهمات ما يمكن قياسه والبعض الآخر يصعب قياسه، فالعوائد التي يمكن قياسها تتمثل في تخفيض التكاليف التي تتحملها المؤسسة، أما التي يصعب قياسها فلها مردود إيجابي على القيمة السوقية للمؤسسة وسمعتها ومن ثم تحسين الربحية وتحقيق ميزة تنافسية[2].

ثانيا: العوامل المؤثرة على نظام المعلومات المحاسبي

لكي تكون هناك عملية محاسبية تؤدي جميع وظائفها في ظل نظام المعلومات المحاسبية، يجب الإلمام بالعوامل التي تؤثر على نظم المعلومات المحاسبية، من إحتمال وقوع الأخطاء والعراقيل الممكنة، ومن أهم العوامل المؤثرة على نظم المعلومات المحاسبية نذكر ما يلي[3]:

1-التحليل السلوكي: العامل النفسي هو من العوامل المهمة التي قد تؤثر على نظام المعلومات المحاسبية، لذا يجب على المحاسب أن يأخذ بعين الإعتبار العوامل السلوكية التي يواجهها الأفراد أثناء أداء عملهم، ويجب إشراك الموظفين بمعلومات عن التعديلات المقترحة وأخذ وجهات نظرهم في خطوات التنفيذ أو تعديل النظام للتغلب على المصاعب التي قد تحدث لرفض الأفراد التعديلات الجديدة .

2-الأساليب الكمية: تتضمن الأساليب الكمية عدد من الطرق التحليلية التي تستخدمها الإدارة في إتخاذ القرارات ويقوم المحاسب بإستخدامها في رفع كفاءة المعلومات التي يزود بها الإدارة، وكذا يقدم إقتراحاته على أسس كتقدير النفقات والمنافع المتوقعة للبدائل.

---

[1] عبد الرزاق محمد، **نظم المعلومات المحاسبية**، مكتبة دار الثقافة، القاهرة،1998، ص 49.

[2] هشام أحمد عطية، **نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 33.

[3] ستيفن موسكوف، مارك سميكن، **نظم المعلومات المحاسبية لإتخاذ القرارات** ، **-مفاهيم وتطبيقات-** ، دار المريخ للنشر، السعودية،2002، ص52.

3-الحاسوب(تكنولوجيا المعلومات): أدى إستخدام نظم معالجة البيانات إلكترونيا إلى تغير ملموس في وظيفة المحاسب، حيث أدت إلى إنخفاض مقدار العمل والوقت الذي كان يستغرقه يوميا في عمليات التسجيل اليدوي للمعلومات الإقتصادية، ولا يؤثر إستخدام الحاسوب على أهداف النظم المحاسبية في حد ذاته، وإنما يؤثر على إجراءات وتطبيقات تلك النظم التي تقوم المؤسسة بتطبيقها.

المطلب الثالث: الإطار المفاهيمي للمعلومة المحاسبية

لكل معلومة خصوصياتها من حيث النظام والآلية التي أنتجتها.

أولا: تعريف المعلومات المحاسبية

تعرف المعلومات المحاسبية بمفهومها البسيط على أنها "المنتج النهائي من البيانات التي تم تشغيلها وفق مراحل النظام المحاسبي، كما أن المعلومات تمثل لغة وأداة الإتصال ما بين معدها الذي يجب عليه أن يحدد هدفها بوضوح وبين مستلمها الذي يتطلب من تلك المعلومات أن تكون فاعلة وذات كفاءة ومفيدة في إتخاذ القرارات[1]".

كما تعرف أنها "تمثل المعلومات المحاسبية مجموعة البيانات التي تم جمعها وإعدادها بالطريقة التي جعلتها قابلة للإستخدام (مفيدة) بالنسبة للمستخدمين، وهي تمثل المخرجات في نظام المعلومات المحاسبي ولها تأثير في إتخاذ القرارات المختلفة[2]".

كما عرفها مجمع المحاسبة الأمريكي على أنها "نظام مبني على مدخل رياضي بطبيعته فهو يجمع البيانات المعرفة جيدا ثم يقوم بإستخدامها عن طريق التحليل الرياضي والبرمجة[3]".

ومنه فإن المعلومات المحاسبية هي مجموعة من البيانات يتم معالجتها للخروج بمنتج نهائي يمثل معلومات ذات خصائص هامة ، وهذا من خلال المعالجة المحاسبية، ويمكن إستخدامها من جميع الأطراف الداخلية والخارجية.

ثانيا: أنواع المعلومات المحاسبية

تقسم المعلومات المحاسبية حسب عدة تصنيفات إلى أنواع متعددة، ومن هذه التصنيفات نجد4:

---

[1] عبد الرزاق محمد،مرجع سابق،ص 49.

[2] عطية هاشم، مرجع سابق، ص 9.

[3] القاضي حسين مأمون، **نظرية المحاسبة**، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2007، ص 128.

4سليمان عتبر، **دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجيستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة،2012/2011، ص ص 13 15.

1- من حيث مصدرها: تقسم المعلومات من حيث مصدرها إلى:

أ-المعلومات الخارجية: هي معلومات يتم الحصول عليها من مصادر خارجية كالعملاء والممولين والجهات الحكومية والمنظمات المهنية وغيرها، وتتضمن معلومات عن البيئة المحيطة وظروف السوق وتحتوي على مؤشرات تنبؤية تمكن مستخدميها من إتخاذ الإحتياطات اللازمة والتخطيط لمواجهة الأحداث قبل وقوعها، وغالبا ما تكون هذه المعلومات على شكل نشرات إحصائية تفسر الجوانب الإجتماعية والإقتصادية للبيئة المحيطة.

ب-المعلومات الداخلية: هي المعلومات الغير متاحة للنشر، ويعتبر نشرها غير قانوني لأنها قد تضر بالمؤسسة، وتتضمن معظم البيانات والمعلومات المتعلقة بالنشاط الداخلي لها، من حيث خطط الإدارة تجاه توزيع الأرباح إضافة إلى التخطيط للنمو والتوسع المستقبلي للشركة ومدى السمعة التي تتمتع بها الإدارة ودرجة كفاءة الموارد البشرية والميزة التنافسية لنشاط الشركة داخل القطاع الذي ينتمي إليه، وتتمثل هذه المعلومات في رقم الأعمال، كمية الإنتاج، التكاليف، الأفراد...إلخ[1].

2- من حيث دلالتها: تنقسم إلى :

أ-معلومات تاريخية: هي معلومات مستخرجة من القوائم المالية للسنوات السابقة، وتتعلق بقياس الأحداث التي تمت في الماضي كالإيرادات من المبيعات أو الدخل الصافي وذلك بغرض تقييم كفاءة المنشأة في تحقيق أهدافها وبيان مركزها المالي.

ب-معلومات حالية: وهي معلومات متاحة ومنشورة في وقت إتخاذ القرار ، ويتم تقديمها بصورة دورية ومنتظمة وفورية وهي ذات طابع تحليلي وتتعلق بالنشاط الجاري، مثل الأرباح الموزعة والعائد على السهم.

ت-معلومات مستقبلية: هي معلومات تقديرية غير مؤكدة يتم إعدادها لأغراض التخطيط والتنبؤ بالمستقبل، ويتم نشرها بمعرفة الإدارة أو المحللين الماليين، بحيث تصبح هذه المعلومات معياراً للحكم على الأداء مستقبلا، مثل المعلومات حول التنبؤ بالأرباح أو بالعائد على السهم، وبالتالي فإن المعلومات التاريخية والحالية هي الأساس في التوصل إلى المعلومات المستقبلية.

3- من حيث درجة تكرارها: تنقسم إلى:

أ-معلومات دورية: هي معلومات يتم إعدادها وتقديمها لمحتاجيها على فترات دورية منتظمة سنويا، شهريا، أسبوعيا...

ب-معلومات غير دورية: تتعلق بتقييم القرارات والإختيار بينها، وتعتبر ضرورية للأمور غير الروتينية أي التي تتطلب إجراء تحليلات محاسبية خاصة أو تقارير محاسبية خاصة وبذلك فهي تتسم بعدم الدورية، وعادة ما تستخدم هذه المعلومات في التخطيط طويل الأجل مثل قرار تصنيع أجزاء معينة من السلعة داخليا أو شرائها

---

[1] دليل المحاسبين، في 2017/03/03، **المعلومات المحاسبية**، www.ascasociety.org/default.aspx?&lang=ar

أو إضافة أو إستبعاد منتج معين من خط الإنتاج أو شراء موجودات ثابتة جديدة، ويمكن أن يقوم بتقديم هذا النوع من المعلومات نظام معلومات المحاسبة الإدارية بالدرجة الأساس.

4-من حيث إرتباطها بالزمن: تنقسم إلى:

أ-معلومات جامدة: إذا عبرت عن قيمة حدث معين في لحظة زمنية محددة.

ب-معلومات ديناميكية: إذا عبرت عن حالة التغير التي حدثت خلال فترة زمنية معينة.

5-من حيث إرتباطها بالعملية الإدارية: تنقسم إلى[1]:

أ-معلومات عن التخطيط والرقابة: هي معلومات تختص بتوجيه إهتمام الإدارة إلى مجالات وفرص تحسين الأداء وتحديد مجالات أوجه إنخفاض الكفاءة لتشخيصها وإتخاذ القرارات المناسبة لمعالجتها في الوقت المناسب، ويتم ذلك من خلال وضع التقديرات اللازمة لإعداد برامج الموازنات التخطيطية والتكاليف المعيارية، حيث تبرز الموازنات التخطيطية الوضع المالي للوحدة الإقتصادية في لحظة تاريخية مقبلة، فضلا عن إستخدامها في أغراض الرقابة وتقييم الأداء، أما التكاليف المعيارية فتهتم بالتحديد المسبق لمستويات النشاط بغرض تسهيل عملية المحاسبة لكل مستوى.

ب-معلومات خاصة بإتخاذ القرارات: هي المعلومات المحاسبية المتعلقة بترشيد ومساندة القرارات الإدارية من حيث تحديد البدائل المقترحة للقرار وتقييمها.

6-من حيث توقيت الحصول عليها: تنقسم إلى[2]:

أ-معلومات فورية: هي المعلومات التي يتم الحصول عليها بشكل سريع ومباشر عند الحاجة إليها وتكون معدة ومجهزة مسبقا وهي بالتالي مفيدة وبدرجة كبيرة في إتخاذ القرارات التشغيلية.

ب-معلومات غير فورية: هي معلومات غير متوفرة عند الحاجة إليها مما يتطلب وقتا أطول في إعدادها وتجهيزها وترتبط عادة بالقرارات الإستراتيجية .

7-من حيث متطلباتها العملية: تنقسم إلى[3]:

أ-معلومات إجرائية: هي معلومات تتطلب من متلقيها إتخاذ إجراءات معينة على الفور أو في وقت آخر.

ب-معلومات غير إجرائية: هي معلومات خبرية توضح أحداث وعمليات تمت في وقت سابق ولا يتطلب من متلقيها إتخاذ أي إجراء.

---

[1] إبراهيم قاسم والسقاح يحي، **نظام المعلومات المحاسبية**، وحدة الحدباء للطباعة والنشر، العراق،2003 ص30.

[2] شبير أحمد عبد الهادي ؛ **دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية**، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل -الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين،2006 . ص44.

[3] شبير أحمد عبد الهادي، نفس المرجع، ص44.

ثالثا: مستخدمو المعلومات المحاسبية

تسمى المحاسبة غالبا بلغة الأعمال، فهي تعتبر العقل المسيطر على الجهاز المركزي للمؤسسة وذلك لأهمية المعلومات التي تقدمها للإدارة كي تتخذ قراراتها بصورة صحيحة وسليمة، كما أنها تساهم بخدمة أطراف مختلفة أخرى من داخل المؤسسة وخارجها بما يلبي أغراضهم المختلفة وفقا لأنواع القرارات التي يتم إتخاذها، لذا يمكن تقسيم المستخدمين لهذه المعلومات إلى مجموعتين: الأولى مجموعة المستخدمين الداخليين والثانية مجموعة المستخدمين الخارجيين[1].

1-المستخدمون الداخليون: تتضمن هذه المجموعة كافة الأطراف التي يتصل عملها بإدارة أنشطة المؤسسة وإستخدام مواردها الإقتصادية والبشرية في سبيل تحقيق الأهداف الموضوعة، فالمديرين يحتاجون إلى المعلومات للتخطيط والتنظيم وإدارة المؤسسة وتقييم أداء المسؤولين، وينطبق ذلك على فئة المديرين بكافة مستوياتهم (المدير العام، أعضاء مجلس الإدارة، مدير التسويق، مشرفو الإنتاج، المدير المالي، موظفو المؤسسة...)، كما تحتاج الإدارة إلى معلومات تفصيلية تقدم في الوقت المناسب، وتقوم المحاسبة بتزويد الإدارة بتقارير داخلية، مثلا التنبؤ بالإحتياجات النقدية خلال الأشهر القادمة، الدخل المتوقع من حملة دعاية معينة.

إضافة إلى تلك المعلومات التفصيلية تحتاج الإدارة أيضا لمعلومات إجمالية تلخيصية تقدم في شكل قوائم مالية، مثلا قائمة الأرباح التي حققتها المؤسسة في الشهر الماضي...تلبية إحتياجات المستخدمين الداخليين، الإدارة [2].

2-المستخدمون الخارجيون: توجد عدة أنواع من المستخدمين الخارجيين للمعلومات المحاسبية، ويمكن تقسيمهم إلى نوعين : فئات لها مصالح مالية مباشرة في المؤسسة، وفئات لها مصالح مالية غير مباشرة.

أ-الفئات التي لها مصالح مالية مباشرة في المؤسسة: وتشمل الأطراف التالية:

- المستثمرون الحاليون والمرتقبون (ملاك المؤسسة)؛
- المقرضون الحاليون والمرتقبون (البنوك والمؤسسات المالية المختلفة وحاملو سندات الدين)؛
- العاملون الحاليون والمرتقبون ؛
- النقابات العمالية.

ب-الفئات التي لها مصالح غير مباشرة في المؤسسة: وتشمل الأطراف التالية:

- الدوائر والسلطات الحكومية ذات العلاقة (مصلحة الضرائب ومصلحة الإحصاءات)؛
- السلطات القضائية ؛
- المحللون والوسطاء الماليين؛

---

[1] طلال محمد وآخرون ،**أساسيات المعرفة المحاسبية**، اليازوري للنشر والتوزيع ،عمان، الأردن، 2009 ص67.

[2] رضوان حلوة حنان ،**أسس المحاسبة المالية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص ص 26 27.

- المستهلكون أو العملاء؛
- المخططون الإقتصاديون.

وفي ما يلي مخطط لفئات مستخدمي المعلومات المحاسبية السابق ذكرهم:

الشكل رقم (4:2) الفئات التي تستخدم المعلومات المحاسبية

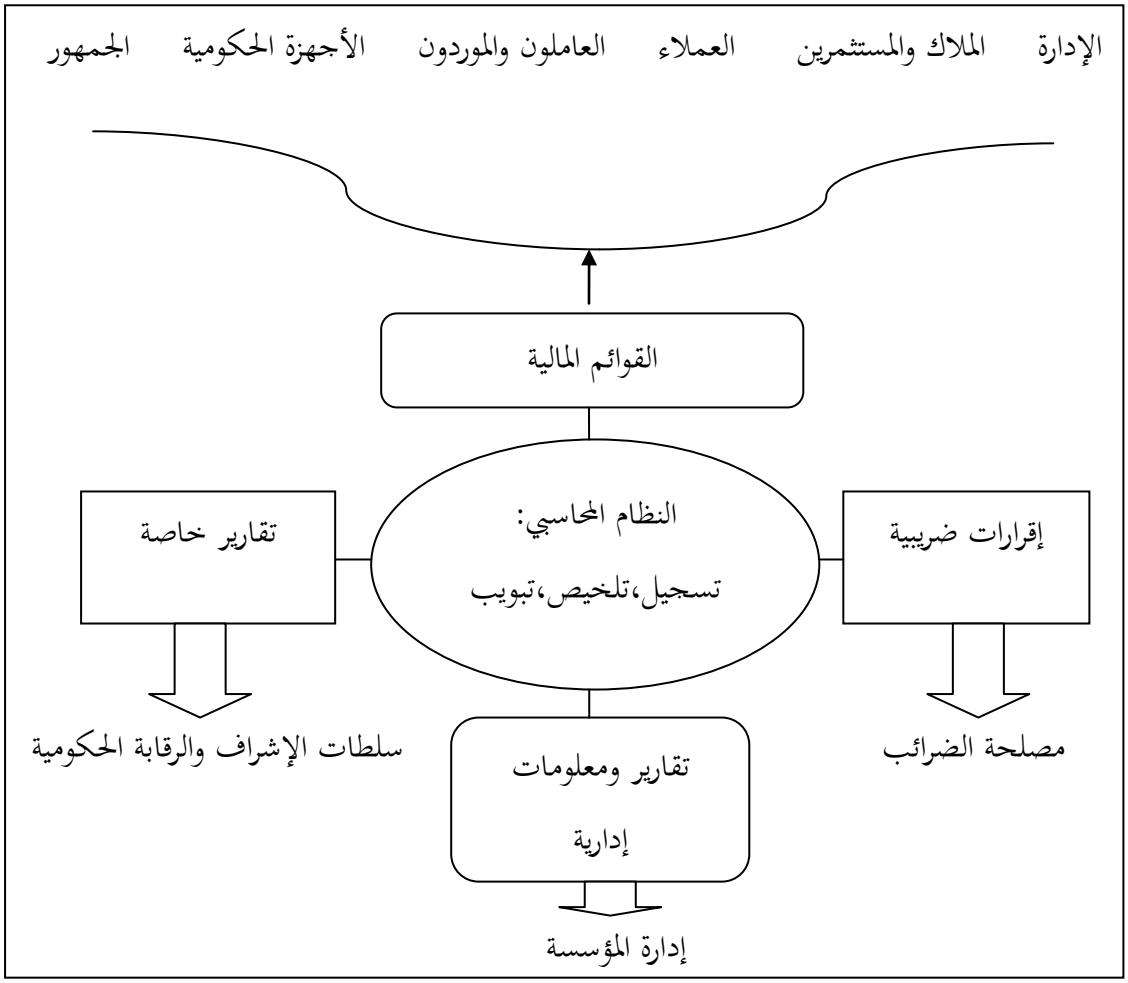

المصدر: أحمد محمد نور، **مبادئ المحاسبة المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص19.

رابعا: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

تعددت الدراسات المهتمة بتحديد خصائص المعلومات المحاسبية الصادرة عن هيئات أو منظمات عالمية والتي تسعى لإعادة الثقة لمستخدمي هذه المعلومات من خلال التقارير والقوائم المفصح عنها من قبل الإدارة[1].

[1] ناجي بن يحي، **دور المعلومات المحاسبية في تحسين الإفصاح المحاسبي**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسير، تخصص محاسبة، 2013/2012 ،ص 44.

ويمكن القول أن الدراسة التي قام بها مجلس معايير المحاسبة المالية FASB والتي وردت في البيان رقم 02 لسنة 1980 بعنوان الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، هي الدراسة الأكثر شمولية وأهمية على مجموعة الدراسات السابقة والتي يمكن على أساسها التمييز بين المعلومات الأكثر منفعة والمعلومات الأقل منفعة بغرض إتخاذ القرار، ومازالت تمثل المرجعية الأولية في تقييم وتطوير الممارسات المحاسبية.

الشكل التالي يوضح الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية كما قدمها FASB:

الشكل رقم (2:5) :الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية كما قدمها FASB

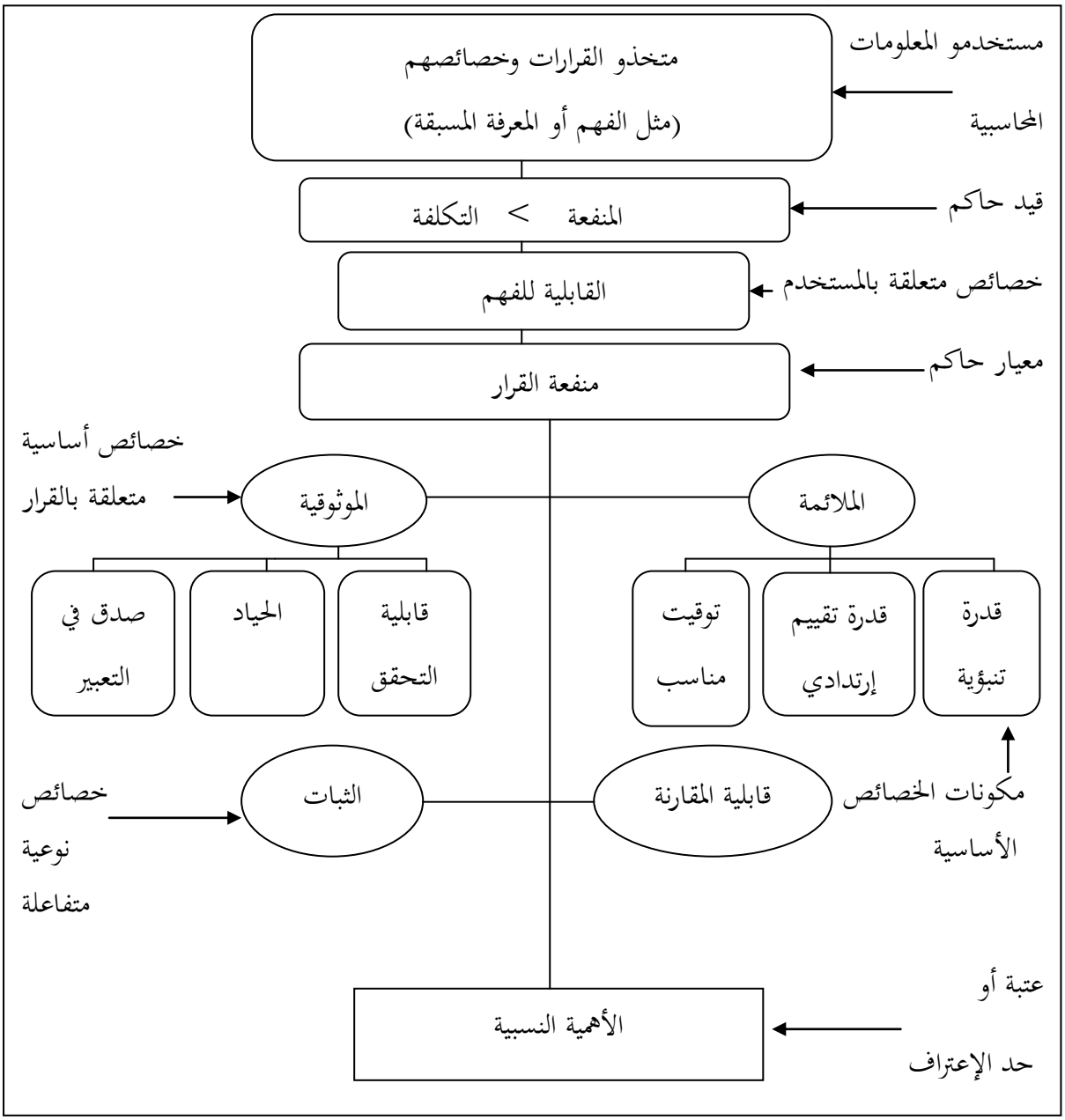

المصدر: ناجي بن يحي، مرجع سابق، ص46.

ويمكن صياغة وشرح هذه الخصائص النوعية كالآتي:

1-الملائمة: ويقصد بها وجود إرتباط منطقي بين المعلومات وبين القرار موضوع الدراسة، أي بمعنى آخر قدرة المعلومات على إحداث تغيير في إتجاه القرار.

وتكمن أهمية المعلومات المحاسبية الملائمة في الآتي:

- تكوين توقعات عن النتائج التي ستترتب عن الاحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية؛
- تعزيز التوقعات الحالية، بمعنى أن المعلومات الملائمة تؤدي لتغيير درجة التأكد بالنسبة للقرار محل الدراسة؛
- تحسين قدرة متخذ القرار على التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل أو تصحيح التوقعات السابقة والحالية؛
- تقييم نتائج القرارات.

إن مفهوم الملائمة لن يكون ذا جدوى أو منفعة لمستخدمي المعلومات أو متخذ القرارات إلا إذا توفرت الخصائص الثانوية التالية:

أ-التوقيت الملائم: إن عملية إتخاذ القرار تكون دائما محددة بفترة زمنية، إذ يمكن القول أن المعلومات الملائمة هي التي تتوفر في الوقت المناسب.

ب-القدرة على التنبؤ: تساعد القيمة التنبؤية للمعلومات مستخدميها في التنبؤ بالنتائج المتوقعة للأحداث المختلفة، وتؤكد توقعاتهم أو تساعدهم في تعديلها أو تصحيحها.

ج-التغذية العكسية: تؤدي هذه الخاصية إلى تخفيض درجة عدم التأكد لمتخذي القرارات، وكذا تستعمل لتقييم نتائج القرارات الماضية.

2-الموثوقية: تمثل قدرة المعلومات في التعبير على ما تحتويه الأهداف أو العمليات الإقتصادية بالشكل الذي يمكن المستخدم من الإعتماد عليه، مع خلوها من أي خطأ أو تحيز ما.

ولكي يمكن الإعتماد على المعلومات والوثوق بها يلزم توفر الخصائص الفرعية التالية:

أ-الصدق في التمثيل: أي وجود درجة عالية من التطابق بين المعلومات والظواهر المراد التقرير عنها، بعبارة أخرى إعداد المعلومات بحيث تعبر بصدق عن الظواهر.

ب–إمكانية التحقق: تعني في المفهوم المحاسبي توفر شرط الموضوعية في أي قياس علمي، أي أن النتائج التي يتوصل إليها شخص معين يستطيع التوصل إليها شخص آخر بنفس أساليب القياس والإفصاح.

ج–حيادية المعلومات: هي الإنصاف بإرضاء مجموعة واسعة من المستخدمين، وهذا بتقديم حقائق صادقة دون حذف، أو إنتقاء للمعلومات لمصلحة فئة أو قرار معين، كما أن المعلومات المتحيزة لا يمكن الوثوق بها أو الإعتماد عليها كأساس لعملية إتخاذ القرارات.

3–القابلية للمقارنة: تتطلب هذه الخاصية أحداث إقتصادية أو مالية متماثلة يتم معاملتها محاسبيا بنفس الطريقة أو الأسلوب في القوائم المالية لمنظمات مختلفة، فجوهر صفة القابلية للمقارنة أن تصبح المعلومات أكثر فائدة عندما تكون موصولة أو مرتبطة بمعيار.

4–الإتساق أو الثبات: إن الثبات في إستخدام المبادئ والإجراءات المحاسبية يجعل المعلومات المحاسبية قابلة للمقارنة وأكثر فائدة للمستفيدين، إضافة لإمكانية تطبيق الطرق الإحصائية لتحديد إتجاهات التطور في أنشطة المشروع خلال الدورات السابقة، مع مراعاة الظروف الخارجية الخاصة به.

المبحث الثالث: المراجعة الداخلية في ظل نظام المعلومات المحاسبي

تعتبر المراجعة الداخلية نوع من الإجراءات الرقابية التي يتم من خلالها فحص وكفاية الإجراءات الرقابية الأخرى، بإعتبارها بؤرة التركيز في هيكل الرقابة بحيث تمكن المدقق من تحديد الإعتماد على نظام المعلومات المحاسبية.

المطلب الأول: إجراءات وأساليب المراجعة لنظام المعلومات المحاسبي

تخدم إجراءات المراجعة الداخلية عمل المدقق أثناء تقييم المخاطر في وضع تصور لها، ما يمكنه من تحديد الإعتماد على نظام المعلومات المحاسبية.

أولا: إجراءات المراجعة الداخلية في ظل نظام المعلومات المحاسبي

يقصد بإجراءات المراجعة "تلك الممارسات أو الخطوات التي يجب على المراجع القيام بها لتحقيق أهداف المراجعة، حيث يتم توضيح الإجراءات في برنامج المراجعة"[1].

---

[1] لطيفة فرجاني، **المراجعة في ظل المعالجة الآلية للمعلومات**، مركز أبحاث للمعاملات الإسلامية، www.kantakji.org

وللتأكد من قدرة أدوات الرقابة على الحماية المادية للأصول، وكذا سلامة البيانات المالية وتشجيع الإلتزام بالسياسات الإدارية تقوم المراجعة الداخلية بالإجراءات التالية[1]:

1-تحديد كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة: حيث تتم دراسة تفصيلية لنظام الرقابة الداخلية المطبق كما تقوم الإدارة بالتخطيط والتنظيم والإشراف بطريقة تضمن بشكل كبير أن الأهداف سيتم تحقيقها.

2-قابلية المعلومات للإعتماد عليها: يجب أن تكون المعلومات المالية والتشغيلية المقدمة للإدارة دقيقة وكاملة ومفيدة، وأن تقدم في الوقت المناسب، حتى يمكن للإدارة الإعتماد عليها في إتخاذ القرارات المناسبة.

3-حماية الأصول: ينبغي على المراجع الداخلي أن يكون على علم بالخسائر الناتجة عن السرقة والحريق، والتصرفات غير القانونية في ممتلكات المؤسسة.

4-الإلتزام بالسياسات والإجراءات الموضوعية: تتحقق المراجعة الداخلية من أن منتسبي المؤسسة يقومون بما هو مطلوب منهم من إتباع للسياسات والخطط والإجراءات والأنظمة والتعليمات، وفي حالة عدم إلتزام الموظفين بذلك فعلى المراجع تحديد أسباب ذلك.

5-الوصول إلى الأهداف والغايات: يتم وضع الأهداف والغايات وإجراءات الرقابة من قبل الإدارة، ويقوم المراجع الداخلي بالحكم عليها إذا كانت متوافقة مع أهداف المؤسسة، وتقع مسؤولية وضع أهداف المؤسسة على عاتق الإدارة العليا، وعلى المراجع التأكد من أن البرامج أو العمليات قد نفذت كما خطط لها.

6-منع وإكتشاف الغش والإحتيال: تقع مسؤولية منع الغش والإحتيال على إدارة المؤسسة، وعلى المراجع الداخلي فحص وتقييم كفاية وفعالية الإجراءات المطبقة من قبل الإدارة للحيلولة دون وقوع الغش، وليس من مسؤولية المراجع الداخلي إكتشاف الغش ولكن عليه أن يكون على علم كافي لطرق وإحتمالات الغش وهذا لتحديد أماكن وقوعه، كما أنه في حالة إكتشاف المراجع لوجود ضعف في الرقابة الداخلية أن يقوم بإخطار الإدارة مع العمل على تحسين هذا النظام.

7-توثيق عملية المراجعة الداخلية: يجب على المراجع الداخلي بعد إعداد أوراق العمل أن يقوم بتوثيق عملية المراجعة ، كما يجب عليه أن يناقش النتائج والتوصيات للقيام بمجموعة من التحسينات مع متابعة جملة التوصيات[2].

---

[1] محمد فلاق، **التدقيق الداخلي وعلاقته بضبط الجودة في المؤسسات العمومية الإقتصادية الحاصلة على شهادة الجودة الإيزو 9001**، الملتقى الوطني، جامعة سكيكدة، 2014/02/20، ص7.

[2] منتدى المحاسبين الجزائريين في 2017/04/29، **إجراءات عمل المراجعة الداخلية** ، http://mouhasaba.3oloum.org/t7-topic

ثانيا: أساليب المراجعة الداخلية لنظام المعلومات المحاسبي

يعتمد المراجع الداخلي على تقنيات وأساليب معينة للتحقق من مدى الإلتزام بالسياسات والإجراءات وأدوات الرقابة المرتبطة بأنشطة المؤسسة، و التي يمكن حصرها في ما يلي[1]:

- القيام بمراجعة الدورة المستندية المطبقة؛
- مراجعة كيفية تدفق البيانات؛
- التأكد من إستيفاء المستندات كافة الشروط اللازمة قبل عملية التسجيل؛
- التأكد من موافقة المستندات واللوائح والنظم الخاصة بالشركة للقوانين؛
- التحقق من إعتماد بيانات المدخلات ممن له الحق؛
- التحقق من صحة البيانات ؛
- التحقق من تسجيل المستندات وفقا لتسلسلها التاريخي والرقمي؛
- الحصول على الموافقة اللازمة في حالة وجود تعديلات؛
- مراجعة الحسابات الإجمالية مع مفرداتها مثل العملاء والدائنيين.

المطلب الثاني: المراجعة الحاسوبية في ظل نظام المعلومات المحاسبي

تعد المراجعة الحاسوبية من أهم المتغيرات البيئية المؤثرة على مهنة المراجعة، كونها تمنع التحريف في القوائم المالية.

أولا: تعريف المراجعة الحاسوبية

يمكن تعريف المراجعة الحاسوبية على أنها:" عملية جمع وتقييم الأدلة لتحديد ما إذا كان إستخدام نظام الحاسوب يساهم في حماية أصول المؤسسة، ويؤكد سلامة بياناتها، ويحقق أهدافها بفعالية، ويستخدم مواردها بكفاءة"، وبناءا على التعريف السابق فإن هدف المراجعة الآلية للمعلومات يجب أن يرتكز على التحقق من وجود:

- نظم معلومات محاسبية ملائمة توفر المعلومات لإعداد القوائم والتقارير السليمة بكفاءة عالية؛
- نظام فعال للرقابة الداخلية يمنع حدوث الأخطاء والمخالفات أو يقللها إلى حدها الأدنى.

ثانيا: أهمية مراجعة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية

لا يمكن للمراجع أداء مهمته في تدقيق العمليات المحاسبية الإلكترونية دون أستخدام الحاسوب، للأسباب التالية:

---

[1] **أساليب المراجعة الداخلية للبيانات المحاسبية**، متاح على: https://www.bayt.com ، أطلع عليه يوم،2017/04/28.

- التطور المستمر في مهام وإجراءات التدقيق نتيجة التشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبية؛
- توفير الوقت اللازم لأداء عملية التدقيق لما يترتب عنخ من أثار للمركز المالي للعديد من المنشآت.

وبما أن عملية المراجعة في ظل المعالجة الآلية للمعلومات تتطلب أن يكون لدى المراجع معرفة ودراية بطبيعة النظام الإلكتروني، فمن الأفضل مشاركة المدقق في تصميم الجوانب الرقابية والتدقيق لأنه يساهم في تحقيق الأمور التالية:

- ضمان إكتشاف الأمور الشاذة وتقليل إحتمال التحايل والتلاعب بالحاسوب الإلكتروني نظرا لإمكانية وضع نظم رقابة محاسبية أفضل؛
- تمكن المراجع من إستخدام أساليب أفضل لجمع الأدلة والقرائن وكذا زيادة إحتمال إكتشاف الأخطاء والغش؛
- معالجة المشكلات المتعلقة بفقدان الدليل المستندي وعدم توافر مسار التدقيق؛
- تزويد المراجع بنسخ لكل البرامج المتعلقة بالتطبيقات المحاسبية الهامة والتعديلات عليها.

ثالثا: أهداف مراجعة نظم المعلومات المحاسبية

لم تتغير الأهداف العامة للمراجعة في بيئة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، وتتمثل في النقاط التالية:

- التأكد من أن إمتلاك البرامج وتطويرها يتم بموجب تفويض الإدارة؛
- التأكد من أن أي تعديل للبرامج يتم بموجب تفويض وموافقة الإدارة؛
- التأكد من أن معالجة العمليات المالية والملفات والتقارير وأي سجلات إلكترونية أخرى تتم بدقة وبشكل كامل؛
- التأكد من أن البيانات المصدرية التي بها أخطاء يتم تمييزها ثم معالجتها طبقا لسياسات الإدارة؛
- التأكد من أن ملفات نظم المعلومات الإلكترونية تتميز بالدقة والإكتمال والسرية.

المطلب الثالث: أهمية المراجعة الداخلية في تحقيق مصداقية المعلومات المحاسبية

تعتبر مسألة مصداقية المعلومات، الهدف الرئيسي الذي نشأت من أجله المراجعة، كما أن العلاقة بين المراجعة الداخلية ونظم المعلومات المحاسبية تبين أن للمراجعة الداخلية مساهمة كبيرة، من خلال فعاليتها في تقليل الأخطاء وإمكانية الحد منها، وهذا من خلال نظام الرقابة السليم لهذه البيئة.

أولا: أهمية المعلومات المحاسبية الصادقة ودورها في إتخاذ القرارات الإدارية

إن المعلومات المتاحة لمتخذ القرارات لها تأثير كبير على القرار الذي يتخذه، فكلما زادت تلك المعلومات كان

إختيار متخذ القرار أفضل والعكس صحيح، الأمر الذي يجعل الإدارة تبحث عن أفضل المعلومات، بإعتبارها تزيد رصيد المعرفة لمتخذ القرارات وتقلل من جوانب المخاطرة، وعليه فإن إتخاذ القرارات والمعلومات موضوعان مرتبطان لا يمكن التعرض لأحدهما دون الآخر، حيث أن عملية إتخاذ القرارات ترتكز في كل مراحلها على المعلومات التي بحوزة متخذ القرار[1].

ثانيا: مخاطر عدم مصداقية المعلومات في المؤسسة

إن عدم توفر المعلومات الكافية والمناسبة وكذا المعلومات الصحيحة التي تعتمد عليها المؤسسة من أهم أسباب فشل الكثير من القرارات الإدارية، حيث أن سلامة وفعالية القرار الإداري يتوقف بالدرجة الأكبر على سلامة وكفاية المعلومات التي يبنى عليها القرار وتحتاج الإدارة إلى المعلومات في كل أوجه نشاطها وفي كل مجالاتها حيث يطلب صناع القرار على إختلاف مستوياتهم التنظيمية معلومات صحيحة وحديثة تساعدهم في إتخاذ القرارات، كما أن صنع القرار الجيد يعتمد على معلومات ملائمة لطبيعة القرار من حيث النوعية والوقت والتكلفة، إضافة لكون المعلومات الكاملة تساعد في صنع قرار جيد وبناء عليه فإن المعلومات المتوفرة يجب أن تكون ملائمة من حيث النوعية الدقة، الشمول، الكمية، الوقت والتكلفة[2].

ثالثا: تأثير مراجعة الحسابات على مصداقية المعلومات

تهدف عملية مراجعة الحسابات إلى تقرير ما إذا كانت المصروفات التي أنفقت والمبالغ التي حصلت مقيدة بالدفاتر وبصورة صحيحة، وما إذا كانت الأصول قد قيمت تقييما صحيحا وما شابه ذلك، وكذا تقرير ما إذا كانت الشركة تحفظ حساباتها وبياناتها وتمسك دفاترها وسجلاتها وفقا لمبادئ المحاسبة المقبولة قبولا عاما، وما إذا كانت هذه الحسابات والبيانات تمثل وضع المؤسسة المالي بصورة صحيحة وعادلة، كما تهدف إلى مراجعة عناصر القوائم المالية ونظام الرقابة الداخلية وفق برنامج تدقيق يوضع مسبقا من قبل المراجع وذلك بغرض تمكينه من إبداء رأيه حول البيانات المالية المعدة من قبل المؤسسة، وبصفة عامة المراجعة الداخلية للحسابات تقيم مصداقية المعلومات المحاسبية الصادرة من المؤسسة[3].

---

[1] مصطفى الدلاهمة، **أساسيات نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن،2008 ص52.

[2] أحمد شبير، مرجع سابق، ص ص 35-36.

[3] سواد زاهرة توفيق ، **مراجعة الحسابات والتدقيق**، دار الراية، عمان، الأردن،2009 ، ص 198،بتصرف.

خلاصة الفصل

يعتبر نظام المعلومات المحاسبي من أهم نظم المعلومات ومصدر المعلومات الإقتصادية بإعتبار أن من خلاله يتم تحويل المدخلات المتمثلة في الأحداث الإقتصادية إلى مخرجات والتي تتمثل في المعلومات المحاسبية، كما تعتبر المعلومة المحاسبية المقوم والموجه للتقرير والذي يتكون منها في الأساس لما توفره من أمن وضمان كمتطلبات أساسية وضرورية، ويؤدي نظام المعلومات المحاسبية القائم على قاعدة صحيحة وسليمة لتوليد معلومات ذات مصداقية تقدم صورة موثوقة عن المركز المالي والوضعية الحقيقية للمؤسسة، إضافة لأن نظام المعلومات المحاسبي يزود الإدارة بالمعلومات المفيدة والفعالة التي تساعد على إتخاذ القرار، ولا تكتسب هذه المعلومات لهذه الخاصية إلا إذا تم تدقيقها ومراجعتها من قبل مراجعين داخليين.

تمهيد:

بعد أن تم التطرق في الجزء النظري إلى المراجعة الداخلية ومصداقية المعلومات المحاسبية، سيعالج هذا الفصل التطبيقي محاولة إسقاط العديد من المفاهيم والأدوات التي عولجت فيما سبق من مباحث على المؤسسات محل الدراسة والمتمثلة في البنك الوطني الجزائري وكالة غليزان، للوصول ميدانيا إلى إختبار الفرضيات ومعالجة الإشكاليات المطروحة، وتجدر الإشارة إلى أن العديد من الصعوبات الميدانية والعوائق أثناء الإعداد الأكاديمي للجزء التطبيقي أثرت سلبا على التعمق في عدد من النقاط المهمة ذات العلاقة بالموضوع، وبوجه عام فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول : تقديم البنك الوطني الجزائري.

المبحث الثاني : تقييم المراجعة الداخلية للبنك الوطني الجزائري.

المبحث الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري

يحتل البنك الوطني الجزائري "BNA"مكانة معتبرة في الجهاز المصرفي الجزائري لدوره الفعال في إنعاش الإقتصاد الوطني وتحقيق التنمية عن طريق تشجيع الإستثمار سواء في القطاع العمومي أو الخاص.

المطلب الأول: نبذة عن البنك الوطني الجزائري "BNA":

أنشئ البنك الوطني الجزائري بموجب المرسوم66-178الصادر بتاريخ 13جوان1966، ليحل مكان البنوك التالية[1]:

- القرض العقاري للجزائر وتونس في 01 جويلية 1966؛
- القرض الصناعي والتجاري في 01جويلية 1967؛
- البنك الوطني للتجارة والصناعة لإفريقيا في 01 جانفي 1968؛
- بنك باريس وهولندا في 04 ماي 1967.

وقد سمح له بصفة عامة بدعم عملية التحويل الإشتراكي في القطاع الزراعي والتسيير الذاتي من أجل رفع الخناق عن البنك المركزي والخزينة العمومية، ولكن نتيجة التعارض الوظيفي مع المؤسسات المصرفية الزراعية لجأت الدولة لإلغائه عام 1968 ليصبح هذا البنك وحده في الميدان الزراعي.

ولكن بعد هذا وفي مارس 1982 تخلى البنك الوطني الجزائري عن هذا القطاع وإنبثق عنه بنك الفلاحة والتنمية الريفية"BADR"، وفي 16 فيفري 1989 أصبح البنك الجزائري مؤسسة عمومية إقتصادية على شكل شركة بالأسهم، تسير وفقا لقوانين 88-01 و88-03، وفي 12 جانفي 1988 وفقا لقانون 88-119، وفي جوان 1988 وفقا لقانون88-177،وهذا ما كان له تأثيرات على تنظيم ومهام البنك الوطني الجزائري من خلال ما يلي:

1- خروج الخزينة من التداولات المالية وعدم تمركز توزيع الموارد من قبلها؛
2- حرية المؤسسات في التوطين لدى البنوك؛
3- حرية البنك في أخذ قرارات تمويل المؤسسات ومنه إنتقال المؤسسة من التسيير الموجه إلى التسيير الذاتي.

البنك الوطني الجزائري أول بنك حاز على إعتماده في 05 سبتمبر1995، بعد مداولة مجلس النقد والقرض .

في جوان 2009 تم رفع رأسمال البنك الوطني الجزائري من 14,600 مليار دينار جزائري إلى 41,600 مليار دينار جزائري.

يعتبر البنك الوطني الجزائري ملك للدولة والخزينة العمومية، يقع مقره الإجتماعي بـ 05 شارع أرنستو شي قيفارا "05 Route arniste chi gevara" الدائرة الحضرية للقصبة محافظة الجزائر الكبرى، أما مصادره المالية فهي عبارة عن القروض المقدمة من البنك المركزي والخزينة العمومية، كما أنه يساهم في رأسمال العديد من البنوك.

المصدر: http://www.bna.dz/index.php/ar/

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري

الشكل رقم :(3:1): الهيكل التنظيمي الكامل للبنك الوطني الجزائري

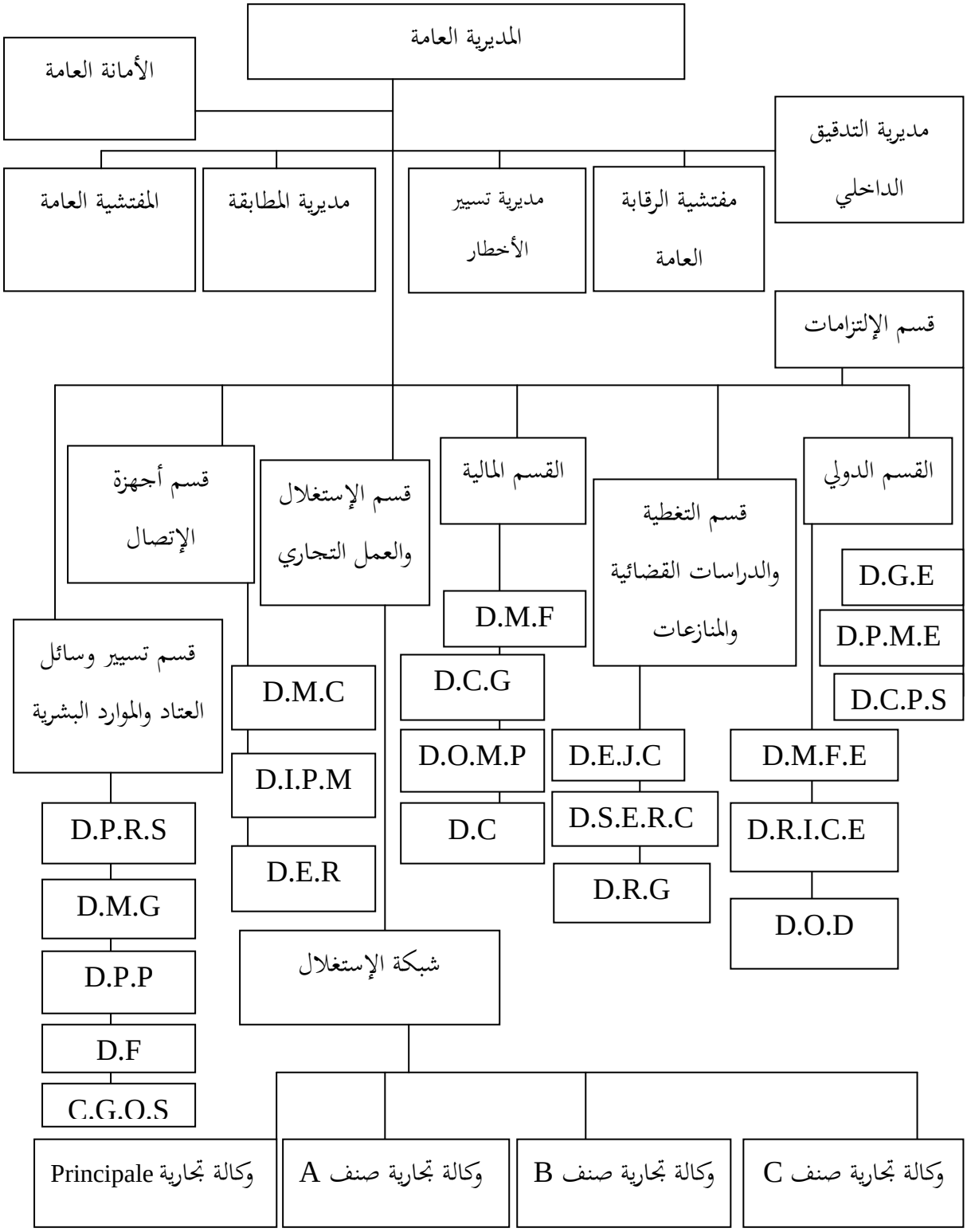

المصدر: http://www.bna.dz/index.php/ar/

يدخل الهيكل التنظيمي العام للبنك ضمن التنظيم الوظائفي وهو يتميز بجودة نطاق الإشراف ما يؤدي لتحقيق المراجعة بتوسيع التنظيم عرضيا كما يتسم باللامركزية وبالتالي يمكن عرض أجزاء الهيكل التنظيمي بالشكل التالي:

الهياكل الملحقة بالمديرية العامة:

- الأمانة العامة؛
- مديرية التدقيق الداخلي؛
- مفتشية الرقابة العامة؛
- المفتشية العامة؛
- مديرية تسيير الأخطار؛
- مديرية المطابقة.

الهياكل التابعة للقسم الدولي:

- مديرية التحركات المالية مع الخارج DMFE ؛
- مديرية العلاقات الدولية و التجارة الخارجية DRICE ؛
- مديرية العميات المستندية DOD .

الهياكل الملحقة بقسم الاستغلال والعمل التجاري:

- مديرية تأطير الشبكاتDER ؛
- مديرية التسويق والاتصال DMC ؛
- مديرية وسائل الدفع والنقدDIPM .

الهياكل الملحقة بقسم أجهزة الإعلام:

- مديرية تطوير الدراسات والمشاريعDDEP ؛
- مديرية التكنولوجيات والهندسةDTA ؛
- مديرية الإنتاج والخدماتDPS .

المصدر: http://www.bna.dz/index.php/ar/

الهياكل الملحقة بقسم التغطية والدراسات القانونية والمنازعات:

- مديرية المتابعة والتغطية وتحصيل القروضDSERC ؛
- مديرية الدراسات القانونية والمنازعاتDEJC ؛
- مديرية تحصيل الضمانات DRG .

الهياكل الملحقة بقسم الالتزامات:

- مديرية المؤسسات الكبرى DGE؛
- مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطةDPME ؛
- مديرية القروض للأفراد والقروض الخاصةDCPS .

الهياكل الملحقة بقسم المالية:

- مديرية المحاسبةDC ؛
- مديرية تنظيم المناهج والإجراءاتDOMP ؛
- مديرية مراقبة التسييرDCG؛
- مديرية السوق الماليDMF .

الهياكل الملحقة بقسم تسيير وسائل العتاد والموارد البشرية:

- مديرية الموظفين والعلاقات الاجتماعية DPRS ؛
- مديرية الوسائل العامةDMG ؛
- مديرية المحافظة على التراثDPP ؛
- مديرية التكوين DF ؛
- مركز تسيير الخدمات الاجتماعيةCGOS .

شبكة الإستغلال: تضم شبكة الإستغلال بالبنك الوطني الجزائري 17 مديرية جهوية للإستغلال، تشرف على 211 وكالة تجارية من مختلف الفئات، موزعة على كافة التراب الوطني.

المصدر: **http://www.bna.dz/index.php/ar/**

المطلب الثالث: مهام وأهداف البنك الوطني الجزائري

كما لكل مؤسسة أهداف مسطرة فلا بد لها من مهام تقوم بها من أجل تحقيقها، فالبنك الوطني الجزائري له أهداف مسطرة على المدى الطويل والمتوسط مستخلصة من السياسة العامة للبنك .

أولا: وظائف البنك الوطني الجزائري

في بداية الثمانينات كان نشاط البنك الوطني الجزائري يقتصر على بعض العمليات، والمتمثلة فيما يلي:

- متابعة إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية ؛
- إعادة نشر الوكالات والفروع .

وقد توقف البنك الوطني الجزائري عن تمويل القطاع الفلاحي بصفة نهائية سنة 1983 على إثر ظهور بنك الفلاحة والتنمية الريفية بصفة رسمية ليقوم بعمله بإستقلالية تامة.

وتتمثل مهام البنك الوطني الجزائري أساسا في منح القروض سواء قصيرة، متوسطة أو طويلة الأجل لتمويل القطاعات العامة، التجارية منها والصناعية وقطاع الخدمات حسب الهدف أو المقصد.

ويمكن تلخيص مهام البنك الوطني الجزائري في العمليات التالية :

- منح القروض لمختلف القطاعات الإقتصادية ما عدا الصيد البحري، السياحة، والصناعات التقليدية لأن ذلك من مهام أو تخصص القرض الشعبي الجزائري؛
- توظيف الأموال المتحصل عليها من قبل العملاء بشروط معينة يستفيد منها الطرفان (البنك والعميل)؛
- يقوم بجميع عمليات الإكتتاب، الخصم، وشراء الأوراق التجارية والمالية؛
- إيجار الخزائن ؛
- مراسلة البنوك الأجنبية؛
- قبول ودائع الأموال من الجمهور في الحسابات تحت الطلب أو لأجل، وكذا إصدار السندات وأذونات الخزينة؛
- تحسين نظام المعلومات من خلال توسيع إستخدام الإعلام الآلي؛
- قبول أشكال الإعتمادات، القروض، التسبيقات بضمان أو بدونه؛
- تقديم مساعدات للدولة والهيئات العمومية وتنفيذها وفقا لضمانات معينة؛
- توفير وتطوير شبكات جديدة، ووضع وسائل حديثة وأجهزة وأنظمة معلوماتية؛
- التمويل بشتى الطرق لعمليات التجارة الخارجية؛
- منح قروض بجميع أشكالها سواء كانت قروض أو تسبيقات بدون ضمانات لتحقيق نشاطات معينة.

ثانيا: أهداف البنك الوطني الجزائري

للبنك أهداف يسعى لتحقيقها خاصة ما تعلق منها بتحسين الأداء، ونذكر منها:

- إدخال تقنيات جديدة في ميدان المراجعة والتسيير والتسويق لجعل التسيير أكثر فعالية وتحسينه من أجل ضمان التحويلات اللازمة للتطور التجاري ؛
- توسيع ونشر الشبكة وتقريبه من الزبائن والعمل على التسيير المحكم للموارد البشرية ؛
- إحتلال مكانة إستراتيجية ضمن الجهاز المصرفي؛
- تحسين وتطوير أنظمة المعلومات والوسائل التقنية؛
- الوصول للتنمية الإقتصادية من خلال ترقية العمليات المصرفية؛
- تكوين المراقبة عن طريق تقدير الوسائل المادية والتقنية.

المبحث الثاني: تقييم المراجعة الداخلية في البنك الوطني الجزائري.

يسعى مجلس إدارة البنك الوطني الجزائري للإستفادة الفعالة من عمل التدقيق الداخلي وما يصدر عنه من تقارير حول أنظمة الضبط والرقابة الداخلية لما يمثله من شفافية حول مصداقية البيانات .

المطلب الأول: واقع المراجعة الداخلية في البنك الوطني الجزائري

من خلال الدراسة التي قمنا بها على مستوى وكالة البنك الوطني الجزائري لـغليزان، والتي كان الهدف الأساسي منها معرفة التدقيق الداخلي ودوره في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية على مستوى البنك، تم الوصول لجملة من المعلومات والتي تخص المراجعة الداخلية في البنك الوطني الجزائري.

تعتبر مديرية التدقيق الداخلي القيمة المضافة للإدارة البنك الوطني الجزائري كونها خط الدفاع الأول الذي يسعى من خلاله لتأكيد تطبيق السياسات والإجراءات الداخلية وبيان مدى فاعليتها، ولإدارة التدقيق حق الإطلاع غير المشروط والمباشر على جميع سجلات ومستندات البنك، وهذا وفقا لميثاق التدقيق المعتمد من قبل مجلس الإدارة .

وتقوم إدارة التدقيق بإعداد الخطة السنوية للتدقيق توضح فيها الخطوط العريضة لعمل الخلية بتحديد المهام المراد إنجازها وذلك بعد تحديد الإطار الزمني والمكاني، حيث يتمثل الإطار الزمني في تحديد الزمن اللازم لكل مهمة، أما الإطار المكاني فيتمثل في المكان الذي تتعلق به المهمة (مديرية، وكالة، مصلحة...).

يعد برنامج التدقيق الداخلي في بداية السنة، ليقدم بعد ذلك للجنة التدقيق المتكونة من أعضاء مستقلين عن مجلس الإدارة للمصادقة عليه مع الأخذ بعين الإعتبار للنقاط التالية:

- برنامج السنة السابقة؛
- نتائج تقرير مهمات السنة السابقة.

هذا ومن بين المراجعة الداخلية التي يقوم بها البنك الوطني الجزائري نأخذ مثال عن قسم المراجعة السنوية:

الجدول رقم:(3:1): المراجعة السنوية للبنك الوطني الجزائري لسنة 2016

الوكالة	**البنك الوطني الجزائري**
تاريخ بداية المراجعة	**2017/01/07**

التردد	**قسم المراجعة**	**إسم المراجعة**	**عدد العمليات**	**عدد الأخطاء**	**عدد التوصيات**	**عدد الإجراءات التصفيفية**
الفصيلة	الصندوق	فتح الحسابات	15	00	01	00
	الصندوق	غلق الحسابات	06	01	02	02
	الصندوق	السحب والدفع بالدينار	22	02	00	03
	الصندوق	الشهادات المصرفية	11	01	00	02
	الصندوق	الحسابات الزمنية	03	00	04	00
	الصندوق	المستحقات البنكية	10	00	01	00

الصندوق	حسابات التسوية	05	02	00	03
قسم الإدارة	تسيير الموارد البشرية	08	01	01	03
قسم الإدارة	الحزينة	04	00	02	00
قسم الإدارة	وسائل الدفع	03	00	03	00
قسم الإدارة	قوائم الجرد	08	04	01	05
قسم الإدارة	تسجيل الشكاوي	06	03	00	04
قسم التجارة الخارجية	السحب والدفع بالدينار	10	02	00	02
قسم التجارة الخارجية	توطين الصادرات والواردات	03	04	03	05
قسم التجارة الخارجية	الخصومات المستندية	06	03	02	04
قسم التجارة الخارجية	المستحقات المستندية	07	00	01	00
قسم التجارة الخارجية	المعاملات التجارية	09	00	00	00
قسم التجارة الخارجية	تسوية الأجور	04	03	02	03

	قسم التجارة الخارجية	إصدار شيكات بالعملة الصعبة	12	01	01	02
	قسم التجارة الخارجية	المخصصات السياحية	08	02	01	02
المجموع			**160**	**29**	**25**	**40**

تاريخ إنتهاء المراجعة	**2017/01/09**
عدد الملفات المراجعة	**14**
عدد الملفات التي فيها أخطاء	**2**
العدد الكلي للأخطاء	**3**

التاريخ	**الشخص المسؤول عن المراجعة**
2017/01/09	

الملاحظات

التاريخ	**إمضاء مدير الوكالة**
2017/01/09	

وتتم المراجعة الداخلية في البنك الوطني الجزائري في عدة ترددات حسب عملياته، وتكون هذه الترددات سنوية وفصلية عادة، كما يجب أن تكون الأوراق والتقارير التي تتم مراجعتها كما يلي:

- مصنفة حسب نوع المراجعة، وحسب فترة تجسيدها؛
- مصنفة ومؤرخة من قبل رئيس الوكالة؛
- وضعت صيغتها النهائية في أجل لا يتعدى 21 يوم بعد تاريخ الإنتهاء من العمليات.

هذا وتكون عمليات التفتيش بالنسبة للمراجعة الداخلية في البنك الوطني الجزائري من 01 جانفي إلى غاية 31 ديسمبر من كل سنة.

هذا وتعزز مديرية التدقيق الداخلي التحكم المؤسسي في البنك الوطني الجزائري لتأكيد قيم البنك وضرورة المساءلة، وهذا بتنفيذ الواجبات والمهام الموكولة إليها والمتمثلة في:

- مراجعة وتقييم وتحسين كفاية وفعالية نظم الرقابة الداخلية في البنك بشكل يضمن تقليل المخاطر والتعامل معها بشكل مناسب؛
- التأكد من الإلتزام بالقوانين والأنظمة والسياسات والتعليمات النافذة؛
- التأكد من استخدام الموارد المتاحة للبنك بفعالية وبطريقة إقتصادية؛
- متابعة تنفيذ الخطط والبرامج الموضوعة ومدى إنسجام النتائج مع الأهداف المتوخاة؛
- مراقبة وتقييم مستويات الأمن والحماية المطبقة على الأجهزة وفحص الأنظمة المحوسبة من حيث تخطيطها وتصميمها وتطويرها وتطبيقها؛
- التعاون وتنسيق الجهود وتبادل المعلومات مع الجهات الرقابية على أعمال البنك كديوان المحاسبة ومدقق الحسابات وتسهيل مهام هذه الجهات؛
- التأكد من مصداقية وموثوقية البيانات والمعلومات المالية ومدى الإعتماد عليها؛
- التأكد من اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية موجودات البنك والتحقق من الوجود الفعلي لها.

المطلب الثاني:نظام المعلومات المحاسبي في البنك الوطني الجزائري

إن الحديث عن ضمان وصول المعلومات بدقة وفي الوقت المناسب لمتخذي القرار يتوقف على مدى قدرة نظام المعلومات في البنك الوطني الجزائري على القيام بذلك، وهذا ما يؤدي بنا للحديث عن نظام المعلومات في البنك.

فإدارة البنك الوطني الجزائري منحت أهمية بالغة لنظام المعلومات "DELTA.V7"، ولم تتوقف على إدراج برامج تطوير أنظمة المعلومات في خططها القصيرة والمتوسطة الأجل وهذا بإدراج عدة محاور منها:

- مراجعة أنظمة المعلومات من طرف مكتب دراسة لوضع ميزانية الأنظمة الحالية؛
- تطوير برامج ضبط حالة الخزينة لمعرفة حالة الخزينة والتنقيط الآلي لتوجيهات البنك؛
- فهم وتطوير البرامج المحاسبية للمبادلات النقدية بين البنوك لمعالجة وإستغلال الملفات؛
- المراجعة ليومية للعمليات المحاسبية على مستوى مديرية المحاسبة.

رغم إختلاف النظم المحاسبية في معالجة مختلف الأنشطة، إلا أنه هناك عناصر أساسية يمكن إعتبارها عوامل مشتركة تكفل القدرة على تحقيق الأهداف المطلوبة، وتتمثل فيما يلي:

1-المجموعة المستندية:

المستند هو الوسيلة التي يتم بواسطتها توجيه القيد المحاسبي نحو المجموعة الدفترية، وهو مستند إثبات قانوني لمعاملات البنك الوطني الجزائري مع الغير.

2-المجموعة الدفترية:

يتم التسجيل فيها من واقع المستندات وفقا لنظرية القيد المزدوج، ومن أمثلة هذه القيود :

××حـ/شيكات التحصيل .. إلى ××حـ/أصحاب شيكات التحصيل (قيد نظامي يثبت إستلام البنك للشيكات).

××حـ/ غرفة المقاصة ... إلى××حـ/الحسابات الجارية (تضاف قيمة الشيك للبنك).

3-الدليل المحاسبي أو دليل الحسابات:

يمثل حلقة الربط الأساسية بين كل من المستندات واليومية ودفتر الأستاذ والقوائم المالية، وهو عبارة عن قائمة بالحسابات المستخدمة في البنك وأرقامها ورموزها وفقا لخطة معينة

يمثل الجدول التالي مقارنة لجانب الأصول للميزانية المالية للبنك الوطني الجزائري بين سنة 2015 و 2016:

الجدول رقم (2:3):جانب الأصول للميزانية المالية

الرمز	البيان	المذكرة	السنوات المالية	
			2016	2015
01	الصندوق، بنك الجزائر، مركز الصكوك البريدية	2.1	74.654.875.758	81.043.655.297
02	التمويلات	2.3	69.548.227.877	52.124.856.478
03	الضرائب	2.5	1.214.589.324	1.425.159.346
04	المساهمة في الشركات، والمؤسسات	2.8	1.658.789.127	805.548.148
	مجموع الأصول		147.076.482.086	135.399.219.269

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على القوائم المالية لبنك BNA

يمثل الجدول التالي مقارنة لجانب الخصوم للميزانية المالية للبنك الوطني الجزائري بين سنة 2015 و2016:

الجدول رقم (3:3):جانب الخصوم للميزانية المالية

الرمز	البيان	المذكرة	السنوات المالية	
			2016	2015
01	ديون إتجاه المؤسسات المالية	2.11	61715579866	53586564718
02	مجموع الودائع	2.13	35.658.124.781	32.124.853.248
03	الضرائب	2.14	1.578.125.988	1.845.587.457
04	رأسمال الإجتماعي	2.19	41.000.000.000	41.000.000.000
05	نتيجة السنة المالية	2.22	7.124.651.451	6.842.213.846
	مجموع الخصوم		147.076.482.086	135.399.219.269

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على القوائم المالية لبنك BNA

4-أنظمة الرقابة الداخلية:

تشمل وسائل الرقابة المحاسبية والإدارية، وتعمل على ضمان الدقة وصحة الأعمال المحاسبية وسلامة الأصول كميزان المراجعة.

يمثل الجدول التالي مقارنة لحساب النتائج للبنك الوطني الجزائري بين سنة 2015 و2016

جدول رقم (4:3): جدول حسابات النتائج

الرمز	البيان	المذكرة	السنوات المالية	
			2016	2015
01	الإيراد المصرفي الصافي		10.248.765.323	9.164.976.324
02	نتيجة الإستغلال الخامة		5920305966	5615648176
03	نتيجة الإستغلال		4.328.459.357	3.549.328.148
04	النتيجة قبل الضرائب		4.175.798.305	3.495.624.679
05	النتائج على الضرائب وما شابهها	4.11	2.948.853.146	3.346.589.185
06	النتيجة بعد الضريبة	4.12	7.124.651.451	6.842.213.846

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على القوائم المالية لبنك BNA

5-القوائم والتقارير المالية الدورية والختامية:

تعتبر القوائم المالية الدورية منها والختامية مخرجات النظام المحاسبي في البنك الوطني الجزائري، كونها تقارير الهدف منها هو توفير معلومات مالية لتقويم مواطن القوة والضعف داخل البنك. (**الملحق رقم 01**)

6-إستخدام الحاسب الآلي في محاسبة البنك:

إن إستخدام الحاسب الآلي أسهل من مهمة المحاسب، كما يساعد في معالجة كميات كبيرة من البيانات، وإستخلاص نتائجها بسرعة كبيرة مقارنة بما يمكن معالجته يدويا. (**الملحق رقم 02**)

المطلب الثالث: إستراتيجية البنك الوطني الجزائري

يتطلع البنك الوطني الجزائري أن يحتل مركزا متقدما بين البنوك في الجهاز المصرفي من خلال تقديمه للخدمات المصرفية المتميزة لجميع القطاعات من خلال مجلس الإدارة الذي تجمعه إستراتيجية واحدة تختلف حسب مداها:

أولا: على المدى القريب

تهدف خطة البنك الوطني الجزائري حاليا لتحقيق الإستدامة تحت شعار "بخطى واثقة" حتى يكون البديل الإقتصادي لمن يبحث عن مزود خدمات مالية قوي وآمن ومواكب للتطور والحداثة، من خلال توسيع أعماله لكافة المناطق، وفي هذا المجال قام البنك بطرح العديد من الخدمات الإلكترونية على غرار خدمة الإتصال والإستعلام إضافة إلى كونه شريك أساسي في مجال التمويل ودعم المشاريع المختلفة.

ثانيا: على المدى المتوسط

لقد أعطى البنك الأولوية لمجموعة من النشاطات على مدى خمسة "05" سنوات، تتمثل في:

أ-تحسين التدقيق الداخلي: وذلك بـ:

- رد الإعتبار لوظيفة المراجعة الداخلية للتحكم في الأخطار التي تواجه البنك؛
- تنمية المهمة الكلاسيكية لهيئة التفتيش على مختلف المستويات التنظيمية (مديريات جهوية، وكالات).

ب-تطوير المعلوماتية: عن طريق:

- تحسين نوعية الخدمات المؤداة من طرف البنك للزبائن؛
- تقليل مدة جمع ومعالجة المعلومات والرد في الوقت المناسب؛
- تحسين وسائل الدفع.

ج-الإصلاح على مستوى الوظيفة المحاسبية: من خلال:

- القضاء على الفروق المحاسبية بين المستوى المركزي والمحلي؛
- ضمان دقة الحسابات في المواعيد النظامية؛
- التقليل من العوائق التي تؤخر التدقيق المحاسبي.

د-مراجعة الوظائف: وتتمثل في:

- مراجعة وظيفة الموارد البشرية وتكييفها مع المتطلبات الحديثة للمهنة؛

- مراجعة وظيفة الإعلام الآلي؛
- مراقبة عمليات التجارة الخارجية ومعالجتها في الوقت الحقيقي.

ثالثا: على المدى البعيد

تتمثل خطة الإستراتيجية للبنك الوطني الجزائري في ما يلي:

- الإنتشار في كافة مناطق الوطن ببناء شبكة فروع جديدة، والتوزيع المنظم للصرافات الآلية لخدمة كافة عملاء البنك؛
- العمل على تطوير منتجات بنكية بما يخدم العملاء من كافة الشرائح؛
- التركيز على تطوير خدمات بنكية جديدة للقطاعات الإقتصادية غير المخدومة بالشكل الأمثل من القطاع البنكي؛
- تطوير الأنظمة البنكية بما يواكب الخطة الإستراتيجية للبنك للأعوام المقبلة؛
- الإستثمار بتكنولوجيا المعلومات بشكل أكبر ليكون البنك في موقع متميز عن باقي البنوك الأخرى؛
- تدريب وتأهيل الكادر البشري في البنك الوطني الجزائري بشكل أكبر ما يرفع من كفاءته وقدرته في تقديم الخدمات للعملاء بالشكل الأمثل.

خلاصة الفصل

تحتل المراجعة الداخلية دورا هاما لدى البنك الوطني الجزائري من خلال قيام المراجع بفحص وتدقيق المعلومات المحاسبية في إطار تحكمه مجموعة من المبادئ والمعايير المتعارف عليها، وترشده في عمله ليكون على أكمل وجه، وكذلك من خلال إتباع أساليب وإجراءات للخروج برأي فني محايد حول عدالة وصحة ومصداقية الوضعية المالية للبنك.

ومن خلال دراستنا هذه حاولنا إسقاط الجانب النظري على الواقع بعرض مهام المراجعة الداخلية بالبنك الوطني الجزائري، وكانت جل ملاحظاتنا على مدى تأثير المراجع الداخلي على مصداقية المعلومة المحاسبية، حيث توصلنا إلى أن له دور مهم من خلال المهام التي يقوم بها وكذلك النصائح والإرشادات التي يقدمها من أجل الحصول على معلومات محاسبية ذات مصداقية يكون لها الأثر الكبير في تحقيق غايات البنك.

البنك الوطني الجزائري
Banque Nationale d'Algérie

تقرير مصادقة

مدققـــي الحسـابات

أيها السادة....

في إطار المهمة التي أوكلت لنا والمتعلقة بالتدقيق الداخلي للحسابات، قمنا بفحص البيانات المالية للبنك الوطني الجزائري للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 المتضمنة الميزانية الختامية وحسابات النتائج وحسابات خارج الميزانية وجدول التدفقات النقدية وجدول تغيير حقوق الملكية ومرفقات القوائم المالية .

تم إقفال الحسابات المعروضة عليكم من قبل مجلس الإدارة للبنك الوطني الجزائري

طبقا للأحكام التنظيمية فإن مسؤولية إعداد هذه البيانات المالية تقع على عاتق المؤسسة حيث تتحدد مسؤوليتنا عبر إبداء الرأي حول هذه القوائم المالية على أساس التحريات وفقا لمرسوم وزارة المالية المؤرخ في 2016/06/24 ومعايير التدقيق المعمول بها. وتتطلب هذه المعايير أن يكون التدقيق مخططا ومنجزا للحصول على ضمانات عقلانية فيما يخص مصداقية الحسابات.

وفي إطار مهمتنا قمنا بالفحوصات والإختبارات التي رأيناها لازمة للإدلاء برأينا.

وبالنظر للنتائج المتحصل عليها بإمكاننا القول بأن تحرياتنا تمثل أساسا كافيا للإدلاء بوجهة نظرنا حول الحسابات المقفلة في 31 ديسمبر 2016.

نصادق على صحة الحسابات الختامية المقدمة لنا ومرفقات هذا التقرير صحيحة وتعبر بصدق عن الوضعية المالية للبنك الوطني الجزائري.

علاوة على ذلك، ليس لنا أية ملاحظات بخصوص تطابق القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري مع المعلومات المالية الواردة في تقرير التسيير السنوي المقدم من طرف مجلس الإدارة.

إهداء

"اللهم منك وإليك"

اللهم صلي وسلم على سيد الأخيار ماتعاقب اليل والنهار

إلى التي لا يمكن أن تصفها كل الكلمات

إلى من لو ملكت روحي ما وفيتها حقها

إلى من وضعت الجنة تحت أقدامها

"أمي الغالية"

إلى رمز النضال والعطاء ولحن المحبة والوفاء

إلى رفيق دربي ومثلي الأعلى وقدوتي في الحياة

"أبي العزيز"

إلى أغلى ما منحتني الدنيا إخوتي

إلى رفيقة دربي إليك أنت صديقة العمر

إلى الكتاكيت "إيناس، أدم، يوسف، أيمن، هيثم، صهيب"

إلى أجمل شلة صداقة لن تتكرر إليكم

إلى كل من ساندوني ولو بكلمة طيبة

إلى كل من نسيهم قلمي ولم ينساهم قلبي

Bilal

Les fiches de vérification (1/3)

Agence	**BNA –Relizan-**
Date du debit de controul	
Service/ Section	
Type d'opérations controulees ou prossus controules	
Nombre de dossiers contoles	
Nombre de dossiers prosentant des anomalies	
Nombre total d'anomalies	
Personne chargee du contrôle	

Remarques

Date	Personne chargee du controle

Date	Signatare du dérecteur de l'agence

ANEX02

Les fiches de vérification (2/3)

Peferance de l'operation au du dossier Nom de client au de la personne Date du debut de contrat Date du fin de contrat		Nom de personne responsable de l'opération
Anomalies		Nom de l'anomalie
		Anomalies description de contatée

Date	Personne chargee du controle

Date	Signatare du dérecteur de l'agence

Les fiches de vérification (3/3)

Referance de l'operation au du dossier					
Nom du client ou de la persnne Date de la correction					Correction de l'anomalie réalisée Oui/Non
Correction des anomalies					
N° De l'anomalie	Non	Oui	obsarvation		

Date	Personne chargee du controle

Date	Signatare du dérecteur de l'agence

ANEX03

الخـــاتـمـة

الخاتمة:

إن كبر الوحدات الإقتصادية وضخامتها وضرورة التصريح بنتائج الأنشطة الإقتصادية إلى الأطراف المعنية، ساهم في ظهور الحاجة إلى المراجعة الداخلية والتي تمثل مجموعة المبادئ والمعايير والقواعد والأساليب التي يمكن بواسطتها القيام بفحص إنتقادي منتظم لمخرجات نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة من معلومات محاسبية، بهدف إبداء رأي فني عن نتيجة أعمال المشروع من ربح أو خسارة أو عن مركزه المالي في نهاية الفترة المحددة، حيث تعتبر الضامن الأساسي الذي يتم بواسطته الإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة من مستخدمي هذه القوائم، فالهدف من المراجعة الداخلية هو الوصول إلى معلومات محاسبية ذات مصداقية وعدالة، مما يخدم جميع الأطراف المستفيدة سواء المؤسسات، أو الأطراف التي تعتمد إعتمادا كبيرا على نتائج أعمال المؤسسة، والذين يطلق عليهم الطرف الثالث(المصارف، الجهات الحكومية، المستثمرون.....الخ)، وبالتالي أصبحت الحاجة ماسة إلى تعيين مراجع داخلي قانوني لكي يطمئن الجميع بأن معلومات الصادرة عن المؤسسة فيما يخص مركزها المالي صادقة.
وإنطلاقا من إشكاليتنا المطروحة :**كيف تساهم المراجعة الداخلية للحسابات في تحسين مصداقية المعلومات المحاسبية؟** سيتم ذكر مختلف النتائج البحث وبعض التوصيات.

إختبار الفرضيات:

يمكن ذكر النتائج المتعلقة بإختبار الفرضيات وهي:

1-فيما يخص الفرضية الأولى: المراجعة الداخلية للحسابات هي عملية منظمة يقوم المراجع فيها بإبداء رأيه الفني، حيث يستند على أدلة قوية عن مدى مطابقة القوائم المالية للمركز المالي، والتحقق من صحة ودقة وصدق المعلومات المحاسبية المثبتة في الدفاتر ومدى الإعتماد عليها. وبالتالي نقبل الفرضية الأولى أي نثبتها؛

2-فيما يتعلق بالفرضية الثانية :توجد شروط معينة يجب توفرها في المراجع الداخلي سواء كانت مؤهلات علمية وعملية، أو آداب وسلوك المهنة، وذلك ليقوم بإعداد تقرير يتضمن رأيه الفني المحايد حول مصداقية المعلومات المحاسبية. ومنه نثبت الفرضية الثانية؛

3- بالنسبة للفرضية الثالثة فإن المراجعة الداخلية للحسابات تعتبر إثبات حول صدق المعلومات المحاسبية للمؤسسة من عدمها، وبالتالي تساهم بشكل كبير في مصداقيتها وهذا ما ورد في الفصل الثاني ، وبالتالي نقبل الفرضية الثالثة ونثبتها.

النتائج:

بعد ماحاولنا الإجابة على الإشكالية في الفصول السابقة يمكن أن نذكر أهم الإستنتاجات:

1-إن مراجعة الحسابات أصبحت إحدى الأدوات التحليلية التي تجعل كل مؤسسة تهتدي إليها لتصحيح الإختلالات والإنحرافات، كما أنها تبرز وتوضح مدى مصداقية وصحة الوثائق والقوائم المالية التي تتعامل بها المؤسسة؛

2-إن ممارسة المراجعة تتم وفق إطار متكامل ومنتظم من الخطوات المرتبطة طبقا للمعايير المتعارف عليها؛

3-إن المراجع يقوم بإثبات شرعية وصدق حسابات المؤسسة من خلال قيامه بمراجعة داخلية والإفصاح عن أية مخالفات أو أخطاء يكتشفها؛

4-إن المساهمين وأصحاب المشروع والطرف الثالث من مستخدمي القوائم المالية يتوقعون بالدرجة الاولى من المراجع الداخلي إكتشاف الأخطاء والغش والإرتباطات غير القانونية التي تؤثر على المركز المالي ونتائج الأعمال؛

5-إن إعتماد المراجعة علي المعايير المتعارف عليها من شأنها أن تساهم في تقويم نظام المعلومات المحاسبية وإضفاء المصداقية على مخرجاته وإبداء رأي فني حول حقيقة أعمال المؤسسة والمركز المالي لها؛

6-تهدف المعايير الدولية للمراجعة إلى تقليل التفاوت بين ممارسات المهنيين عبر العالم، لذا توجب على كل دولة تطمح لإحتلال مكانة عالمية أن تتبنى هذه المعايير أو تتكيف معها؛

7- إن الإخلال بتطبيق أو تجاهل أي معيار من معايير المراجعة من قبل المراجع سوف يؤدي إلي التأثير على مصداقية المراجعة وإلى إختلالات في أداءها؛

8-يعتبر إصدار قانون رقم 10-01 المؤرخ في 2010/07/11 المنظم لمهنة المراجعة، دليل على توجه الجزائر نحو تطبيق المعايير الدولية للمراجعة، لاسيما وأنها تسعى للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة؛

9-مهما كان نظام المعلومات المحاسبي ذو كفاءة ومتطور، إلا أن مصداقية المعلومات المحاسبية تثبتها المراجعة الداخلية قبل الخارجية ؛

10-التطور التقني الحالي أدخل تغييرات كبيرة من وسائل وتقنيات نقل البيانات والمعلومات، مما يفرض على ممارس هذه المهنة مواكبة التطور والسرعة في إعداد تقارير ذات موثوقية لمتخذي القرار.

التوصيات والإقتراحات:

1-تفعيل دور المصف الوطني للمحاسبين المعتمدين ومحافظي الحسابات والخبراء المحاسبيين، كالهيئة الوطنية المشرفة على الممارسة المهنية لمراجعة الحسابات، وذلك من خلال الدراسات الأكاديمية لزيادة الترابط بين الممارسة المهنية لمراجعة الحسابات والإطار النظري لها؛

2-ضرورة الإلتزام من قبل المراجعين الداخليين بقواعد وآداب وسلوكيات المهنة، لتكون أساسا يتم الإسترشاد به عند إتمام عملية المراجعة، ولتساعد على التقليل من المنافسة غير المهنية بين المراجعين مما يؤثر على جودة المراجعة؛

3- يجب على المراجع عند التخطيط لإجراءات المراجعة وتنفيذها أن يأخذ في الإعتبار مخاطر وجود تحريف مادي في القوائم المالية ناتج عن الغش والتصرفات غير القانونية؛

4- على الدولة أن تفرض على المراجعين القيام بتربصات للرفع من الكفاءة المهنية وبالتالي الرفع من جودة المراجعة الداخلية؛

5-ضرورة إعتماد المعايير الدولية للمراجعة، حيث تكون هذه المعايير مؤطرة وموجهة لعمل المراجع من بداية عملية المراجعة إلى غاية الإنتهاء منها؛

6- ضرورة تعاون الموظفين مع المراجع الداخلي، والعمل بتوصياته؛

7- يجب إعادة تنظيم وظيفة المراجعة الداخلية من خلال إدراجها ضمن الهيكل التنظيمي بما يضمن إستقلاليتها.

8- تحسين نظام المعلومات المحاسبية بالمؤسسات وتكييفه مع متطلبات الإطار المحاسبي الجديد للحصول على معلومات محاسبية فعالة؛

آفاق البحث:

يعتبر موضوع دور المراجعة الداخلية في زيادة مصداقية المعلومات المحاسبية ، ذو أهمية بالغة بالنسبة لجميع المؤسسات الإقتصادية، ومنه نجد أن محور هذا الموضوع يمكن أن يتطور أكثر في مواضيع أخرى، لذا نقترح بعض المواضيع التي يمكن أن تكمل هذا العمل منها:

1-دور المراجعة الداخلية في رفع كفاءة المؤسسة الإقتصادية؛

2-واقع المراجعة الداخلية في المؤسسات المصرفية؛

3-دور المراجع الداخلي في تأكيد المعلومات المحاسبية ؛

4-أخلاقيات مهنة المراجعة الداخلية ومنهجية تحقيق التكامل بينها وبين المراجعة الخارجية.

شكر وعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى :" لئن شكرتم أزدكم"

الحمد لله الذي وهب لنا نعمة العقل والعلم

الحمد لله الذي يسر لنا أمورنا وعززنا بالفهم

الحمد لله الذي وفقنا وسهل لنا التقدم للأمام

الحمد لله والصلاة على محمد أعظم النعم

قال صلى الله عليه وسلم :" من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

-تعجز كل كلمات الشكر أمام عظمة الوالدين الذين دفعوا سنين عمرهم ليقطفوا ثمار نجاحنا...فلكم ألف شكر على الداعم المعنوي والمادي.

-لك مني باقة إمتنان وعرفان الأستاذة المشرفة أحسن جميلة لتوجيهاتها التي ساعدتني كثيرا ومجهوداتها التي بذلتها من أجل أن يرى هذا البحث النور.

-كل الشكر والتقدير لكل الأحباب والأصدقاء من قريب ومن بعيد.

-كل الشكر والتقدير لكل أساتذة كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير دون إستثناء.

الفصل الأول:

الإطار النظري

للمراجعة الداخلية

الفصل الثاني:

المعلومات المحاسبية وعلاقتها بالمراجعة الداخلية

الفصل الثالث:

أبعاد المراجعة الداخلية في البنك الوطني الجزائري

مقدمة عامة

الخـــاتـــمـة

الملاحق

قائمة المراجع

الفهرس:

الموضوع	رقم الصفحة
الإهداء	
كلمة الشكر	
فهرس المحتويات	I
قائمة الأشكال	V
قائمة الجداول	VI
الإختصارات	VII
المقدمة العامة	1
الفصل الأول: الإطار النظري للمراجعة الداخلية	42-06
تمهيد	07
المبحث الأول: مدخل إلى مراجعة الحسابات	08
المطلب الأول: تعريف مراجعة الحسابات وتطورها	08
المطلب الثاني: إرتباطات المراجعة	11
المطلب الثالث: معايير وفعالية المراجعة	18
المبحث الثاني: أساسيات المراجعة الداخلية	25
المطلب الأول: مفهوم المراجعة الداخلية	25
المطلب الثاني: أنواع المراجعة الداخلية ومكونات قسمها	28

المطلب الثالث: أهمية تحقيق التكامل بين المراجعة الداخلية و الخارجية	30
المبحث الثالث: مراحل تنفيذ المراجعة الداخلية ومسؤوليات وصلاحيات المراجع الداخلي	35
المطلب الأول: منهجية عمل المراجعة الداخلية ومراحل تنفيذها	35
المطلب الثاني: ميثاق أخلاقيات مهنة المراجع الداخلي	38
المطلب الثالث: مسؤوليات وصلاحيات المراجع الداخلي	39
خلاصة الفصل الأول	42
الفصل الثاني: المعلومات المحاسبية وعلاقتها بالمراجعة الداخلية	70-43
تمهيد	44
المبحث الأول: مدخل إلى نظام المعلومات المحاسبي	45
المطلب الأول: ماهية نظام المعلومات	45
المطلب الثاني: تعريف نظام المعلومات المحاسبي وعناصره	48
المطلب الثالث: عمليات نظام المعلومات المحاسبي	51
المبحث الثاني: خصائص وأهداف النظام المحاسبي	53
المطلب الأول: مبادئ ومقومات نظام المعلومات المحاسبي	53
المطلب الثاني: أهداف نظام المعلومات المحاسبي	56
المطلب الثالث: الإطار المفاهيمي للمعلومة المحاسبية	58
المبحث الثالث: المراجعة الداخلية في ظل نظام المعلومات المحاسبية	65
المطلب الأول: إجراءات وأساليب المراجعة لنظام المعلومات المحاسبي	65
المطلب الثاني: المراجعة الحاسوبية في ظل نظام المعلومات المحاسبي	67
المطلب الثالث: أهمية المراجعة الداخلية في تحقيق مصداقية المعلومات المحاسبية	68

خلاصة الفصل الثاني	70
الفصل الثالث:أبعاد المراجعة الداخلية في البنك الوطني الجزائري	88-71
تمهيد	72
المبحث الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري	73
المطلب الأول: نبذة عن البنك الوطني الجزائري "BNA	73
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري	74
المطلب الثالث: مهام وأهداف البنك الوطني الجزائري	77
المبحث الثاني: تقييم المراجعة الداخلية للبنك الوطني الجزائري	78
المطلب الأول: واقع المراجعة الداخلية في البنك الوطني الجزائري	78
المطلب الثاني: نظام المعلومات المحاسبي في البنك الوطني الجزائري	83
المطلب الثالث: إستراتيجية البنك الوطني الجزائري	86
خلاصة الفصل الثالث	88
الخاتمة العامة	89
قائمة المراجع	93
الملاحق	
ملخص المذكرة	

قائمة الأشكال والجداول

☆ قائمة الأشكال ☆

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1:1)	معايير المراجعة	20
(2:1)	الأهداف التقليدية للمراجعة	24
(3:1)	أهداف المراجعة الداخلية	27
(4:1)	المستويات التنظيمية لدائرة المراجعة الداخلية	29
(5:1)	المجالات المشتركة بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي	34
(6:1)	خطوات عملية المراجعة الداخلية	37
(1:2)	العلاقة بين عناصر النظام	46
(2:2)	مكونات النظام	47
(3:2)	الأنظمة الفرعية لنظام المعلومات المحاسبي	51
(4:2)	الفئات التي تستخدم المعلومات المحاسبية	62
(5:2)	الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية حسب FASB	63
(1:3)	الهيكل التنظيمي الكامل للبنك الوطني الجزائري	74

قائمة الجداول

رقم الجدول	إسم الجدول	الصفحة
(1:1)	التطور التاريخي لمراجعة الحسابات وأهدافها	10
(2:1)	تطور طبيعة المراجعة الداخلية	26
(1:3)	المراجعة السنوية للبنك الوطني الجزائري لسنة 2016	79
(2:3)	جانب الأصول للميزانية المالية	84
(3:3)	جانب الخصوم للميزانية المالية	84
(4:3)	جدول حسابات النتائج	85

قائمة المختصرات:

الدلالة باللغة العربية	الرمز	الدلالة باللغة الإنجليزية
معهد المدققين الداخليين الأمريكيين	IIA	Institute of Internal Auditors
مجلس معايير المحاسبة المالية	FASB	Financial Accounting Standards Board

الدلالة باللغة العربية	الرمز	الدلالة باللغة الفرنسية
الشركة الوطنية للمحاسبة	SNC	Société nationale de VII comptabilité

قائمة المراجع:

-الكتب باللغة العربية:

1-إبراهيم الجزراوي، **أساسيات نظم المعلومات المحاسبية**، دار البازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2009 .

2-إبراهيم قاسم والسقاح يحي، **نظام المعلومات المحاسبية**، وحدة الحدباء للطباعة والنشر، العراق، 2003.

3-إبراهيم طه عبد الوهاب، **المراجعة النظرية والممارسة المهنية**، الدار الجامعية، مصر، 2004.

4-أبو خضرة عبد الله وحسن سمير، **نظم المعلومات المحاسبية**، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن،2008 .

5-أحمد حلمي جمعة، **المدخل الحديث لتدقيق الحسابات**، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2000.

6-أحمد خليل، **المراجعة والرقابة المحاسبية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1968 .

7-أحمد صالح، **المراجعة الداخلية الإطار النظري والمحتوى السلوكي**، دار البشير، الأردن، 1990،

8-أحمد محمد نور، **مبادئ المحاسبة المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.

9-أحمد نور، **مراجعة الحسابات من الناحيتين النظرية والعملية**، تجاه جامعة بيروت العربية، بيروت، لبنان، 1996.

10-السيد دبيان وناصر عبد اللطيف، **نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004 .

11-القاضي حسين مأمون، **نظرية المحاسبة**، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2007 .

12-أمين السيد لطفي، **دراسات متقدمة في المراجعة وخدمات التأكد**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

13-إيمان فاضل السامرئي، **نظم المعلومات الإدارية**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.

14-داوود يوسف صبح، **تدقيق البيانات المالية**، دار المنشورات الحقوقية، لبنان، 2002.

15-جلال الشافعي، **دراسات في المراجعة الحديثة**، مصر، 2000.

16-حازم الألوسي، **الطريق إلى علم المراجعة والتدقيق**، دار النهضة العربية، ليبيا، 2003.

17-حامد طلبة، محمد أبو هيبة، **أصول المراجعة**، عمان، الأردن،2011 .

18-حسين حريم ، **سلوك الأفراد والمنظمات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1977.

19-خالد أمين عبد الله، **علم تدقيق الحسابات من الناحية النظرية والعملية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان،2007.

20-خالد راغب الخطيب، محمود الرفاعي، **الأصول العلمية والعملية لتدقيق الحسابات**، دار المستقبل، عمان، الأردن، 1998.

21-خلف عبد الله، **التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولية**، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.

22-رضوان حلوة حنان، **أسس المحاسبة المالية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.

23-ستيفن موسكوف، مارك سميكن، **نظم المعلومات المحاسبية لإتخاذ القرارات، مفاهيم وتطبيقات**، دار المريخ للنشر، السعودية، 2002.

24-سلطان إبراهيم، **نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.

25-سواد زاهرة توفيق ، **مراجعة الحسابات والتدقيق**، دار الراية، عمان، الأردن، 2009.

26-طارق عبد العال حماد، **موسوعة معايير المراجعة-شرح معايير المراجعة الدولية والأمريكية والعربية**، الجزء الثاني مسؤوليات وأخلاقيات المراجع، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

27-طلال محمد وآخرون، **أساسيات المعرفة المحاسبية**، اليازوري للنشر والتوزيع ،عمان، الأردن، 2009.

28-طواهر محمد التهامي ومسعود صديقي، **المراجعة وتدقيق الحسابات – الإطار النظري والممارسة التطبيقية-**، ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية بن عكنون، 2002/2003.

29-عبد الرحمان الصباح، **نظم المعلومات الإدارية**، دار زهران للنشر، الأردن، 1998.

30-عبد الرزاق محمد، **نظم المعلومات المحاسبية**، مكتبة دار الثقافة، القاهرة، 1998.

31-عبد الفتاح الصحن وآخرون، **أصول المراجعة الداخلية والخارجية**، دار الثقافة، الإسكندرية، مصر، 1999.

32-عبد الفتاح صحف، محمد سمير الصبان، **أسس المراجعة (الأسس العلمية والعملية)**، الدار الجامعية، مصر،2004 .

33-علاء عبد الرزاق وآخرون، **تقنيات المعلومات الإدارية**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000.

34-علي عبد الهادي، **مذكرات في نظم المعلومات الإدارية، -مبادئ وتطبيقات-**، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 1994.

35-غسان فلاح المطارنة، **تدقيق الحسابات المعاصر (الناحية النظرية)** ، دار الميسرة للنشر والتوزيع، 2006.

36-فتحي رزقي السوافيري، أحمد محمد، **الرقابة والمراجعة الداخلية**، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2002.

37-كمال الدين الدهراوي، **مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003/2002.

38-مصطفى الدلاهمة، **أساسيات نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2008 .

39-محمد السيد سريا، **أصول وقواعد المراجعة والتدقيق**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002.

40-محمد الفيومي وأحمد حسين علي، **تصميم وتشغيل نظم المعلومات المحاسبية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1998.

41-محمد بوتين، **المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

42-محمد سمير الصبان، **الأصول العلمية للمراجعة بين النظرية والممارسة**، منشأة الكتب الجامعية، الاسكندرية، مصر، 1993 .

43-محمد سمير الصبان، **نظرية المراجعة وآليات التطبيق**، دار نشر الثقافة، الإسكندرية، مصر، 2003/2002.

44-محمد عبد الفتاح إبراهيم، **التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات** (تدقيق الشركات، تدقيق المصارف، المؤسسات المالية، تدقيق الشركات الصناعية)،المنظمة العربية للتنمية الإدارية،القاهرة، جمهورية مصر العربية،2009.

45-محمد محمود وآخرون، **المفاهيم العلمية والأساليب الفنية الحديثة في المراجعة النظرية والتطبيق** ،الدار الجامعية، مصر، 2002.

46-منصور أحمد البدوي وشحاتة السيد شحاتة، **دراسات في الإتجاهات الحديثة في المراجعة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.

47-نواف محمد عباس الرماحي، **مراجعة المعاملات المالية**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان ، 2009.

48-هادي التميمي، **مدخل إلى التدقيق (من الناحية النظرية والعلمية)** ، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2004.

49-هشام أحمد عطية، **نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

50-وليم توماس وإمرسون هنكي، تعريب أحمد حجاج وكمال الدين سعيد، **المراجعة بين النظرية والتطبيق**، دار المريخ، 1986.

51-ياسين أحمد عيسى، **أصول المحاسبة الحديثة، -الجزء الأول-**، دار الشوق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003.

-المذكرات والأطروحات:

1-أحمد شبير،**دور المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات الإدارية**، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل – الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين،2006 .

2-بن عميرة توفيق، **المراجعة الداخلية في المؤسسة**، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر ،2004.

3-سردوك فاتح، **دور المراجعة الخارجية للحسابات في النهوض بمصداقية المعلومات المحاسبية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة،2005/2004.

4-سليمان عتبر،**دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجيستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة،2012/2011.

5-صديقي مسعود، **نحو إطار كامل للمراجعة المالية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)،كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.

6-فاتح غلاب، **تطور دور وظيفة التدقيق في مجال حوكمة الشركات لتجسيد مبادئ ومعايير التنمية المستدامة(دراسة لبعض المؤسسات الصناعية)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010-2011.

7-لعماري أحمد، **طبيعة وأهمية نظام المعلومات المحاسبية**، مجلة العلوم الإجتماعية، العدد الأول، جامعة محمد خيضر، بسكرة، نوفمبر، 2002.

8-محمد لمين عيادي**، مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير –جامعة الجزائر، الجزائر، 2008/2007.

9-ناجي بن يحي، **دور المعلومات المحاسبية في تحسين الإفصاح المحاسبي**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسير، تخصص محاسبة، 2013/2012.

10-نقاز أحمد، **دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات** ،مذكرة ماجستير،كلية العلوم الإقتصادية ،جامعة المدية،2008 /2009.

11-نور الدين مزهودة، **تقييم أداء نظام المعلومات في المؤسسة الإقتصادية**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، (غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2008.

-الملتقيات والمؤتمرات:

1-إبراهيم شاهين ،**التأهيل العلمي والعملي للمراجع الداخلي في القرن الحادي والعشرين**، الجمعية العلمية للمحاسبيين والنظم والمراجعة، المؤتمر العلمي الثالث، الإسكندرية، مصر، 1994.

2-محمد فلاق،**التدقيق الداخلي وعلاقته بضبط الجودة في المؤسسات العمومية الإقتصادية الحاصلة على شهادة الجودة الإيزو 9001**، الملتقى الوطني، جامعة سكيكدة، 2014/02/20.

-المواقع الإلكترونية:

1-**أساليب المراجعة الداخلية للبيانات المحاسبية**، متاح على: https://www.bayt.com ، أطلع عليه يوم،2017/04/28.

2-**التطورات الحديثة للمحاسبة والمراجعة**،متاح على: http://albalsem.info/wffar/index.htm، أطلع عليه يوم، 2017/04/11 .

3-المنتديات العامة للمعلومات (**التعريف- الأنواع – الأهداف – .المراجعة المعايير**)،، في 2017/03/22 http://www.acc4arab.com/acc/showthread.php?t=1815#.UUyooDfBl18

4-أيمن محمد ، **أثر تطبيق نظم المعلومات المحاسبية على تحسين فاعلية وكفاءة التدقيق الداخلي** ، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإقتصادية والإدارية، المجلد الحادي والعشرون، العدد الأول، يناير 2016،متاحة على الموقع: www.bae-co./twtwiss/227.pdf

5-دليل المحاسبين، في 2017/03/03، **المعلومات المحاسبية**، www.ascasociety.org/default.aspx?&lang=ar

6-لطيفة فرجاني، **المراجعة في ظل المعالجة الآلية للمعلومات**، مركز أبحاث للمعاملات الإسلامية، www.kantakji.org

7- منتدى التمويل الإسلامي، **مفهوم نظام المعلومات المحاسبي** ، في: 2016/09/19

www.zarqachamber.org/index.php?option=com

8-منتدى المحاسبين الجزائريين في 2017/04/29، **إجراءات عمل المراجعة الداخلية** ،

http://mouhasaba.3oloum.org/t7-topic

9- يوسف محمد جربوع، **مدى مسؤولية مراجع الحسابات الخارجي المستقل عن قياس الكفاءة والفعالية وتقييم الأداء** ،نشرة إلكترونية شهرية، المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، أيار حزيران 2003،ص03.متاح على: www.ascasociety.org، التحميل يوم 2017/04/01.

10-البنك الوطني الجزائري : http://www.bna.dz/index.php/ar/ التحميل يوم: 2017/05/06.

-الكتب باللغة الأجنبية:

THE COMMIEE ON BASIC AUDITING CONCEPT¸AICPA : the accounting review ¸suppcement amercain accounting association ;new york1972.

مقدمة عامة

مقدمة:

إن التطور الكبير الذي شهدته المؤسسة عبر الزمن وكذا التطور في مجال العلاقات الاقتصادية وتوسيع نطاق المبادلات التجارية وتشابكها جعل المؤسسة تتعامل مع عدة أطراف مختلفة وهيئات لها مصالح بشكل مباشر أو غير مباشر في المؤسسة مما أوجب على المؤسسة تبني وظيفة جديدة داخل هيكلها التنظيمي، تسمح لها بإبلاغ كل هؤلاء المتعاملين بكل التطورات داخل المؤسسة وكذا النشاطات التي تقوم بها، ولكي تقوم بهذه المهمة على أكمل وجه، وجب أن تتمتع هذه المهمة بصفة الموضوعية في إيصال مختلف التقارير لمن يهمهم الأمر، وقد تمثل هذا الإهتمام في نواح متعددة يأتي في مقدمتها تزايد إهتمام الشركات بإدارات المراجعة الداخلية مع العمل على دعمها بالكفاءات البشرية التي تمكنها من تحقيق الأهداف بالكفاءة والفعالية المطلوبة.

ولعل من أهم الأسباب التي أدت إلى مثل هذا الإهتمام هو فصل الإدارة عن الملكية وكبر حجم المشروعات وظهور الشركات متعددة الجنسيات والشركات الدولية والتي تمتاز بتعدد مالكيها وتعقيد عملياتها. لذلك ومن الواجبات الأساسية للإدارة أن تضع أنظمة للرقابة الداخلية تكفل حسن سير العمل والإلتزام بسياسات وتعليمات الإدارة العليا أو الشركة الأم.

لقد تطورت إجراءات وعمليات المراجعة الداخلية من أساليب المراجعة التقليدية إلى الأساليب الحديثة المنبثقة عن الجمعيات المهنية في الولايات المتحدة وأوروبا والتي من أهمها تخطيط وتنفيذ أنشطة المراجعة، بحيث يتم تركيز جهود إدارة المراجعة الداخلية نحو المجالات الأكثر خطورة وذات الأهمية الكبرى في المنشأة. وعليه فمن الضروري وجود طرف يطلع الإدارة على حالة المؤسسة وفى نفس الوقت يقدم النصح لها من أجل تصحيح الأخطاء والتلاعبات التي قد تحدث وهذا عن طريق المراجعة التي يقوم بها في المؤسسة المعنية بالإعتماد على وسائل إجراءات خاصة.

يظهر في ظل البيئة الاقتصادية الحالية الدور الفعال للمعلومات، والحاجة الماسة إليها في إتخاذ مختلف القرارات في مجال إدارة الأعمال، حيث تعتبر المعلومات المقوم والموجه للقرار، والذي يتكون منه أساسا، وبالتالي تطالب المؤسسات الإقتصادية بتوفير معلومات معبرة عن مركزها المالي ونتائج أعمالها، وهذا ما يوفره إلى حد ما نظام المعلومات المحاسبية من معلومات، ولكي تكون المعلومة المحاسبية وسيلة إثبات إتجاه مختلف الأطراف المتعاملة مع المؤسسة يجب أن تتصف بالمصداقية والصحة والتعبير العادل حول الوضعية المالية للمؤسسة، بالإضافة إلى الملاءمة لمختلف إحتياجات الأطراف المستفيدة منها، مما يستلزم وجود مراجع ذو كفاءة مهنية جيدة، ونزاهة وأخلاق عالية، يقوم بإعطاء رأيه حول مصداقية هذه المعلومات، كما يجب تنظيم عملية المراجعة بمعايير، سواء المعايير المتعارف عليها التي تعتبر مرشد وموجه لعملية مراجعة الحسابات، أو المعايير الدولية التي تخلق التناسق بين مختلف الدول فيما يخص هذه المهنة.

إشكالية البحث:

مما سبق فإن الإشكالية الرئيسية التي نحاول الإجابة عنها من خلال هذه المذكرة هي على النحو التالي:

كيف تساهم المراجعة الداخلية للحسابات في تحسين مصداقية المعلومات المحاسبية؟

ومن خلال هذه الإشكالية يمكن طرح بعض الأسئلة الفرعية كما يلي:

1-ما المقصود بالمراجعة الداخلية للحسابات، وما هي المعايير المتعارف عليها التي يجب توفرها؟

2-من هو مراجع الحسابات الداخلي وما هي صفاته، وكيف يقوم بإعداد تقاريره التي تتضمن رأيه الفني المحايد والموضوعي حول مصداقية المعلومات المحاسبية؟

3-كيف تأثر المراجعة الداخلية للحسابات على مصداقية المعلومات المحاسبية في المؤسسة؟

فرضيات البحث:

للإجابة على مجمل الأسئلة السابقة فسيتم الإنطلاق من الفرضيات التالية:

1-المراجعة الداخلية للحسابات هي عملية منظمة وفي غاية الأهمية بالنسبة لأي مؤسسة؛

2-هناك مجموعة من الأسس والمبادئ التي تضبط الممارسة المهنية للمراجع الداخلي، مما تمكنه من إبداء رأيه الفني حول مصداقية المعلومة المحاسبية؛

3- تقوم المراجعة الداخلية للحسابات على مجموعة من الفروض والمبادئ والمعايير المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما، مما يدعم فعاليتها، ويساهم في الحصول على معلومات محاسبية ذات مصداقية تعبر عن الوضعية الحقيقية للمؤسسات، وتلبي حاجيات المستفدين منها.

أسباب إختيار الموضوع:

لعل إختيارنا للموضوع يعود لجملة من الأسباب الموضوعية والذاتية أهمها:

1-أهمية الموضوع في ظل قصور مهنة المراجعة الداخلية؛

2- زيادة أهمية المراجعة الداخلية للحسابات بالنسبة للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية بعد الإصلاحات المنتهجة من قبل الدولة كنتيجة للتلاعبات والإختلاسات التي عرفتها المؤسسات الجزائرية على غرار فضيحة آل خليفة، أزمة سوناطراك والحجار، مما أدى إلى ضرورة تطبيق المراجعة الداخلية كآلية محورية؛

3-علاقة الموضوع بتخصص الطالب (تدقيق محاسبي)؛

4- إكتساب التكوين النظري والتأهيل العلمي بسبب الرغبة الشخصية لإحتراف مهنة المراجعة؛

5- توفير مرجع إضافي يمكن أن يستفيد منه الطلبة الذين يرغبون في تناول هذا الموضوع.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذه الدراسة كون المراجعة تعالج موضوعا من أهم المواضيع والمتمثلة في مصداقية المعلومات المحاسبية في ظل البيئة الحالية، والتي أصبحت المعلومة من أهم المتغيرات فيها بل ومورد أساسي من موارد المؤسسة.

أهداف البحث:

1-إبراز أهمية المراجعة الداخلية والدور الكبير الذي يقوم به مراجع الحسابات الداخلي، في النهوض بمصداقية المعلومة المحاسبية؛

2-توضيح الدور الفعال الذي تلعبه مراجعة الحسابات في تقويم نظام المعلومات المحاسبية بالمؤسسة المصرفية؛

3-معرفة المؤهلات القانونية للقائمين بعملية المراجعة الداخلية؛

4-محاولة إبراز الفائدة من سن المعايير الدولية للمراجعة .

حدود الدراسة:

لقد إقتصرت دراستنا على تحديد الإطار النظري للمراجعة الداخلية وعلى المادة الخام التي هي نقطة بداية المراجعة الممثلة في المعلومات المحاسبية، مع إبراز دور المراجع الداخلي في المؤسسة المصرفية.

.

المنهج المستخدم:

تم إتباع المنهج التاريخي لدراسة التطور التاريخي للمراجعة في الفصل الأول، وتم إعتماد المنهج الوصفي والمنهج التحليلي من أجل توضيح وفهم الإطار النظري والعملي الذي تقوم عليه مراجعة الحسابات من معايير وإجراءات وطرق ممارستها المهنية.

أدوات الدراسات السابقة:

يمكن عرض أهم الأعمال والبحوث في هذا الموضوع وهي:

1-عمر ديلمي، **أثر المراجعة الداخلية على مصداقية المعلومة المحاسبية**، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة، باتنة، 2008. حيث تبرز هذه المذكرة دور المراجعة الداخلية في النهوض بمصداقية المعلومات المحاسبية، لكنه في نفس الوقت تجاهل الباحث إبراز أهمية المعايير الدولية ودورها في تطوير مهنة المراجعة الداخلية.

2-عيادي محمد لمين، **مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004/2003.حيث ركز الباحث على المراجعة الداخلية للمعلومات المحاسبية دون أن يتطرق لميثاق أخلاقيات مهنة المراجعة.

3-نقاز أحمد، **دور المراجعة الداخلية في دعم وتفعيل القرار**، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الاغواط، 2007. وهدفت هذه الدراسة إبراز الأهمية ودرجة الإستفادة من المراجعة الداخلية في العملية التسييرية بصفة عامة وعملية إتخاذ القرارات بصفة خاصة، لكنه لم يتعمق في المعلومات المحاسبية بالشكل اللازم.

صعوبات البحث:

1-معظم الدراسات التي تناولت الموضوع كانت باللغتين الفرنسية والإنجليزية؛

2-قلة المراجع الخاصة بالموضوع، خاصة المراجع الجزائرية؛

3-صعوبة تطبيق الموضوع على أرض الواقع، نظرا لنقص المعلومات المقدمة على مستوى إدارة البنك محل الدراسة.

عرض خطة البحث:

للإلمام الشامل بموضوع البحث تم تقسيم الموضوع إلى جزأين، الأول نظري مبني على المفاهيم وقد تم في فصلين، والثاني تطبيقي عملي خاص بالدراسة الميدانية التي تم إجراءها لدى البنك الوطني الجزائري وكالة غليزان.

الفصل الأول: بعنوان: **"الإطار النظري للمراجعة الداخلية"**: وتم التطرق فيه إلى المراجعة عموما والمراجعة الداخلية خصوصا عن طريق توضيح التطور التاريخي للمراجعة ومفهومها والمبادئ التي تحكمها، وكذلك أساسيات المراجعة الداخلية للحسابات، ومراحل المراجعة الداخلية ومسؤوليات المراجع الداخلي.

الفصل الثاني: الذي جاء بعنوان:" **المعلومات المحاسبية وعلاقتها بالمراجعة الداخلية"**: وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث يضم المبحث الأول مدخل إلى نظام المعلومات المحاسبي، ويتضمن المبحث الثاني مبادئ وأهداف نظام المعلومات المحاسبي أما المبحث الأخير فتناول المراجعة الداخلية في ظل نظام المعلومات المحاسبية.

الفصل الثالث: والأخير فكان دراسة تطبيقية بعنوان: **"تقييم المراجعة الداخلية في البنك الوطني الجزائري"**: حيث إشتمل المبحث الأول على المراجعة الداخلية في البنك الوطني الجزائري، تضمن المبحث الثاني نظام المعلومات المحاسبي في البنك، أما المبحث الثالث فقد ركزنا فيه على إستراتيجية البنك الوطني الجزائري.

وفي الأخير ننهي البحث بخاتمة عامة إشتملت على مختلف النتائج التي تحيط بجوانب البحث، والتوصيات المقترحة من طرف الباحث للنهوض أكثر بمهنة المراجعة.

الملخص

الملخص:

تهدف هذه الدراسة لتوضيح دور المتغير المستقل "المراجعة الداخلية" على المتغير التابع "مصداقية المعلومات المحاسبية"، حيث أن وجود المراجعة الداخلية الفعالة والموضوعية بالمؤسسة يعزز من موثوقية المعلومة المحاسبية في إتخاذ القرار.

ولتحقيق هدف الدراسة وتدعيم موضوع البحث تم القيام بتربص ميداني على مستوى البنك الوطني الجزائري –وكالة غليزان– ، حيث توصلنا لمجموعة من النتائج لعل أبرزها: أن للمراجع الداخلي الدور الكبير في تأكيد الثقة بالمعلومة المحاسبية من عدمه، إنطلاقا من الإلتزام بتطبيق المعايير والمبادئ التي تحكم المراجعة الداخلية.

الكلمات المفتاحية: المراجعة الداخلية، نظام المعلومات المحاسبي.

Conclusion:
Cette étude vise à identifier le rôle d'audit interne sur la confirmation de l'information comptabilitique pour objectif informatif .
Et pour réalisé l'objectif de cette étude en a réalise un stage au niveau de banque national algérien et Et nous avons fini cette étude par conclusion à des résultats ce qui suit :
-Que l'auditeur interne dans un rôle important pour confirmer l'information comptabilitique à partir des normes et des principes qui contrôlé la version interne

Les mots clés : -audit interne , Le system de l'information comptabilitique ,